جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة ماستر

قسم العلوم السياسية
تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

الرقم التسلسلي : 022/ع س /2019

إعداد الطالب:
أيوب بن دايخة

يوم: 2019/07/02

تحت موضوع :

أثر الثقافة السياسية في أداء النظام السياسي الجزائري (2016-1962)

لجنة المناقشة:

د. عبد الطيف باري	أ.محاضر ب	بسكرة	رئيسا
أ. الصالح صيد	أ.مساعد أ	بسكرة	مشرفا و مقررا
أ. منصوري العالية	أ.مساعدة أ	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 – 2019

بسم الله الرحمان الرحيم

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي أولا إلى حكمتي و علمي إلى أدبي إلى طريقي المستقيم إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الامل و من علمني منذ الصغر إلى كل من في الوجود بعد الله و رسوله أمي و أبي الغاليين .

إلى من أثروني على أنفسهم إلى من علموني معنى الحياة إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي .

إلى من كانت ملاذي و ملجئي إلى من تذوقت معها أجمل اللحظات إلى الروح التي سكنتني إلى صاحبة القلب الطيب و رفيقة دربي خطيبتي صبرين .

إلى أصدقائي الأعزاء نصرالدين بوجمعة ، هاني جمعي ، كمال مشري .

أيوب

شكر و عرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف القلم قبل ان يخط الحروف ليجمعها في كلمات شكر فواجب علينا شكرهم و وداعهم و نحن نخطو خطوتنا نحو غمار الحياة

و نخص بجزيل الشكر و العرفان الى من أشعلوا شمعة في دروب عملنا و اعطونا من حصيلة فكرهم لينيروا طريقنا الى كل أساتذة العلوم السياسية .

و شكري الخاص الى اخي و سندي استاذي العزيز الصالح صيد الذي بذل الجهد الكبير و الذي تفضل بإشرافه على هذا العمل المنجز فجزاه الله كل الخير و له مني كل الاحترام و التقدير

أيوب

المقدمة

مقدمة :

-لكل مجتمع ثقافة سائدة تعكس سلوكياته وتضبط علاقات أفراده، إذ تعبر عن العادات و التقاليد و مجموعة القيم التي تم اكتسابها من خلال الإرث التاريخي و الحضاري، و كذا عن تركيبته الاجتماعية التي هي ميزة مشكلة لثقافة المجتمع، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي القائم، حيث نرى أن الثقافة السياسية تعتبر جزء من الثقافة العامة لأي مجتمع، و تختلف من مجتمع إلى آخر ذلك أن أي نظام سياسي في حاجة إلى ثقافة سياسية تعمل على تنشئته و المحافظة عليه.

- و بالتالي تعتبر الثقافة السياسية بمثابة الفاعل المنظم للعلاقات بين أفراد المجتمع، و هي تعمل على تحديد طبيعة النظام السياسي الحاكم، حيث نرى تأثير الثقافة السياسية في العملية السياسية و ذلك ما يتجسد في علاقة الفرد بالنظام السياسي من جهة و في علاقة التنظيمات السياسية و المجتمعية من جهة ثانية.

-إن معظم الدول المُستعمَرَة خاصة دول العالم الثالث منها تعرضت للاستغلال و الاستدمار في سلب خيراتها مما نتج عنه استعمال سياسات قمعية من طرف الدول المحتلة وكذا سياسات تفريقيه بين أبناء الوطن الواحد تحت شعار "فرق تسد" و من بينها الجزائر ، و هو ما تصدت له الجماهير الجزائرية لتشكيل هيئة جامعة مناهضة للاستعمار ، و ذلك على اثر بروز ظاهرة الحركات التحررية هاته الأخيرة سميت بجبهة التحرير الوطني التي كان هدفها تحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي و توحيد الشعب الجزائري تحت رايتها و هو ما حصل بالفعل في 5 جويلية 1962 بنيل الجزائر لاستقلالها .

-إلا أن هذا الاستقلال قد خلف انقساما في صفوف الجبهة قبيل الاستقلال و بعده في لقائهم بطرابلس في شهر جوان 1962 ، و ما شهده من تداعيات و انقسامات حول أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني افترق أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية و غادروا طرابلس دون أن يحسموا في مسالة السلطة العليا التي يتعين عليها توجيه الجزائر في عهد الاستقلال ، و انطلاقا من هذه الحقيقة المرة و المتمثلة في وجود الفراغ السياسي و غياب السلطة الوطنية الموحدة و عدم وجود رؤية واضحة مما نتج عنه تجاذب في الآراء و المواقف بين قيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بزعامة بن يوسف بن خدة و كذا هيئة الأركان العسكرية بقيادة الزعيم

هواري بومدين حيث أن كل كتلة تسعى الى عزل الكتلة الأخرى و هذا ما كانت له تداعيات مستقبلية على مسار نظام الحكم في الجزائر و الثقافة السياسية التي يتم تبنيها [1]

– و بهدف تجاوز كل اثار ومخلفات الإستدمار الفرنسي و ركوب قطار التنمية الشاملة، تبنت النخبة الحاكمة آنذاك سياسات عامة تنموية سوآءا على المستوى السياسي او الاجتماعي و حتى الاقتصادي و الثقافي ... إلخ، إلا أن هاته السياسات العامة التنموية كانت خاضعة لتوجهات النخبة الحاكمة خاصة العسكرية التي كانت تتبنى نمط ثقافة سياسية معينة و هذا ما يستلزم منا معرفة طبيعة الثقافة السياسية المعتمد عليها إبان فترة الاستقلال و الى غاية بدايات التعددية و تداعياتها السياسية .

إشكالية البحث :

لكل مجتمع ثقافة سياسية خاصة به ، و هي ناتجة عن مجموعة المعارف ، و مختلف المفاهيم التي تم اكتسابها سوآءا من خلال خلفيات تاريخية بالإضافة الى تركيبة المجتمع و كذلك مستوى الوعي و الثقافة لدى أفراد المجتمع التي يكون مصدرها مختلف النخب بشتى مجالاتها ، حيث ان الثقافة السياسية جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع و تاريخ النظام السياسي و من هنا نحاول صياغة الإشكالية التالية :

إلى أي مدى أثرت الثقافة السياسية في إدارة النظام السياسي الجزائري ما بين 1962 – 2016 ؟

و من خلال صياغتنا للإشكالية نحاول طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

1– فيما تتمثل طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر ؟

2– كيف أثر دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري ؟

3– ما الدور الذي لعبه حزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية ؟

4– فيما تمثل عمل المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي الجزائري بعد الانفتاح و التعددية الحزبية ؟

[1] – عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا . الجزائر : دار البصائر الجديدة ، 2014 ، ص 12 .

فرضيات الدراسة :

بعد طرح الإشكالية نحاول الإجابة عليها بصياغة بعض الفرضيات كالتالي :

1- قد تكون الثقافة السياسية للنخبة العسكرية الجزائرية ذات دور كبير في عرقلة مسار التحول الديمقراطي عقب اقرار التعددية .

2- كلما كانت هناك ثقافة سياسية تشاركية غير اقصائية سائدة في المجتمع كلما ساهم ذلك في إرساء الاستقرار السياسي و التوفيق بين النخبة الحاكمة و المحكومين .

نطاق الدراسة :

يمكن تحديد نطاق هذه الدراسة من خلال حصرها في الحدود و المجالات التالية :

المجال الزماني : لقد اعتمدنا في دراستنا لموضوع أثر الثقافة السياسية في أداء النظام السياسي الجزائري على الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 2016 بما يتماشى مع نيل الجزائر استقلالها إلى غاية إقرار التعددية السياسية و التعديل الدستوري سنة 2016 .

المجال المكاني : سيتم تناول موضوع أثر الثقافة السياسية في أداء النظام السياسي من خلال إسقاطه على الجزائر، و ستكون الجزائر محل الدراسة و التي تعد أحد أكبر دول المغرب العربي .

أهمية الدراسة :

-و تتمثل أهمية الدراسة في محاولة معرفة العلاقة بين الثقافة السياسة و أثرها في أداء النظام السياسي، و تحقيق الاستقرار في المجتمعات في حال تحقّق الاتجاه والولاء للنظام السياسي السائد، والايمان به، تعتبر دراسة موضوع الثقافة السياسية ذو أهمية بالغة عند الباحثين في العلوم الاجتماعية و السياسية خاصة في حقل السياسية المقارنة ، لما له دور كبير في معرفة درجة الوعي السياسي و المشاركة السياسية و مجموعة معايير تخص الثقافة لدى أفراد المجتمع لأنها تعتبر مرآة عاكسة على تطور و تقدم المجتمع و شرعية النظام السياسي في الدولة الجزائرية ، و هي كذلك معيار هام في الاستقرار السياسي و أدائه من خلال مجموعة مدخلات و مخرجات بالإضافة الى البيئة المحيطة و مدى تكيف و تأقلم المجتمع و ثقافته السياسية ، حيث ان المتتبع للمراحل و المحطات التاريخية يرى أن بداية الثقافة السياسة في الجزائر بدأت سنة 1989 و ذلك من خلال

فرض الشعب لصوته و إقرار الدولة بقانون التعددية السياسية و حرية انشاء أحزاب فهاته هي النقطة المفصلية في تاريخ الجزائر نحو ثقافة سياسية جديدة تسودها المشاركة في صنع و تنفيذ السياسة العامة .

أهداف الدراسة :

و تظهر أهداف هذه الدراسة من خلال فهم و تتبع مراحل سيكولوجية المجتمع الجزائري و علاقته بالنظام و تتمثل في عدة نقاط أهمها :

1- تتبع مراحل العملية السياسية قبل و بعد الأحادية السياسية و الحزبية أي قبل 1989 و بعد التعددية ،و حرية انشاء الأحزاب و الجمعيات كخطوة أولى نحو الديموقراطية ،و انتهاء زمن الاستبداد و عقلية الحزب الواحد الثوري و المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)

2- محاولة معرفة و دراسة العلاقة بين الثقافة السياسية و النظام السياسي الجزائري ، و ذلك من خلال تأثير الثقافة على عملية رسم و صنع السياسة العامة ، من خلال مجموعة معايير أساسية لقياس مدى التأثير و التأثر بين المتغيرين .

3- التعرف على وظيفة و أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي الجزائري من خلال اهم الممارسات السياسية و اهم عنصر هو التعددية السياسية و حرية الأحزاب و الجمعيات .

4- التطرق الى مختلف الفواعل الجديدة على الساحة السياسية و المتمثلة في دور وسائل الاعلام و مؤسسات التواصل الاجتماعي على التأثير في أداء النظام السياسي ،و ذلك من خلال مدخلات و مخرجات السياسية العامة في الجزائر .

5- معرفة حياة الافراد السياسية من خلال الإحساس بالولاء و الانتماء و الهوية للنظام السياسي السائد ، من خلال مسؤولياتهم نحو المجتمع و النظام .

6- محاولة اثراء الرصيد المعرفي والعلمي فيما يخص دراسة موضوع الثقافة السياسية لما لها من دور مهم في بناء مجتمع يتفاعل مع نظامه و دولته ما يزيد في البحوث العلمية والدراسات الاكاديمية تخدم الواقع السياسي والثقافي للجزائر.

أسباب اختيار الموضوع :

1- الأسباب الموضوعية :

-التعرف على أهمية الثقافة السياسية في التأثير على صانع القرار (النخبة الحاكمة) كعنصر مهم في اتخاذ القرار .

-التعرف كذلك على أسباب نجاح و سقوط الأنظمة السياسية التي قامت و نشأت في الجزائر لمدة زمنية صغير و اندثرت ، و في أحيان أخرى بقيت صامدة .

-معرف طبيعة هذه المرحلة منذ الاستقلال الى يومنا هذا و تبيان امجاد هذا الوطن و مختلف مؤسساته السياسية و الاقتصادية و بالخصوص المؤسسة العسكرية باعتبارها عنصر مهم قيام الأنظمة المتعاقبة على الدولة الجزائرية .

2- الأسباب الذاتية :

- لا يخلوا أي بحث علمي على رغبة ذاتية تدفع الباحث في الموضوع الى محاولة إنجازه ، و هو ما دفعني الى محاولة فهم الثقافة السياسية التي يحتويها النظام السياسي الجزائري تحت ظل النخبة الحاكمة .

- محاولة فهم دور النخب الأخرى سوآءا مدنية منها أو عسكرية اتجاه السياسات الممنهجة من طرف النخبة الحاكمة كردة فعل عليها .

- محاولة الوصول الى رؤية مستقبلية و حلول و لو مبدئية للخروج من الازمة السياسية التي يعاني منها المجتمع جراء الثقافة السياسية السائدة في البلاد ، و لما لا تحقيق الاستقرار السياسي و ترسيخ الديمقراطية و احترام حقوق الشعب ، و المضي قدما نحو إقامة دولة الحق و القانون .

أدبيات الدراسة :

- يقدم الدكتور عمار بوحوش مؤلفه تحت عنوان **" التاريخ السياسي للجزائر من 1962 إلى يومنا هذا"** ويهدف من خلال صفحاته إلى التعريف بسياسات الجزائر في الماضي والحاضر، ضمّ عديد المواضيع والأحداث إضافة إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتشكيل الحكومة الجديدة وغيرها كالصراع السياسي بين بن بلّة و آيت أحمد والأسباب الحقيقية لانقلاب الـ19 جوان 65، وغيرها، كما وقف عند نظرية البناء عند بومدين وفلسفة الحكم لديه، إلى جانب حديث عن الجهاز البيروقراطي والمركزية في اتخاذ القرارات والعودة إلى الشرعية الدستورية وغيرها، وتطرق أيضا إلى حكم الشاذلي مركزا على سياسة الانفتاح التي طقبها والخروج من سياسة الحزب الواحد، بالإضافة إلى التحولات الصعبة التي شهدها البلد والحوار و الوئام الوطني في عهد الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة والتحولات السياسية منذ أفريل 1999.
- الأستاذة كريمة بلهواري و ما تناولته في مقالها في المجلة الجزائرية للسياسات العامة تحت عنوان **"النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة و التغيير "** على تحديد طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال ، و اهم المصادر التي تعتمد عليها بغية المحافظة على مكانها ، ثم التطرق الى نموذج حكم الرئيس بوتفليقة لمعرفة مختلف الاستراتيجيات التي اتبعتها النخبة قصد الهيمنة و السيطرة على المجتمع للمحافظة على بقائها و استمرارها في الحكم .
- و تطرقنا الى ما تناوله الأستاذ رابح لونيسي في مقاله **" علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة "** ، و محاولة تحليله لدور كل من العسكريين و السياسيين و العلاقة بينهما ، و ذلك من خلال ذكره لدور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي في الجزائر
- الدكتور محمد بوضياف و ما جاء في أطروحة الدكتوراه حول **" مستقبل النظام السياسي "** الذي تطرق الى العوامل الداخلية سوآءا كانت سياسية أو اجتماعية أو حتى ثقافة بالإضافة الى العوامل الخارجية و ما يحيط بالدولة من أزمات امنية حدودية كل هذا و ما يؤثر في ترسيخ الثقافة السياسية لأفراد المجتمع ، و محاولة تحليل مضمون حالة الثقافة السياسية في الجزائر و تأثيرها على أداء النظام السياسي الجزائري.
- كذلك تناولنا رسالة الدكتوراه لعبد الحق فكرون و موضوعه حول **" ازمة القيادة في الوطن العربي و إشكالية الصراع بين السياسي و العسكري"** بالطبع دراسة حالة الجزائر و ذلك من خلال جملة تحليلات مست المرجعية التاريخية للصراع على السلطة في الجزائر ، و التطرق الى بوادر الصراع على الحكم في عهد

التعددية ، و أخيرا التطرق لنقطة جد حساسة و مهمة و هي الفساد الذي شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة.

- كتاب " **في اصل الازمة الجزائرية 1958-1999** " للدكتور عبد الحميد براهمي حيث تناول في كتابه عن محاولة النظام الجزائري إرساء أسس الديمقراطية ، و الحرية السياسية من خلال فتح الباب نحو التعددية الحزبية و السياسية ، و محاولة وضع سياسات إصلاحية تمس الجانب الاقتصادي و الاجتماعي.
- ابتسام قرقاح من مذكرة " **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر** " من خلال التطرق الى مفهوم السياسة العامة ، و مراحلها و تقييمها من خلال عمل كل هاته الفواعل من مجتمع مدني و قطاع خاص و مختلف الفواعل الأخرى في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر .

<u>الإطار المنهجي :</u>

-قمنا باتباع المناهج العلمية التالية من منهج وصفي و تاريخي ، و منهج دراسة حالة و أخيرا المنهج المقارن ، بالاستعانة بمرتكزات كل منهج و توظيفها :

1- المنهج الوصفي : تحليل الثقافة السياسية و دراستها و فهم كل التصورات و التوجهات و الدوافع السياسية في المجتمع على المستوى الرسمي و الشعبي ، و بالطبع انعكاساتها على مستوى الواقع السياسي و تأثيراتها على السلوك السياسي ، و على تحديد الوظائف السياسية للأفراد و الجماعات و المؤسسات ، و فهم العلاقة بين النخبة الحاكمة و الطبقة المحكومة ، و النبأ بالتوقعات المحتملة بينهم .

2- المنهج التاريخي : حيث أنه تم الاعتماد على هذا المنهج و ذلك من خلال التطرق الى تطور المراحل التاريخية المهمة في عملية بناء الدولة الجزائرية و ما عرفتها من انقلابات عسكرية للوصول الى سدة الحكم ، و التطور التاريخي الذي عرفته الثقافة السياسية في الجزائر خاصة بعد التعددية الحزبية و السياسية و تحديد طبيعتها و تأثيراتها على أداء النظام السياسي ، حيث يسمح لنا على الأقل معرفة الماضي و الحاضر للوصول الى نتائج مستقبلية .

3- منهج دراسة حالة : باعتبار المنهج يعتمد على جمع البيانات العلمية المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة ، و التعمق في دراسة حالة معينة ،و جميع المراحل التي مرت بها قصد الوصول الى تعليمات متعلقة بالظاهرة المدروسة ، و ذلك من خلال جمع المعلومات بالتدقيق ، انطلاقا من فرضيات مؤقتة و مبدئية ، و تشخيصها و أخيرا الوصول الى استنتاج دقيق ، و هو ما تطرقنا اليه في محاولتنا لدراسة موضوع "

تأثير الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي الجزائري في الفترة الزمنية بين 1962-2016 " ، و ذلك للوصول الى مدى التأثير للثقافة السياسية على النظام عن طريق تحليل هياكل المؤسسات الدستورية و الغير الرسمية في بناء نظام سياسي مستقر وفق أسس ديمقراطية ، و تحليل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تتبعنا للتطور التاريخي منذ الاستقلال ، و ما تلتها من احداث على المستوى الداخلي للدولة .

4- المنهج المقارن : حيث أن محتوي هذا المنهج يقوم أساسا على مقارنة الظواهر محل الدراسة من خلال أوجه الشبه و الاختلاف قصد الوصول الى العوامل المسببة للظاهرة ، و هذا ما تناولناه من خلال تحول النظام الجزائري من فترة الأحادية الحزبية و هيمنة الحزب الواحد الى انتهاج التعددية الحزبية او كما يعرف بالنهج الليبيرالي ، و ذلك لتتبعنا مراحل التطور بين هاتين الفترتين و ما عرفته من تغير في موازين القوى داخل النظام من مؤسسة الى مؤسسة أخرى ، باعتبار الفترة الأولى عرفت سيطرة الحزب الواحد .

صعوبات الدراسة :

لا تخلوا أي دراسة لموضوع معين من الصعوبات التي تواجه الباحث حيث تمثلت هاته الصعوبات في :

- محدودية المراجع حول موضوع الثقافة السياسية وتأثيراتها على أداء النظام السياسي
- ضبابية البيانات وصعوبة الحصول عليها خاصة فيما يتعلق بالنخبة الحاكمة في البلاد وما يسودها من غموض

تقسيم الدراسة :

- بالنظر إلى موضوع الظاهرة المدروسة فقد فرضت علينا تقسيم البحث الى ثلاث فصول رئيسية ، و ذلك بهدف الوصول الى إجابة وافية و كافية على الإشكالية المطروحة ، و المتعلقة بمدى تأثير الثقافة السياسية في أداء النظام السياسي الجزائري في الفترة الزمنية بين 1962-2016 .

- حيث احتوى الفصل الأول على الاطار المفاهيمي و النظري للظاهرة محل الدراسة لإزالة الغموض عن بعض المصطلحات و اطار نظري تناول بعض النظريات لإسقاطها على الظاهرة المدروسة و قد قسم الفصل الى

ثلاث مباحث ، حيث ان المبحث الأول تطرق الى مفهوم الثقافة السياسية كجزء مهم في الموضوع و مجموعة عناصر تمثلت في أنواعها و خصائصها و محدداتها بالإضافة الى علاقتها بالنظام السياسي ، اما في المبحث الثاني فتمثل في تعريف النظام السياسي و انواعه و مكوناته ، اما المبحث الأخير فتطرق الى النظريات المفسرة لعمل النظام السياسي و المتمثلة في نظرية الثقافة السياسية و النخبة ، المدخل النسقي و أخيرا نظرية الجماعة .

– اما في الفصل الثاني فتناول تحليل النظام السياسي في ظل الأحادية الحزبية أي منذ الاستقلال الى انهيار شرعية النظام الأحادي ، حيث قسم هو كذلك الى ثلاث مباحث ، في المبحث الأول تحدث عن المؤسسات الدستورية الرسمية في ظل الدساتير المختلفة (63–76) ، في حين المبحث الثاني تكلم عن عنصر مهم و هو المؤسسة العسكرية و تأثيرها على النظام السياسي و مكانتها الدستورية و دورها في الحياة السياسية ، و أخيرا في المبحث الثالث التطرق الى حزب جبهة التحرير باعتباره حزب الطليعة و الثورة و خلفيته التاريخية و أهدافه، و أخيرا دوره في الحياة السياسية في الفترة الزمنية من 1962 الى 1989 .

– في حين تطرق الفصل الثالث الى واقع النظام السياسي في ظل التعددية الحزبية و السياسية ، من خلال ثلاث مباحث تحاول تحليل التغير الجذري الذي حدث في مقاليد الحكم ، في المبحث الأول تحدثنا عن التداول السلمي على السلطة خاصة في دستور 1989 الذي عرف تفتح سياسي كبير و ما تلته من دساتير تدعوا الى الحرية السياسية ، اما المبحث الثاني فتطرقنا الى دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بعد التغير الذي حدث على مستوى النظام ، و أخيرا دور المؤسسات غير الرسمية المتمثلة في ظهور الأحزاب السياسية بالإضافة الى المجتمع المدني بمختلف اطيافه ، و ظهور بما يسمى حرية الصحافة و الاعلام التي تعرف بانها السلطة الرابعة ، و الوصول الى ظهور القطاع الخاص كعنصر مهم في اقامة اقتصاد قوي يساهم في استقرار الأوضاع في الجزائر و دوره في الحياة السياسية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

تمهيد الفصل الاول :

يعالج هذا الفصل الاطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم التي سيتم التطرق لها، حيث انه وفي بداية كل دراسة لا بد من ضبط المفاهيم ، لكي يوضح الغموض ، وعليه سيتم التحدث في هذا الفصل على الثقافة السياسية، وتحديد كل من انواعها و خصائصها، بالإضافة الى محدداتها واخيرا علاقتها بالنظام السياسي ، هذا في المبحث الاول اما في المبحث الثاني فنتطرق الى النظام السياسي كتعريفه ،وضبط مكوناته ،اضافة الى انواع الانظمة السياسية ، اما في المبحث الثالث فتمثل في النظريات المفسرة لعمل النظام السياسي ، حيث قسم بدوره الى ثلاث مطالب يتناول كل مطلب العناصر التالية ، المطلب الأول تحدث عن نظرية الثقافة السياسية باعتبارها عنصر مهم في الدراسة ، و كذلك المطلب الثاني تناول نظرية النخبة ، اما في المطلب الثالث فتطرق الى نظرية النظم او (التحليل النسقي) ، اما المطلب الأخير فتمثل في نظرية الجماعة .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للثقافة السياسية

المطلب الاول : تعريف الثقافة السياسية : قبل التطرق الى مفهوم الثقافة السياسية نذكر معنى الثقافة :

أولا تعريف الثقافة : يعتبر مفهوم الثقافة من بين مجموعة المفاهيم التي يستعصي فيها الوصول الى مفهوم شامل كامل حيث ان كل عالم يعرفها على حسب فكره ومذهبه ،حيث ان هذا المصطلح اختلفت تعريفاته وذلك لاختلاف الآراء و المدارس و المفكرين، حيث مثلا ان من بين من عرفها هو الاستاذ الدكتور ***سعيد ابراهيم عبد الواحد*** على انها "مجموع كمي من المعرفة البشرية وسلوكها المكتسب ضمن الاطار الاجتماعي للفرد الواحد" وهذا يعني انه يوجد كم كبير من المعرفة لا تشترك فيه كل المجتمعات الانسانية اي هي مقصورة على عدد معين من الافراد في اوساط اجتماعية معينة [1] .

–حيث ان من بين من عرفوا الثقافة ***تايلور*** الذي يعتبر من الاوائل الذين صاغوا مفهوم الثقافة اصطلاحا واستخدم باللغة الانجليزية عام 1871 . ماخوذا من اللغة الالمانية "kultur" حيث عرفها ب " الثقافة او الحضارة بمعناها الانساني الاوسع ،هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة و المعتقدات والفن و الاخلاق والقانون و الاعراف و العادات الاخرى التي يكتسبها الانسان باعتبار عضوا في المجتمع" و المقصود من تعريفه ان الثقافة تعبير عن شمولية الحياة الانسانية الاجتماعية ، ويراها انها ثقافة مكتسبة لا تنشا عن الوراثة البيولوجية [2] .

–الا ان ***اليوت توماس شيزنر*** يرى ان الثقافة ليست نتاجا حتميا لقوى او عوامل ، و يدل على انه لا يحاول ان يقدم حلولا لمشكلات ثقافية قائمة فعلا ، بل يحاول ان يرسم صورة للثقافة الراقية كما يصورها . [3]

---

[1]– سعيد إبراهيم عبد الواحد، مفهوم الثقافة . منتدى الكتاب العربي . متحصل عليه من موقع:
www.arabworldbooks.com/Articles/Articles50.html بتاريخ : 2018/03/10 على الساعة 19:15

[2]– سامية حست الساعاتي ،الثقافة و الشخصية –بحث في علم الاجتماع الثقافي– . ط:2 ، بيروت: دار النهضة العربية ،1983 ، ص 34 .

[3]– توماس ستيرينز اليوت ، ملاحظات حول تعريف الثقافة . تر: شكري عياد ، مصر : دار التنوير للنشر ،2014 ، ص 36 .

-كتب ***ادوارد بورينت تايلور*** في مؤلفه الكلاسيكي "**الثقافة البدائية**" في مؤلفه الكلاسيكي "**الثقافة البدائية**" ان الثقافة تكون "من المعارف و المعتقدات و الفنون و الاخلاق و القوانين و الاعراف وبعض القدرات و العادات الاخرى التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في المجتمع" وحسب تايلور لهذا التعريف يؤكد ان الثقافة مكتسبة بعدة عوامل كالأعراف و العادات التي تنشا من المجتمع الذي وجد فيه الانسان اي البيئة التي نشا فيها .

- الا ان العالم الشهير **ليزلي وايتن** يعرف الثقافة على انها "الثقافة هي عبارة عن فئة خاصة من الاشياء و الظواهر التي تعتمد على قدرة الانسان على التعبير بالرموز ، التي يتم تناولها في السياق غير الجسدي " [1]

-اما في تعاريف العرب لمفهوم الثقافة، فنجدهم استخدموا لفظ ثقافة في بعض كتاباتهم، حيث نجد ان اقدم تعاريفها هو تعريف **مالك بن نبي** الذي عرفها على انها " مجموعة من الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية ،التي تأثر في الفرد منذ ولادته ، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه " ،حيث ان **مالك بن نبي** عبر عن الثقافة بانها تتمثل في صورة خلقية نابعة من القيم الاجتماعية ،التي بطبيعتها تؤثر في الفرد تلقائيا بمعنى ان الثقافة يكتسبها من المحيط الاجتماعي الذي ولد فيه .

-و التعريف الذي جاء عن الاليسكو في الحطة الشاملة للثقافة العربية وهو: " الثقافة تشمل مجموع النشاط الفكري و الفني بمعناها الواسع ، وما يتصل بهما من مهارات ،او يعين عليهما من وسائل ،فهي موصولة الروابط بجميع اوجه النشاط الاجتماعي الاخرى متأثرة بها ، معنية عليها مستعينة بها" [2] .

-نرى ان سيد **سيد عويس** عرف الثقافة ب "هي كل النماذج السلوكية البشرية التي تكتسب اجتماعيا ، وتنتقل اجتماعيا الى اعضاء المجتمع البشري، زمن ثم يمكن القول ان الثقافة تتضمن كل ما تحققه الجماعات البشرية ، ويشمل ذلك اللغة و الصناعة و الفن والعلم و القانون والاخلاق و الدين ، كما يشمل

[1] - دينيس أليكساندروفيتش تشيكالوف ،فلاديمير أليكساندروفيتش كوندراشوف ، تاريخ الثقافة العالمية . تر: عماد طحينة ، أبو ظبي : هيئة ابوظبي للسياحة و الثقافة ، 2011 ، ص 15 .

[2] - جميلة بنت عيادة الشمري، مفهوم الثقافة في الفكر العربي و الفكر الغربي، متحصل عليه من الموقع: www.alukah.net بتاريخ : 2018/03/10 على الساعة 20:00

الآلات المادية و المصنوعات التي تتجسم فيها عناصر ثقافية معينة او سمات عقلية معينة ،من شانها ان تعطيها فائدة تطبيقية معينة" [1] .

–من خلال هذا التعريف نرى ان **سيد عويس** جمع بين النماذج السلوكية البشرية وبين النماذج المجسمة المادية باعتبارها تعبر عن ثقافة الانسان من خلال كل ما يكتسبه الفرد من خبرات و قيم اجتماعية يجسدها على شكل مصنوعات وعلى سبيل الذكر كالثقافة الفرعونية و اليونانية والتماثيل الخاصة بهم" .

–نجد من بين التعريفات الجيدة و المختصرة للثقافة هي "جملة العلوم ، و المعارف ،و الفنون التي يطلب الحذق بها" [2] ،و المقصود من هذا التعريف هي ما يكتسب الانسان من معارف و فنون في حياته شرط ان يكون ماهرا في القيام بها .

ثانيا: تعريف الثقافة السياسية: كان من اوائل من عرف الثقافة السياسية هما العالمان **الموند** و **فيريا** ، حيث قاما بتحليل الثقافة السياسية وعرفاه على انه "مجموع للتوجهات و المواقف و التصورات السياسية للأفراد في علاقاتهم بنظمهم السياسية " .

–في حين ان **لوشين باي** الذي قدم اكثر المساهمات في هذا المجال ،وعرف الثقافة السياسية على انها "عبارة عن مجموعة الانطباعات و الاحاسيس ،والتوجهات و المسلمات التي تضمن الثبات و الاستقرار على السلوك السياسي ، وتتضمن الثقافة السياسية امورا اخرى كالمثل و الاعراف السياسية بالإضافة الى التراكم التاريخي و التجارب السياسية الخاصة بالأفراد" [3] .

–حيث ان **لوثين** يرى ان الثقافة السياسية هي نتاج لتاريخ المجتمع، بالإضافة كذلك انها محصلة لعشرات افراد المجتمع المكتسبة عبر عمليات التنشئة الاجتماعية وحسب **موريس ديفارجييه** الثقافة السياسية هي

---

[1] – محمد حافظ دياب ، "الثقافة الشخصية و المجتمع" ، محاضرة القيت على طلبة المستوى الاول ،قسم الاجتماع ،كلية الآداب ،جامعة بنها، ص40 .

[2]– لزهر مساعديه ، " في مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها –العادات، التقاليد، الأعراف–". مجلة الذاكرة، العدد :9 ، جوان 2017، ص 34 .

[3]– وسام محمد جميل صقر ،"الثقافة السياسية وانتكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005 – 2009 ". مذكرة شهادة ماجستر (جامعة الازهر غزة ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ،2010)،ص 23 .

صورة عامة "الجوانب السياسية من الثقافة الاجتماعية ،ما يعني ان الثقافة السياسية جزء من الثقافة الاجتماعية ،و تنحصر في القيم و الاتجاهات و السلوكيات و المعارف السياسية ، فهي نظام من القيم و المعتقدات ترتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات لتنشئة مختلفة الى حد ما ولا بد ان تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر من التجانس وتشمل أي ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية ، وتشمل تلك الثقافات الفرعية : ثقافة الشباب ، و النخبة الحاكمة و العمال ، و الفلاحين و المرأة .... الخ .

-ويعرفها **كمال المنوفي** على انها "مجموعة القيم المستقرة التي تتحقق بنظرة المواطن الى السلطة ،والتي تعد مسؤولة الى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم ،فالثقافة السياسية تأثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الادوار و الانشطة المتوقعة من السلطة ، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها ،كما ان الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد و الجماعة "[1] .

-بعد تعريف الثقافة السياسية نستطيع القول بان مجتمعات تتمتع بثقافة سياسية عالية اذا كان يدرك تماما المسؤولية القصوى الملقاة على عاتق النظام السياسي كونه مجرد منظم ومنسق للحياة المدنية على الارض وبين افراد المجتمع ، وفود للحقوق المكتسبة للفرد و المجتمع وفق معايير العدل و المساواة.

-كما اننا نستطيع القول بان مجتمع ما يتسم بثقافة سياسية ضعيفة اذا ما تراكم لديه ارث عقيم من القيم البالية والتي تحدد علاقته بالنظام السياسي التي من شانها المساهمة بجهل المسؤولية المناطة بذلك النظام و الجهل بالحقوق المكتسبة التي من الواجب على النظام ادائها و مراعاتها و السعي لتحقيقها [2] .

المطلب الثاني :انواع الثقافة السياسية وخصائصها

اولا: تقسيم كابريل الموند و سيدين فيربا: صنف الموند وفيربا انواع الثقافات : تشمل هذه الثقافات ثلاثة انماط هي الثقافة السياسية الرعوية ، و الثقافة السياسية التابعة ، و الثقافة السياسية المشاركة ، وهي كما يلي :

[1] – رزيقة روابحي ، "اثر الثقافة السياسية على اداء النظام السياسي –دراسة حالة الجزائر 2000–2014 ". مذكرة شهادة الماجيستير (جامعة محمد بو ضياف المسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2015) ، ص 23 .

[2] – خالد العليوي، الثقافة السياسية في السعودية ، المغرب :المركز الثقافي العربي ، 2012 ، ص15 .

1-*الثقافة الرعوية :(thepanocial politique)*:وهي تتمثل في ان ادراك الفرد للمدخلات و المخرجات اي الطلبات الشعبية و القرارات الحكومية و الحقوق و الواجبات يكون مشوشا ، وغير مستقر، فالفرد في هذا النوع من الثقافات لا يعرف شيء من العناصر التي تساهم في عملية المدخلات و المخرجات ، و ان الناس لا يعرفون الا القليل جدا من الاهداف او الفئات السياسية ،التي توجد في الحياة السياسية ،فلا يستطيع تقديم اي نوع من التأييد او المعارضة للسياسات العامة، او حتى الى القيادات و الزعامات السياسية التي توجد في الشق السياسي .

-ان هذا النوع من الثقافة يقوم على الانتماءات التقليدية الضيقة حيث تتميز بقوة تأثير عوامل مثل العائلة، والقرابة، والدين والمنطقة الجغرافية و الجيش و المصالح الاقتصادية للزعيم على الحياة السياسية، وعادة ما تكون هذه الثقافة السياسية في المجتمعات القبلية وغير الديمقراطية [1] .

2-*الثقافة الخاضعة:* قد اكتسب عدد كبير من السكان في ظل هذه الثقافة توجهات متميزة نحو المدخلات ومجموعة فاعلة من التوجهات نحو الذات بينما استمر معظم الباقين من السكان موجهون نحو البناء الحكومي التسلطي ولديهم مجموعة من التوجهات الذاتية السلبية نسب تأثرت الانماط الثقافية ذاتها بسبب عدم الاستقرار الهيكلي و الجمود الثقافي فلا تستطيع فئات من السكان الموجهين نحو المشاركة ان تهيج هيئة من مواطنين مؤهلين وواثقين من انفسهم ومجربين ،وذلك لان توجهات المشاركة قد انتشرت فقط بين جزء من السكان وكذلك بسبب شرعيتهم [2] حيث ان من خلال هذا النمط يدرك الفرد مدخلات و مخرجات النظام السياسي و دوره في العملية السياسية ،حيث يكون على درجة من الوعي و الاحساس بالمسؤولية ، الا انه يرى نفسه خاضعا للحكومة فقط وليس مشاركا .

3/ *الثقافة المشاركة :*يتمثل هذا النمط في ادراك الفرد لجوانب العملية السياسية ،من خلال وعيه لحقوقه وواجباته ،ويتوجه الفرد برغبة نحو النظام السياسي ،وفي عملية المدخلات و المخرجات ،حيث تعرف انها علاقة مبادلة بين النظام و المواطنين اي بين المركز و اطرافه ،اي انها علاقة تأثير و تأثر ومشاركة كل طرف في امور الطرف الاخر الا انه لا وجود لفصل تام بينهما، بل انفتاح كل واحد على الاخر ،بمعنى ان

[1] – رعد حافظ سالم ، مبادئ الثقافة السياسية .الاردن : زمزم ناشرون و موزعون ، 2012 ،ص70-73 .

[2] – رعد حافظ سالم ، نفس المرجع ، ص 82 .

المواطن يرى نفسه يستطيع ان يؤثر في النظام السياسي اي اختيار الحكومة وصنع القرار ،وهو بدوره يتأثر بقرارات هذا النظام ،حيث ان في هاته الثقافة يرى المواطنون انهم مؤثرون في النظام . [1]

ثانيا :خصائص الثقافة السياسية : في حين ان للثقافة السياسية مجموعة خصائص و مميزات تتمثل اهمها :

1-الثقافة السياسية ثقافة فرعية او جزء من الثقافة العامة للمجتمع، بالرغم من استقلاله عن النظام الثقافي العام الا انه تتأثر به .

2-يتسم جوهر الثقافة السياسية على وفق انماط القيم و الاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع .

3-تتسم الثقافة السياسية لكونها نتاج لتاريخ المجتمع من ناحية ولخبرات افراده ،المكتسبة عن طريق التنشئة من ناحية أخرى .[2]

4-لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع بتاتا مطلق بمعنى انها تتعرض للتغيير ،ويتوقف حجم ومعدل التغيير على عدة عوامل من بينها:

ا-مدى ومعدل التغير في الابنية الاجتماعية ،و الاقتصادية و السياسية .

ب – درجة اهتمام النخبة الحاكمة بخصية التغيير الثقافي ،وحجم التخصيصات التي يمكن توظيفها لأحداثه ومدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس الافراد .

5-لا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل عناصرها بالنسبة لسائر افراده ،اذ ان هناك دوما هامشا لاختلاف الثقافة تفرضه عوامل معينة ،كالآصل العنصري و الديانة ومحل الاقامة ،المهنة ،المستوى الاقتصادي الحالة للتعليمية ،عملية التنشئة الاجتماعية [3] .

---

[1] – نفس المرجع السابق ، ص80 .

[2] – ثامر محمد كامل الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجد لاوي للنشر و التوزيع ، 2004، ص98 .

[3] – ثامر محمد كامل الخزرجي، نفس المرجع السابق، ص 99 .

المطلب الثالث : محددات الثقافة السياسية

- يمكن تحديد مضمون الثقافة السياسية في العناصر التالية:

1-الحرية و الاكراه :ان الثقافة السياسية تأكد على قيمة الحرية، وهنا فان طاعة الفرد للحاكم تكون على اساس الاقتناع وليس الخوف ويكون لدى الفرد احساس بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية ،والعمل على المشاركة الإيجابية ،الا انه في مقابل ذلك عادة ما يكون الفرد منصاعا للحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع اي قيمة الاكراه ،و يفتقد الى المشاركة الايجابية و التأثير السياسي [1] .

2-الشك و الثقة: ان هذان العنصران لمهمان جدا واساسيان في السلطة الحاكمة ،اتجاه الافراد ،ومدى تحقيقها لرغبات ومطالب الافراد، فان انخفاض الثقة بين الافراد ببعضهم البعض يقلل من ثقتهم اتجاه حكومتهم .

-ان الفرد يفضل مسايرة الاخرين في مجال الحياة السياسية فيترتب عن ذلك تقبل واسع للحوار والتفاوض والحلول والمصالح العامة [2] .

3-المساواة و التدرج: ان الثقافة السياسية هي من تعمل على تأكيد وفرض المساواة وتحقيق العدالة بين الافراد ،وقد تفرض وتؤكد على التمييز و التفرقة بينهم ،ومبدا المشاركة الفعال والايجابي يكون من خلال احساس المجتمع ومجموعة الافراد بالمساواة وتحقيق مبدا العدل والغياب التام للطبقية والحرمان و الظلم .

4- الولاء المحلي و الولاء القومي: ان المجتمعات التي تتحلى بقيمة الثقافة القومية فان الفرد فيها يتجه نحو ولائه للدولة ككل ،وما يتضمنه ذلك من شعور بالمسؤولية العامة ،وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ،اضافة الى الاهتمام بالقضايا القومية [3] .

---

[1]-عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي . القاهرة : دار زهرة الشرق ،1984، ص129

[2] - عبد الهادي الجوهري ، نفس المرجع ، ص130 .

[3] - نفس المرجع السابق ، ص136 .

–اما في المجتمعات التي تسودها الثقافة المحلية فالفرد فيها يتجه ولائه الى اسرته او قبيلته، وقد يكون الولاء الى جماعة دينية او عرقية او لغوية، الا انه يؤدي هذا النوع من الولاء الى غياب الشعور بالمسؤولية العامة ،والانغلاق على القضايا المحلية وعدم الاكتراث بالرموز السياسية [1] .

– وهناك من يحدد عناصر الثقافة السياسية انطلاقا من ما يلي:

1 – توقعات الافراد بخصوص القرارات السياسية :ان معتقدات الافراد السياسية تنصرف اساسا الى مخرجات الحكومة في اطار اهتمامها بنشاطات الحكومة والمتمثلة في تقديم خدمات و سلع، واستخراج الموارد المادية، وكذلك المستحقات الضريبية وغيرها وهو النشاط الذي لا يجنده المواطن بسهولة ،وهنا تتأكد شرعية الجهاز السلطوي في منع القرارات السياسية ،لأنه كلما زادت شرعية السلطة وقراراتها كلما زاد تقبل الافراد لها .

2 – توقعات الافراد من عملية منع القرار: ان الثقافة السياسية للأفراد ، وكل ما يتعلق بعملية منع القرار و الطريق الذي يتخذه الجهاز السياسي من حيث المشارك و تحفيزها ،ومحددا فعليا لاتجاهها ،فتكون سلبية حين يكون الافراد غير مبالين بها ،وذلك لتجاهلهم كيفية اتخاذ القرار واساليب المشاركة في صنعه ،وتكون إجابيه حين يتمكنون من المشاركة [2] .

المطلب الرابع: الثقافة السياسية وايديولوجية النظام السياسي

–ان النظام السياسي اذا اتخذ ايديولوجية معينة، فانه يتوجه الى الجماهير من خلال ايديولوجيته وافكاره المتبعة، ويبدا بالترويج لمبادئه و افكاره كمحاولة للتأثير على اكبر عدد من الافراد لربحهم و كسبهم وجعلهم يأخذون بها ،وهذا ما يهدف النظام لأجله قصد دفع الافراد للتفاعل الايجابي مع النظام ومساندته، الامر الذي يسهل فعالية النظام السياسي ويدعمه على البقاء و الاستمرار .

[1] – سليم بوسقيمة، "الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها" . مجلة الباحث الاجتماعي، العدد:11، مارس 2015 ، ص115 .

[2] – سليم بوسقيمة ، نفس المرجع، ص116 .

–في حين الثقافة السياسية النابعة من النظام السياسي و الحاملة لتطبيقها و ميزاتها وهته الثقافات التي قد تكون نابعة عن قوى خارج السلطة او منافسة حتى للنظام السياسي ،او عن هيئات اجتماعية اخرى تتمسك بثقافات فرعية اخرى [1].

–ان في هذا الاطار يقول **صادق الاسود** ان هناك احتمالين: احدهما : ان تستخدم القوى السياسية المحركة لنظام جهاز الدولة وذلك عن طريق فرضها ثقافة وطنية بصورة رسمية ،وقد تلجا في بعض الاحيان الى الاجبار والقسر عند اي مخالفة للنظام وتكون تحت مسمي التنشئة السياسية وبناء الوطن .

و الاحتمال الثاني هي الهيئات التي تسعى الى ترويج قيم ومبادئ وافكار القوة السياسية التي تعمل على تحريك السلطة ،ومحاولة نشرها في الاوساط المختلفة بواسطة وسائل الاعلام و النوادي و الهيئات و المنظمات الشعبية [2] .

–بين الاحتمال الاول و الذي يحكمه عنصر الاجبار و القسر، و الاحتمال الثاني الذي يدور مضمونه حول الاقناع ، فانه لا شك ان العمل على المستويين يسيران بصورة مترابطة ووثيقة .

– وعلى عكس ذلك فان للثقافة السياسية تأثير كبير على النظام السياسي خاصة و الحياة السياسية على وجه العموم ،اذ انها تدفع الافراد و الجماعات اما باتجاه الانخراط في النظام السياسي ،او توجيههم نحو اللامبالاة والعزوف السياسي السلبي ،لأنه حسب تقدير **فيربا الموند** ان التواجد بين الثقافة السياسية و البنية السياسية هو ضروري لتامين استمرار النظام السياسي ،فاذا حصل التفاوت بينهما ، يتآكل النظام ويتعرض حينئذ للزوال، الا انه مع ذلك لا يكون التوافق كاملا على الدوام لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل[3] .

– ان الانتقال الديمقراطي و الاستراتيجية التي فرضها وخلقت منها ثقافة سياسية جديدة، هي ثقافة تحمل في طياتها النزعة النسبية في وعي السياسة و المجال السياسي وكذلك تحمل التوافق و التراضي ،والتنازل

[1] – ثامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص99 .

[2] – نفس المرجع، ص 100 .

[3] – عثمان الزياني ، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل البناء الديمقراطي في دول الربيع العربي". مركز الجزيرة للدراسات ، متحصل عليه من موقع: Studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542130404427.html

المتبادل ،بالإضافة الى الاحتكار ، فتفتح المجال السياسي امام المشاركة للجميع ،وكذلك تفتح معه مبدا التداول السلمي على السلطة ،ومع كل هذا فانه يظهر ان مضمون الثقافة السياسية النظري مفهوما تأسيسيا للسياسة و السلطة ،وهو انه ملكية عمومية للمجتمع برمته .

– انه لا يوجد الكثير من التناقضات و التوترات السياسية و الاجتماعية الداخلية ،لا تعالج بدون ثقافة سياسية جديدة ،تكون بدورها مؤسس لنوع جديد من العلاقة والتواصل بين عنصرين مهمين هما الشعب و المجتمع من خلال التسامح و الحرية من جهة وبين سيادة القانون و حقوق الانسان من جهة أخرى [1]

–وما نصل اليه هو ان ازمة شرعية النظام السياسي و ازمة السلطة وعلاقتها بالمجتمع لهو بحاجة الى ثقافة سياسية جديدة تعمل على اعادة هيكلة العلاقة وفق اسس ديمقراطية شفافة بين السلطة و المجتمع وتكون ثقافة سياسية خاصة لكل الاختلافات المذهبية والطائفية والعرقية ،اي ثقافة سياسية تقوم على مبدا تقبل التنوع، وكذلك رسم سبل المواطنة وتدعيم الوحدة السياسية و الثقافية .

المبحث الثاني : مفهوم النظام السياسي

المطلب الاول :تعريف النظام السياسي:

اولا : تعريف النظام : قبل التطرق على ما هو تعريف النظام السياسي، نحاول التعرف على ما هو النظام اولا حيث انه يعتمد على الكثير من التعريفات وسنحاول ذكر اهم التعريفات المتعلقة بهذا الشأن:

–النظام هو مجموعة عناصر متفاعلة فيما بينها ،لأجل تحقيق هدف محدد او هو ببساطة مجموعة من النظم المتفاعلة [2] ، فمعنى هذا التعريف ان الكون مثلا عبارة عن نظام ،والدولة عبارة عن نظام وذلك من خلال مجموعة العناصر المتفاعلة داخل كل نظام .

–حيث انها تعددت التعريفات حول معنى النظام ،فمنها من يذكره على انه "مجموعة من العناصر او المفردات التي تعمل معا لتحقيق هدف معين ،او مجموعة من المكونات التي ترتبط ببعضها البعض، وبينها

[1] – نفس المرجع ، بتاريخ 2018/03/15 ،الساعة 17:30 .

[2] –سعيد مؤيد السالم ، نظرية المنظمة :مداخل وعمليات . بغداد : مطبعة شفيق ،1988 ص 30 .

علاقات تفاعلية تمكنها من تكوين كل متكامل من اجل تحقيق هدف معين"[1] حيث يشير هذا التعريف الى انه لابد من تواجد مجموعة مكونات تتفاعل فيما بينها قصد الوصول الى ما تم التخطيط له لتحقيق الهدف .

– في حين ان هناك من يعطي التعريف بخصوص النظام بطريقة اكثر تفصيلا حيث يقول بان" مجموعة من الاجزاء او النظم الفرعية التي تتداخل العلاقات بين بعضها وبين النظام الذي يضمها والتي يعتمد كل جزء منها على الاخر في تحقيق الاهداف التي يسعى اليها هذا النظام الكلي" [2]، نرى هنا ان النظام لا يمكن ان يعمل في ظل عدم التنسيق بين اجزائه وتراتب عن بعضها البعض حيث ان هاته الاجزاء لا بد ان تترابط فيما بينها وتعمل في ظل تناسق كبير ولا يمكن لأي جزء ان يعمل لوحده وفي الاخير لضمان تحقيق الاهداف المسطرة ضمن عمل كل نظام .

–وهناك تعريف ينظر للنظام من زاوية اخرى حيث تم تناوله على انه "عبارة عن مجموعة عمل تتكون من العنصر البشري وعنصر الآلات و المكائن مجتمعة ببعضها البعض ، ويجب ان تربطها علاقات محددة وقوانين شاملة ، ويجب ان يكون لكل جزء من مكونات النظام دوره المرسوم وصيغة محددة لتحقيق هدف محدد" [3] ، و يهدف هذا التعريف على ان النظام هو خليط من مجموعة عناصر تتكون اولا بالعنصر البشري والذي يعمل وفق اليات و ميكانيزمات في اطار عمل متكامل وترابط بين كل الاجهزة ،تحكمها مجموعة قوانين تعمل على تنظيم عمل النظام لتحقيق الهدف .

[1] – منال الكردي ،جلال العبد ، مقدمة في نظم المعلومات الادارية :النظرية–الادوات–التطبيقات .الاسكندرية: الدار الجامعية ،2002 ص 49 .

[2]– عبد الحميد المغربي، نظم المعلومات الادارية :الاسس والمبادئ .مصر :المكتبة العصرية، 2002 ، ص 17 .

[3] – عثمان الكيلاني ،هلال البياتي ،علاء السالمي ،المدخل الى نظم المعلومات الادارية .عمان : دار المناهج للنشر ،2000 ، ص15 .

ثانيا :تعريف النظام السياسي :يمثل النظام السياسي في شكل الحكم الذي تنتهجه الدولة ،لذلك نجد ان النظام السياسي له عدة توجهات وتعرض للعديد من التعريفات ، وتختلف بين علماء السياسة .

–حيث ان النظام يجهد به الاعتماد المتبادل الاطراف الذي يوجد من نوع ما بينه و بين الهيئة ،حيث ان هذا الاعتماد يعني انه في حالة تغير في مواصفات و خصائص جزء من النظام فان كل الاجزاء الاخرى بما فيها النظام يتأثر [1] .

–يعتبر العالم **جورج بوردو** : ان النظام السياسي هو "مجموعة من القواعد و الاسس و الاجهزة التي تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة واهدافها و طبيعتها وحقوق وواجبات الطبقتين اللتين يتكون منهما كل نظام سياسي، ومدى العلاقة بين هاتين الطبقتين على ضوء المفهوم الحديث للأنظمة السياسية ومختلف العناصر التي تسيطر على الجماعة وكيفية التفاعل بعضها ببعض بشكل يجعل النظام السياسي نوعا من التوازن تقف عنده الجماعة في لحظة معينة فيما يتعلق بمصدر القانون وموضوعه وطريقة وضعه" .

– في حين عبر **دوفرجييه** على النظام السياسي على انه "مجموعة المؤسسات السياسية لمنتظم اجتماعي" [2]

–الا ان **غابريال الموند** فيرى ان التخصيص السلطوي للقيم و الذي نادى به **دافيد استون** لا يعبر عن النظام السياسي ولا يميزه عن النظم الاجتماعية الاخرى ،الا انه عرف النظام السياسي على انه "نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بصفتين هما التكامل و التكيف داخليا في اطار المجتمع ذاته ، وخارجيا بين المجتمع و المجتمعات الاخرى باستخدام التهديد والارغام المادي المشروع" فمعيار التمييز بين النظام السياسي و النظم الاجتماعية الاخرى عند **الموند** يتمثل في عنصر الاكراه المادي المشروع ،وهي الوسيلة التي تضمن تماسك النظام السياسي [3] .

[1] – المالكي فهد بن عبد الله الربيعة، مبارك بن عبد الله الربيعة ، مختصر الثقافة السياسية . الاردن :دار الجوزي ،2013 ،ص 88 .

[2]– حسين عبيد ،الانظمة السياسية دراسة مقارنة . بيروت :دار المنهل اللبناني،2013 ،ص16 .

[3]– عادل ثابت ، النظم السياسية .الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة،2001 ، ص256 .

–ويرى البعض ان النظام السياسي يتكون من مجموعة انماط متداخلة ومتشابكة ذات مساس بعمليات صنع القرار والتي تجسد واقع الصراعات والخلافات التي تعترض اهداف المجتمع ، ومن هنا نعني بالنظام السياسي بانه مجموعة العناصر التي تساعد المجتمع على البقاء ككائن اجتماعي يسير سلطة سياسية .

–وبما ان النظام السياسي يحتوي على سلطة عليا وقراراته تكون ملزمة للمجتمع فهو قادر على التأثير في المجتمع اكثر من تأثير اي نظام اخر ، وبذلك فان للبيئة الاجتماعية والاقتصادية دور كبير في تحديد مسارات واتجاهات حدوده داخل المجتمع .

–وفي مجمل هاته التعريفات المقدمة من طرف العلماء المختصين في علم السياسة نجد ان النظام السياسي يتمثل في مجموع العناصر ذات الطبيعة الايديولوجية و المؤسساتية ، و السيكولوجية التي تشكل معا حكومة دولة معينة خلال مرحلة محددة وتنطوي هاته الصيغة على عدة مكونات جوهرية للنظام السياسي ،هي طبيعة السلطة ودورها و بنية المؤسسات و مبدا الشرعية [1] .

–اذن فالنظام السياسي في المجتمع يقصد به نظام الحكم اي ان النظم السياسية هي نظم الحكم في المجتمع[2]

–وكتعريف اجرائي للنظام السياسي يمكن القول انه عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي بشقيها التشريعي و التنفيذي ، ومع افتراض ثبات مسؤولية الجانب التشريعي للقرار وانحصارها في سلطة البرلمان في كل النظم السياسية .

المطلب الثاني: مكونات النظام السياسي: يرى **دافيد ايستون** ان النظام السياسي يتكون من اربعة عناصر هي:

1–المدخلات: تتمثل في مجموعة المطالب والاحتجاجات و الضغوطات التي يفرضها مجموعة الافراد حول قضية معينة ،وهي قد تكون في شكل تأييد ومساندة لسياسة ما، وهي تعبر عن تفاعل الافراد و المجتمع السياسي تفاعلا سلسا مع النظام السياسي وقراراته وتأييد قاعد العامة .

[1] – نظام بركات ،عثمان الرواف ،محمد الحلوة ،مبادئ علم السياسة .ط:2 ،الرياض مكتبة العبيكات،2001،ص291 292

[2] – احمد ناضور، "النظام السياسي وجدلية الشرعية و المشروعية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد :24،العدد :الثاني، 2008 ،ص 345 .

2-العلبة السوداء: تتمثل في عملية تحويل المدخلات داخل النظام السياسي ، من خلال تحليلها و ترتيبها حسب الاولية ونظر للظروف المتاحة لتنفيذ هاته المدخلات .

3-المخرجات: تتمثل في مجموعة القرارات و الاستجابات و التي تخرج على شكل سياسات عامة نابعة من النظام السياسي ،وذلك بعد تلقيه للمدخلات ، ومجموعة المطالب وتحويلها الى مخرجات (سياسات عامة).

4-التغذية العكسية: تتمثل في عملية رد الفعل حول السياسات او المخرجات الصادرة من النظام السياسي سوآءا كانت هاته البيئة الداخلية او الخارجية ،وقد تكون ردة الفعل حول هاته السياسات عبارة عن مدخلات و مطالب جديدة لاعادة النظر الى السياسات العامة الصادرة [1] .

- في حين ان **جابريال الموند** : فقد درس و حلل افكار **دافيد ايسطون** وقدمها على الشكل التالي:

- فالمدخلات تبرز من خلال الوظائف التالية:

المشاركة السياسية:

1- رعاية المصالح اي دور جماعات الضغط وحماية مصالحها و الدفاع عنها .

2- ضبط المصالح و تنظيمها وتتمثل في دور الاحزاب السياسية وكيفية العمل من خلال تنظيم والدفاع عن مصالحها من خلال التعبئة الشعبية وكسب التأييد من طرفهم .

3- الاتصال السياسي

- اما المخرجات تتمثل في :
- 1- تطبيق القانون
- 2- الحكم بالقانون [2]

- ويعدد الدكتور **عبد الحليم الزيات** مكونات النظام السياسي في العناصر الاتية:

[1] - عبد النور ناجي، المدخل الى علم السياسة .عنابة :دار العلوم للنشر، 2007 ، ص45 .

[2] - عبد النور ناجي ، نفس المرجع ، ص 46 .

1- المؤسسات الحكومية و البنى الرسمية و الدستورية القائمة على اسس قانونية كالبرلمان ،ومجلس الوزراء و المحاكم، و الجهاز البيروقراطي .

2- المؤسسات و الهيئات المنظمة على اساس ايديولوجية كالأحزاب ،او تلك الهيئات المنظمة على اسس تعاقدية ومصلحية كجماعات المصالح و جماعات المبادئ .

3- البنى التقليدية كروابط القرابة ،جماعات المكانة ،التجمعات الطائفية .

4- التظاهرات و الاحتجاجات و التي تعبر عن مطالب معينة تشمل بشكل مباشر او غير مباشر توزيع الثروة و النفوذ واكتساب الحقوق في المجتمع [1] .

- وفي دراسة اخرى لمكونات النظام السياسي يقدم **دايفد ابتر** ان مكونات النظام السياسي تتمثل في الحكومة ، الجماعات السياسية ، نظام التدرج الاجتماعي ،اما **روى مكويدس** و **جان بلونذل** ، فيرون ان مكونات النظام السياسي تختصر في الحكومة ،الاطار الاجتماعي و بنية القيادة .

1- **الحكومة و المؤسسات السياسية** :حيث انها تتمثل في المؤسسات الرسمية الثلاث بالإضافة الى الجهاز الاداري ،ويرى **دايفد ابتر** بان الحكومة تقوم على 5 اسس هي:

أ- نظام سلطوي لصناعة القرار .

ب- نظام الرقابة .

ت- نظام العقوبات المتمثلة في الاجهزة الأمنية .

د- نظام الموارد المتجددة وتخصيصها .

هـ- التجنيد السياسي و تحديد الأدوار.

[1] - عمار بوجلال، "النظم السياسية المقارنة" . محاضرة القيت على طلبة سنة الثالثة ،قسم الدعوة و الاعلام و الاتصال، كلية أصول الدين ، تخصص صحافة، جامعة قسنطينة للعلوم الإسلامية ،2012 ،ص 15 .

2- الاطار الاجتماعي :ويشمل الطبقات الاجتماعية ،وكذلك المجموعات المتمثلة في الفئات الدينية ،الاثنية ،اللغوية ، والقوى السياسية الفاعلة كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من جماعات مصالح و ضغط .

3- الثقافة ونوع السلوك السياسي: ويعبر عن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع و كيفية الممارسة السياسية ،وكذلك النمط الايديولوجي المهيمن ،وكذلك علاقة الثقافات الفرعية مع الثقافة المهيمنة على النظام السياسي ،والادوار الممنوحة للأفراد الجماعات و مشاركتهم في الحياة العامة [1] .

المطلب الثالث :انواع الانظمة السياسية:

إن الانظمة السياسية تنقسم الى عدة اشكال وانواع ، حيث انها تنقسم وفق لمبدأين الاول يتمثل في نظام الحكم من حيث ممارسة السيادة في حين ان الثاني يتمثل في نظام الحكم من حيث الفصل بين السلطات وعليه ننسقها كالاتي :

1-من حيث ممارسة السلطة (السيادة): وتتمثل السيادة في قدرة استخدام السلطة المادية في الاقناع او القهر داخل المجتمع السياسي تنظيم شؤونه المختلفة ،ومن حيث هذا المبدأ تنقسم الانظمة عموما على نظامين :نظام الحكم الفردي و النظام الديمقراطي:

-ا- **الانظمة الفردية** :ويقصد بها حكم الفرد الواحد التي يتحكم بزمام السلطة ويعمل على فرض افكاره و طريقته على الشعب ،وهي تعني معنى اوضح من خلال استبدال او تغيير مفهوم الدولة بالسلطة الشخصية اي الفردية ،على الرغم من محاولة الحاكم من ادعائه على شرعية الحكم من خلال الوراثة ،او المصلحة الوطنية ،وقد يكون هذا الحاكم يحمل اسم الملك او الدكتاتور و الطاغية ،حيث انه في هذا النوع من الانظمة لا قيمة لراي الشعب او اغلبيته [2] .

- ويتميز النظام الملكي بحكم الملك لفترة زمنية كبيرة وفي اغلب الاحيان حتى وفاته حيث ينتقل بالوراثة الى ولي عهده ، وتطلق على الملك اوصاف اخرى احيانا مثل الامير او الامبراطور ،وفي بعض الاحيان

[1] - عبد العالي عبد القادر ، النظم السياسية المقارنة. محاضرة القيت على طلبة علوم سياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة مولاي الطاهر،2008 ،ص 14 15 .

[2]- صالح جواد الكاظم ،علي غالب العاني ،الانظمة السياسية . بغداد: دار الحكمة ،1991 ،ص13 .

السلطان ،حيث ان هذا النظام كان سائدا في القديم ،الا انه في الوقت الحاضر بدا يتلاشى او بالأصح بدأت هاته الانظمة تأخذ منحنى اخر من نظام الحكم ،وتحولت من النظم الملكية الى النظم الجمهورية ،حيث ان الملك قديما كان يستمد سلطانه من الله عز جل وانهم خلفاء في الارض ،وذلك للدفاع عن سلطانهم المطلق.

– حيث انه ومع مرور الزمن بدا تكيف النظام الملكي مع مستجدات التطور مما ادى الى اكتساب ابعاد دستورية جديدة [1] .

ومن صور الحكم الملكي هناك عدة اشكال نذكر منها:

- **الملكية المطلقة** : وتعني استحواذ الملك على السلطة ولا يكون الملك فيها مقيدا لا بالقانون ولا بغيره من الضوابط ويستبد السلطة بمفرد اي الملكية المستبدة ،وكانت مثل هاته الصور في المجتمعات القديمة كمصر و بابل .

–**الملكية المقيدة:** في حين ان هذا الشكل من الملكية يكون فيها الملك مقيد نسبيا حيث انه يجوز على كامل السلطة و يمارسها بمفرده الا انه يحترم و يعمل وفق القانون المنظم للبلاد .

–**الملكية الدستورية الثنائية** :في هذا النوع من الملكيات يقتسم الملك السلطة التشريعية مع البرلمان ،الا ان باقي السلطات تعود للملك وحده ،وباستطاعته تعيين سلطة تنفيذية تعمل تحت امرته ومسؤولة امامه .

–**الملكية الدستورية البرلمانية** :الملك هنا يملك ولا يحكم ،حيث انه يمارس الحكم من طرف البرلمان المنتخب في المجال التشريعي ،ومن خلال السلطة التشريعية المنبثقة عنه في مجال التنفيذ [2] .

– ويوجد ما يقابل الحكم الفردي وهو الحكم الديكتاتوري حيث انه ينفرد الحاكم بالسلطة دون وجود قيود فعلية على سلطته، ويتجسد في سيطرة فرد واحد على الحكم ويتمتع بالقوة و الشخصية و القابلية ،فيعمل على ادارة الدولة وفق آرائه ،حيث ان مبداه في الحكم هو القوة وفرض السيطرة على المحكومين ،وقد كانت مقولة **كروميل** خلال سيطرته على انجلترا حيث قال :"تسعة من عشرة من المواطنين يكرهونني ؟ان ذلك غير مهم مادام العاشر مسلحا"، بمعنى ان القوة هي من تحكم [3] .

---

[1]– ثروت بدوي، النظم السياسية . القاهرة : دار النهضة العربية ،1994 ، ص 22 .

[2]– سعيد بو الشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة –النظرية العامة للدولة والدستور طرق ممارسة السلطة . ط:3 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1986 ، ص 44 .

[3] – هاني عرب ، مبادئ علم السياسة –مدخل موجز لدراسة العلوم السياسية .(د–ب–ن)،(د–د–ن) ،(د، ت، ن) ص 51 .

-ويتم التمييز عادة بين نوعين من الدكتاتورية، حيث ان النوع الاول يسمى الدكتاتورية المذهبية (الايديولوجية)،في حين ان الثاني لا يعتمد على اي اساس وانما يقف على مبدا الخبرة الشخصية ويمكن ان يطلق عليه النظام الشخصي ،حيث ان السمة المشتركة لهذان النظامين هما القضاء على الحرية بصفة تامة ،والمصلحة الفردية ضد المصلحة الجماعية [1] .

ب- النظام الديموقراطي :تتمثل الديمقراطية كشكل نظام الحكم في ممارسة الحكم باسم غالبية الشعب، التي يعبر عن ارادته بالاقتراع العام ،اما من يمارسون الحكم هم الاشخاص و الافراد الذين وقع عليهم اختيار الشعب ،حيث انها تتعارض و تتناقض مع الحكم الاستبدادي و الدكتاتوري اي تناقض مع السلطة التي لا تنبع من ارادة الشعب ،فهو نظام يقر مبدا الحرية السياسية اي العلاقات السياسية .

- ولكي تطبق الديمقراطية ولا تبقى سوى فكرة ، يجب على الشعب ان يؤمن بمبادئ الديمقراطية ويدرك اهميتها في الحياة السياسية ،يعني ان الديمقراطية لا تترجم فقط بالتعبير عن ارادة الاكثرية ،وانما بمحتوى عمل السلطة ،وعدم تعارض الافعال والممارسات مع الامور الصادرة من السلطة [2] .

- وتتمثل صور ممارسة الديمقراطية في الاتي:

1- الديمقراطية المباشرة :وهي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه ،وقد كان هذا النوع يعتمد قديما من طرف الاغريق ،حيث كان يجمع الناس البالغين في جمعية عمومية ،ويناقشون مسائل وشؤون تخصهم ،على الرغم من ان هذا النوع يحقق سيادة الشعب الا انه من الصعب تطبيقه في الوقت الحاضر ،وذلك لتوسع الدول وتزايد عدد السكان ،ويطبق الا في 3 مقاطعات سويسرية لقلة سكانها و بساطة مشاكلها .

2-الديمقراطية شبه المباشرة : وهي عملية مشاركة الشعب في ممارسة السلطة ،بجانب الهيئة النيابية من خلال عدة وسائل منها :

-ا- الاستفتاء الشعبي عن طريق اخذ راي الشعب في احد الموضوعات المهمة.

-**ب**- الاعتراض الشعبي حيث انه يحق لمجموعة ناخبين الاعتراض على اي قانون يصدره البرلمان .

-**ج**- الاقتراح الشعبي حيث يحق لمجموعة ناخبين اقتراح مشروع قانون معين الى البرلمان .

---

[1] - صالح جواد الكاظم ،علي غالب العاني ، مرجع سابق ، ص17 .

[2] - عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة . بيروت : دار النضال، ط:2 ،1989 ، ص 214 .

-3- الديمقراطية التمثيلية :وهي ممارسة الشعب لسلطاته عن طريق نوابه الذين ينتخبون من طرف الشعب لسلطاته عن طريق نوابه الذين ينتخبون من طرف الشعب انتخابا عاما حرا مباشرا ،حيث انه يقوم على 4 اسس وهي :

-1- وجود هيئة نيابية منتخبة ذات سلطة فعلية .

-2- تحديد مدة العضوية .

-3- تمثيل النائب للجميع دون تفرقة (تمثيل الامة) .

-4- استقلالية النخبة المنتخبة عن الناخبين اي عدم ممارسة ضغط على النائب [1] .

-2- من حيث الفصل بين السلطات

- يعتبر **ونسكيو** احسن من صاغ وعرض مبدا الفصل بين السلطات ،حيث انه قام بتحليله بصيغة واضحة ،وطور افكار **جون لوك** بشكل دقيق فبعد دراسة لمختلف الانظمة ،رأي بان النظام السياسي ، يقوم على مبدا الفصل بين السلطات لحماية استمرار النظام السياسي واستقراره ،حيث ان فكرة هذا المبدأ تقوم على اساس التوزيع العادل لاختصاص كل سلطة من الهيئات الثلاث :فالسلطة التشريعية تختص بإصدار القوانين وتعديلها من طرف البرلمان المنتخب ،والسلطة التنفيذية تسهر على تنفيذ وتطبيق القوانين ،في حين تتولى السلطة القضائية الفصل في المنازعات و القضايا ..

- هناك عدة تصنيفات للأنظمة السياسية حسب مبدا الفصل بين السلطات الا انني اخترت التصنيف الشكلي بين برلماني ورئاسي ومجلسي ومختلط وعليه سنتطرق اليه كالتالي :

-1- النظام البرلماني :ان النظام البرلماني لم ينشا مرة واحدة وانما كان وراء نشأته ظروف تاريخية وسوابق عرفية ولدت و تطورت في انجلترا ، الا انه انتقل الى عدة دول لأنه صالح للتطبيق في الدول ذات الانظمة الملكية او الجمهورية .

حيث يتميز البرلماني بركيزتين اساسيتين :اولها ثنائية السلطة التنفيذية ، وثانيها المساواة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية مع وجود تعاون وتناسق بين السلطتين بالإضافة الى عامل الرقابة المتبادلة بينهما بمعنى ليس هناك وصل تام بين السلطتين انما هو فصل مرن [2] .

-ا- ثنائية السلطة التنفيذية : تنقسم الهيئة التنفيذية في النظام البرلماني الى طرفين هما :

---

[1] - نفس المرجع ، ص 239 -241 .

[2] - رابح سعاد ، "المركز القانوني لرئيس الحكومة" . مذكرة شهادة الماجيستر ، (جامعة تلمسان ،ابو بكر بلقايد ، كلية الحقوق ،2008) ،ص 9 .

-رئيس الدولة : وفي هاته الحالة هناك نوعين يمكن لرئيس الدولة ان يكون ملكا متوجا ينصب عن طريق الوراثة ،او رئيسا للجمهورية يتولى منصبه عن طريق الانتخاب .

- الحكومة : يسهر على تسييرها رئيس لها يتحمل المسؤولية السياسية امام البرلمان .

-ب- التعاون و الرقابة بين السلطتين : لضمان السير الحسن للسلطتين اقر النظام البرلماني نوع من التأثير على بعضهما على اساس المساواة و التكافؤ، كمحاولة لا يقاف التجاوزات ، فمثلا يحق للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان لانعقاد و فض دورته ، وفي المقابل فان للسلطة التشريعية حق تشكيل لجان الرقابة ومحاسبة الوزراء ومسائلتهم ، وكذلك من حقها سحب الثقة من الحكومة [1] .

2- <u>النظام الرئاسي</u> : يعتمد النظام الرئاسي على قوة السلطة التنفيذية امام الهيئة التشريعية ،حيث ان الدستور في النظام الرئاسي يأتي في عدة اشكال مختلفة ،حيث يعتبر النظام الرئاسي الامريكي الاكثر تمايزا للنظم الرئاسية في العالم .

حيث ان اهم 3 مبادئ رئيسية ميزت النظام الرئاسي الامريكي هي كالتالي :

1- الفصل بين السلطات : يعتبر الفصل بين السلطات اهم ميزة للنظام الرئاسي على عكس النظام البرلماني الذي يعتمد على الفصل المرن ، الا ان النظام الامريكي جاء بدستور معقد من حيث العلاقات بين السلطات ، اذ انه يضع الدستور السلطة التشريعية في يد الكونغرس حسب المادة الاولى ، والسلطة التنفيذية في يد الرئيس في مادته الثانية ، اما في المادة الثالثة فقد خصص السلطة القضائية في يد المحاكم الفدرالية ، وعدم جواز لأي شخص تقلد منصبين في واحدة من السلطات التنفيذية او التشريعية او القضائية فيحق له منصب واحد فقط في احد هاته الأجهزة [2] .

-2 التدقيق و التوازن :ان المتتبع الى مميزات النظام الامريكي و سماته الاساسية ، ومحاولة فهم كل من التدقيق و التوازن من جهة ، و الفصل بين السلطات من جهة اخرى ، ونصل الى نتيجة مفادها ان النظام الرئاسي الامريكي يفصل بين فروع تمارس سلطة مشتركة ، ويظهر هذا الاشتراك في الممارسة من خلال عمل كل من الرئيس و الكونغرس واشتراكهما في العديد من القرارات ، التي بدورها تتطلب الموافقة من المحكمة العليا .

[1] - رابح سعاد ، نفس المرجع ، ص 10 .

[2] - وسيم ابو ناشية وآخرون، <u>اوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة</u> . فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،2013 ، ص 27 .

3- **العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية:** ان من بين المميزات في النظام الرئاسي الامريكي بموجب دستوره هي الزام السلطة التنفيذية بالعمل بانسجام مع السلطة التشريعية ، و في المقابل فان هناك اختصاصات عمل للسلطة التشريعية لا تمس بصلاحيتها الرئيس ، معنى لكل هذا لكون كل من السلطتين منتخبتين ، فان ذلك يحد من مسؤولية كل منهما امام الاخر ، باعتبار ان المسؤولية السياسية للهيئات المنتخبة هي امام الامة [1] .

-**3- نظام حكومة الجمعية :(النظام المجلسي)** :يعتمد هذا النظام على اساس قوة السلطة التشريعية امام السلطة التنفيذية ، لان السيادة يقودها الشعب وممثليه ، وعادة ما تكون الحكومة بمثابة لجنة منبثقة عن البرلمان، وهذا الاخير يتولى المهام التشريعية ، ويعتمد الى لجنة خاصة منه للقيام بمهام تنفيذية وتكون خاضعة له تماما .

- ويتمثل في كونه نظام نيابي ونموذج هذا النظام هو نظام الاتحاد السويسري ، وفي هذا النظام تتركز الوظيفتان السياسيتان في يد البرلمان " الجمعية الفدرالية" وهي تتكون من مجلسين :

- الاول: يمثل الولايات ويسمى مجلس الدويلات

- الثاني: يمثل الامة ويسمى مجلس الامة والمجلسان النيابيان كلاهما يمارس وظيفته منفردا ، وتنتخب الجمعية لأربع سنوات [2] .

4- النظام شبه الرئاسي : يطلق تسمية النظام شبه الرئاسي او المختلط على الانظمة السياسية التي يسيطر فيها رئيس الدولة المنتخب بالسلطة التنفيذية الى جانب حكومة برلمانية ، وتكون مسؤولة امام البرلمان ، وتظهر مجالات النفوذ التنفيذين للرئيس يحدها الدستور او القوانين .

- الا ان النظام يحتفظ بالسمات الرئيسية التي تتمتع بها معظم النظم البرلمانية ، ومن بينها ثنائية السلطة التنفيذية بالإضافة الى مسؤولية الحكومة امام البرلمان ، ويتمتع هذا الاخير بقدرته على سحب الثقة من الحكومة [3] .
- وهذا النموذج مطبق في جمهورية فرنسا فحسب تعديلات دستورها سنة **1962** فان البرلمان يتكون من مجلسين هما :
- -الجمعية الوطنية :وهي نيابية يتم انتخاب اعضائها كل 5 سنوات .

---

[1] – نفس المرجع ، ص 29 .

[2] – عادل ثابت ، النظم السياسية – دراسة للنماذج الرئاسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية و النظام السياسي الاسلامي . الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ،2007 ، ص 118 119 .

[3] – نفس المرجع ، ص 122 ،123 .

– مجلس الشيوخ : الذي ينتخبه ممثلو المحافظات والاقاليم اعضاء المجالس البلدية و المحلية لمدة 9 سنوات مع تجديد العضوية للثلث كل 3 سنوات .

هذا وتقوم السلطة التنفيذية على الرئيس و الحكومة (الوزراء) ، حيث يتقاسم الرئيس السلطات التنفيذية مع رئيس وزرائه ، ويتمتع بقدر واسع من السلطات بالإضافة الى تمتعه بالشرعية الشعبية .

– والحكومة يرسلها الوزير الاول الذي يعمل على تنسيق عمل الحكومة ، ومساعدة رئيس الجمهورية في عدد من المهام التنفيذية ، وتنعقد اجتماعاتها اي الحكومة برئاسة رئيس الجمهورية او وزيره الاول [1] .

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لعمل النظام السياسي

المطلب الأول : نظرية الثقافة السياسية

–أولا سيتم التطرق الى دور العامل الثقافي و التي تلعب دورا مهما في عملية التحول الديمقراطي و خاصة في دراسة النظام السياسي ، حيث يعد مفهوم الثقافة السياسية من بين احد المفاهيم الحديثة و أهمها في حقل السياسات المقارنة ، حيث ان البداية و الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية الى كتابات الانثربولوجيين أمثال "روث بندكت" و كذلك "مارجريت ميد" حول الطابع القومي ، و التي عنيت بالكشف عن القيم و المعتقدات و الممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما .[2]

–أشهر الباحثين وواضعي مقولات هذه المدرسة غابرييل ألموند المنتمي في الوقت نفسه إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية ، يعتقد ألموند أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب :

– جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية ، ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها عند هذا المنظر مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية . وهناك تعريف آخر أشمل

[1] – وسيم ابو فاشية ، مرجع سابق ، ص 42 .

[2] – يونس مسعودي ، "التحول الديمقراطي : مقاربة مفاهمية نظرية ". مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، مارس 2014 ، ص 155 .

وأوجز مفاده أن الثقافة السياسية هي " الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء" .

يرجع تأسيس هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لما قام ألموند وفيربا بتحقيق شمل خمسة بلدان هي أمريكا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك ، وسئل فيه 5000 شخص . كان موضوع الدراسة في الثقافة" المدنية "تحديدا وليس الثقافة السياسية ، يعني دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم

الديموقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديموقراطية أو تعرقلها، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديموقراطية الأمريكية والبريطانية .

– ألموند حلل الثقافة السياسية فميز بين ثلاثة أصناف منها سماها : ثقافة محلية (culture localiste) و تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة والقومية والمنطقة من دون النظام السياسي برمته ، و ثقافة التبعية (culture de séjution) أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفا سلبيا، ينتظرون منافعه وخدماته ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه و أخيرا ثقافة المشاركة (culture participante) [1] .

–في نظر ألموند كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به ، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما ، فيه لامركزية واسعة وظاهرة . وثقافة الخضوع ممركز في النظام السلطوي ، وثقافة المشاركة في نظام ديموقراطي .التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري عنده لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد ، والتفاوت بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره [2] .

–حيث تؤثر الثقافة السياسية للدولة على سلوك المواطنين و الزعماء اثناء قيامهم بالعمل السياسي ، و من خلال استجابتهم للأحداث السياسية ، و ان الميول و النزعات على مستوى النظام و العملية و السياسة

العامة تمثل الخطوط العريضة الأساسية التي تكمننا من فهم الأفعال السياسية الماضية و الحالية و حتى المستقبلية [3] .

---

[1]– صالح بلحاج ، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم و النظريات . جامعة الجزائر ، د ت ن ، ص 7 .

[2]– صالح بلحاج ، نفس المرجع ، ص 8 .

[3]– يونس مسعودي ، نفس المرجع السابق ، ص 156

–لكن يرى الموند و فيربا ان هذه الانماط والانواع هي نماذج نظرية متتالية ، وانه لا يوجد في الواقع مجتمع من المجتمعات ، تسود فيه احدى هذه الثقافات بصورة كاملة ومطابقة ، ولكن توجد انماط من الثقافات الثلاث في كل المجتمعات البشرية ، مع ذلك يمكن تحديد طبيعة الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات ، من خلال قياس كيفية توزيع هذه الانماط مع امكانية وجود افراد او جماعات داخل نفس المجتمع ، حيث يسود بينهم احد النمطين الاخرين اي وجود ثقافات سياسية فرعية ، الى جانب الثقافة السياسية السائدة .

–في الاخير يخلص الموند وفيربا الى ان نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديموقراطية في اي مجتمع من المجتمعات [1] .

المطلب الثاني : نظرية النخبة

–تعرف كلمة نخبة او صفوة باللغة العربية خيرة الشيء ، بمعنى اصطفى الشيء و اختاره ، ويقع على اختيار وانتخاب خيرة القوم و صفوتهم ، وهم النخبة التي تختار من الرجال – حيث يرى ان **جيرروشبيه** حدد مفهوم النخبة كالتالي: "الصفوة تضم اشخاصا و جماعات ،و الذين بواسطة القوة التي يمتلكونها او بواسطة التأثير الدي يمارسونه سوآءا كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات ام بالأفكار، و الاحساسات و المشاعر التي يبدونها او التي يتخذونها شعارا لهم " .

–وبالنظر الى الكتابات و الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع النخبة نجد ان لفظ النخبة يرتبط باسم **فألفريدو بارتيو** عالم الاجتماع الايطالي ، والذي بدوره عرف النخبة بقوله "هي جماعة صغيرة ومميزة في المجتمع تصعد درجات سلم السيطرة و الحكم لاتصافها بصفات محددة ، هي التي تؤهلها لاحتلال هذه المكانة" حيث انه كذلك ميول بين نوعين من الصفات ، وهما صفوة حاكمة تمارس الحكم بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، واخرى غير حاكمة لها نفس صفات الصفوة الاولى ولا تمارس الحكم ،وهما بدورها يمثلان الطبقة العليا في المجتمع [2] .

[1]– محمد زاهي بشير المغربي ، قراءات في السياسة المقارنة . بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، (د.ت.ن)، ص226 .

[2] – امينة علاق ، "نخبة ام نخب :قراءة في المفهوم ،الأدوار و الإشكاليات" . مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ،عدد :28 ، مارس 2017 ، ص 173

-يرى **راية ميلز** مؤلف كتاب **"النخبة الحاكمة"** في موضوع النخبة وتعريفها انها :"مجموعة غالبا ما تكون صغيرة ومنقاه بدقة وتمتاز بالثروة ، او الثقافة او التدريب ، او المركز الاجتماعي ، او السلطة السياسية " ، وهنا قد تعرض **ميلز** الى مختلف انواع النخبة الحاكمة ،وعرف الميزات التي تمتلكها عن غيرها من النخب [1]

- الا ان **كارل ماركس** اعطى بعدا اخر في تحليله لمفهوم النخبة ، غير الذي تطرقت له سابقا ، حيث يقول في هذا الخصوص " انه توجد في كل سلطة ،نخبة حاكمة واحدة تتمثل في مالكي وسائل الانتاج ، التي وان قدمت نفسها للمحكومين على انها مختلفة فيما بينها ومقسمة الى جماعات الا انها في الحقيقة واحدة" .

- حيث يقسم **ماركس** المجتمع الى طبقتين : طبقة حاكمة وهي النخبة المالكة لوسائل الانتاج وهي الميزة التي تميزها على الطبقة الثانية وهي المحكومة التي لا تملك وسائل الإنتاج [2] .

-حيث انه تختلف تصنيفات و انواع النخب في المجتمعات الا اننا سنحاول ذكر و تناول اهمها وهي تنقسم الى نوعين:1 نخب مدنية 2-نخب عسكرية ونذكرها كالاتي:

1-النخبة السياسية: وتتمثل في مجموعة السياسيين الذين يسيطرون على ادارة شؤون الدولة وعادة ما تنقسم النخبة السياسية الى قسمين حسب كل **باريتو و موسكا** حيث قاما بتقسيم المجتمع الى اقلية حاكمة او اكثرية محكومة مفهوم النخبة اساسا بممارسة الحكم او السلطة .

-كما يحصر **بنتاكم** في تلك المجموعة التي لها اكبر سلطة على الاخرين ، فحسب نظرته الى النخبة السياسية فهي تقتصر على الوزراء رؤساء الدول ، البرلمانيين ، وكبار الموظفين [3]

-حيث ان النخبة السياسية تختلف في صفة تأثيرها على اساس القوة و النفوذ ، والتي تطلق على النخبة المركزية ، والتي يقودها كبار رجال الدولة في الاجهزة الرسمية ،ومن بينها ايضا النخب الحزبية من قادة

---

[1]- سيرين الحاج حسين ،" النخبة الحاكمة -تشارلز راية ميلز -حكمة -" .متحصل عليه من موقع :
http://hekmah.org/النخبة-الحاكمة-تشارلز-رايت-ميلز-مراج /
تاريخ الاطلاع 2018/02/23الساعة 19:30

[2] - صليحة جعالي ، "دراسة وسيكولوجية للمدارس الخاصة وعلاقتها بإنتاج النخبة". مذكرة شهادة الماستر ،(جامعة الجلفة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ،2017) ، ص73

[3] - زكريا بوروني ،"النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي -دراسة حالة الجزائر". مذكرة شهادة الماجيستر (جامعة قسنطينة ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ،2010) ، ص 107

احزاب والزعماء المحليين واعضاء المجالس المحلية ، اي تتضمن كل السياسيين الذين يعملون ضمن دائرة السلطة السياسية [1] .

–ويتفق **باريتم** في دراسة للنخبة مع **راي ميكيا فيلي** حول ان النخبة السياسية تنقسم الى قسمين وهما:

1 – قسم يفضل استخدامه لأسلوب القوة الوحشية (الاسود) .

2– قسم يستخدم اسلوب الخداع (الثعالب) [2] .

–وتقوم هذه النخبة على اساس تلازم النخبة و المجتمع ، بمعنى وجود اقلية تسير على مجريات صنع واتخاذ القرارات المؤثرة داخل المجتمع في مختلف المجالات وخصوصا السياسية [3] .

–كل هذا يساهم بشكل كبير في سيطرة النخبة او الشريعة العليا والتي تمثل للنخبة السياسية ، مما يسهل لها النفوذ الكبير على الاغلبية ، والتي تتميز بالضعف في تشكيل رأيها ، واعطاء آرائها مما لا يبقى امامه سوى مجاورات تأثير النخبة السياسية والموافقة على سياستها [4] .

[1] – سامية سلام ، منى قنون ،"اشكالية دوران النخب في النظام السياسي الجزائري". مذكرة شهادة الماستر (جامعة بومرداس ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ،2015) ، ص13

[2] – اسماعيل على سعد ، المدخل الى علم الاجتماع السياسي . بيروت : دار النهضة العربية ،1989 ، ص 163

[3] – اسماعيل على سعد ، علم الاجتماع السياسي بين السياسة و الاجتماع .الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999 ،ص 181

[4] – محمد رحالي ، "النخبة السياسية المحلية ومسالة التنمية". مذكرة شهادة الماجستير (جامعة وهران ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية 2013) ، ص23

2- النخبة العسكرية * : تتمثل النخبة العسكرية في المؤسسة العسكرية التي تسيطر على مراكز رئيسية في الدولة حيث تعتبر النخبة العسكرية تاريخيا اقدم النخب نظرا لما للعسكريين من دور في حماية المجتمعات قديما ، بالإضافة الى دوره في انشاء الدولة ، حيث اهتم **بوت ومور** بالدور الذي تلعبه النخبة العسكرية في المجتمعات النامية ، وتفوقها في التأثير على طبقة المثقفين ، حيث ان لها تأثير كبير على اداء النظام

السياسي خاصة في السلطات السياسية غير المستقرة ، والاكثر اهمية تمكنها من فرض سيطرتها واملاء سياستها [1] .

- بالإضافة الى ما تتطرق له **بوت ومور** في دراسة النخبة العسكرية ، فتعتبر دراسة **فاينر** في هذا المجال مهمة كذلك ، فاستطاعت تقديم تحليل يقارن النخب العسكرية يستهدف تطوير تصنيف ملائم لها ، وكذلك تحليل تاريخ وتراث النخب العسكرية في الدول النامية بعد الستينات من القرن الماضي .

-وهناك محاولة اخرى لدراسة النخبة العسكرية جمعت بين وجهة نظر فسيولوجية وتاريخية ، والتي تمثلت في دراسة **موريس جاروفين** ، حيث تمثلت دراسته وتحليله للنخبة العسكرية حول تقديم صورة سياسية اجتماعية تفحص اثر الثقافة السياسية والقيم المهنية في بناء الخدمة العسكرية واتجاهات الجنود [2] .

- من بين الذين دافعوا على النخبة العسكرية واعطوا رؤية حولها هو المفكر **ارسطو** ، الذي يرى الشؤون السياسية لا يتولاها ولا يقودها الا الذين حملوا السلاح ، وان النخبة العسكرية هي اساس الحكم ، وهو يرى ان النخبة العسكرية هي نخبة سياسية حاكمة لا نها تعتبر هي الحصن الاول لحماية الدولة ، ولها الافضلية في تولي امور الحكم و البقاء في اعلى قمة في البناء السياسي [3] .

*لقد تم تبني مقاربة النخبة العسكرية في دراستنا تحديدا في الجانب التطبيقي (الفصل الثاني و الثالث)

[1] - عواطف رحاب ، "دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية -تركيا نموذجا-". مذكرة شهادة الماستر (جامعة بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015) ، ص 40

[2] - محمد هشام الأقداح ، سيكولوجية النخبة العليا و الزعامة . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2009 ، ص 111

[3] - فيصل فرحي ،"الاتصال الجماهيري و النخبة في الجزائر دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي الاقتدار على عينة من الاساتذة الجامعيين" . أطروحة رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم علوم الاعلام و الاتصال ،2013) ، ص133

-بالإضافة الى بعض النخب ، و التي تتمثل في النخبة الدينية في كونها عبارة عن وسط سيسيولوجيا يتمثل في مجموعة او فئة تتمتع بمؤهلات علمية دينية وشؤونه ، حيث يمكن اعتبار رجال الدين نخبة لها مكانتها ودور مهم في حياة المجتمع السياسي وذلك لتمتعها بالتأثير و النفوذ في المجتمعات ، وتظهر النخب الدينية على شكل احزاب ذات طابع ديني ، وفي بعض الاحيان تنشا هاته النخب نتيجة تعنت الحكومة و السلطات وكذلك الاحساس بالتهميش و الاقصاء [1] .

-بالنسبة للدراسات الاجتماعية و السياسية الحديثة المتعلقة بالمجتمعات العربية أن الدين بالنسبة لهته المجتمعات يعتبر عاملا فعالا و مؤثرا في صياغة الثقافة ، حيث انه يعمل على تشكيل الوعي الجماعي للمجتمعات ، ومن هذا المنطلق تصبح عملية التعبئة السياسية سهلة ولها فعالية اثناء الازمات بالخصوص الازمات الخارجية [2] .

-و زيادة على ذلك توجد نخبة أخرى يمكن الإشارة اليها تتمثل في الطبقة او النخبة المثقفة لما لها دور مهم و فعال في الحياة السياسية ، حيث يرى **هشام شرابي** انه لتجديد معالم النخبة المثقفة لا بد من تواجد 3 شروط اساسية ، حيث انهما و بالإضافة الى شرط العلم و المعرفة لا بد من الوعي الاجتماعي ، الذي يمكن الرؤية الشاملة لقضايا المجتمع ، ويمكنه من تحليل هذه القضايا بأسلوب نظري متماسك ، و الشرط الثالث هو الدور الاجتماعي الذي يسمح للوعي بالتأثير في المجتمع .

-ويميز **شرابي** بين 4 مجموعات من المثقفين ، فالأولى تتكون من المثقفين الملتزمين ، و الفئة الثانية تتألف من اهل القلم و المفكرين العاملين اجتماعيا بالكلمة لا بالممارسة المباشرة اما الفئة الثالثة فينحصر في التعليم و التثقيف ، واخيرا فئة المهنيين المختصين و العاملين في الإدارة [3] .

-ترى الماركسية بان النخبة المثقفة هي عبارة عن جماعة ايديولوجية ظهرت مع تطور التاريخ ، وكذلك مع تقسيم العمل والملكية الخاصة و الدولة و الطبقات الاجتماعية ، ويحللها على انها جماعة فوق الجميع ،

---

[1] – هشام صاغرو، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية –الواقع و الرهانات . الجزائر :مكتبة الوفاء القانونية، 2014 ، ص45 .

[2] – عبد الناصر محمد سرور، "دور الخطاب الديني في التعبئة السياسية في عهد الرئيس عبد الناصر" ،مجلة جامعة الازهر بغزة ،سلسلة العلوم الانسانية ،العدد:1 المجلد :13، 2011 ، ص 722 .

[3] – هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي . بيروت :الدار المتحدة للنشر، 1975 ،ص 131 .

وانها تتعايش اي طبقة المثقفين في كل طبقة اجتماعية اساسية وهناك عملية تبادل بين الفئة المنتجة للمادة مع المجموعة المنتجة للأفكار بحكم ان كل منهما في حاجة الى الاخر .

–وحسب **كارل ماركس** فان زوال النخبة المثقفة وذلك عند انبثاق المجتمع الخالي من الطبقات الرأسمالية المعاصرة ، فبنهاية المجتمع الطبقي ستنتهي النخبة المثقفة لا محالة [1] .

– كل نخبة تتميز بسمات تميزها عن غيرها ، فأفراد النخبة يمتلكون ويتميزون بخصائص وميزات فكرية وعقلية ، بالإضافة الى المهارات تؤهلهم لدورهم النخبوي في المجتمع ، حيث نجد ان السمات التي تتصف بها كل نخبة مختلفة باختلاف المجتمعات ، و كذلك تتطور بتطور التاريخ عبر العصور ، حيث نجد ان عنصر القوة الجسدية و الشجاعة و القدرة على امتلاك فنون القتال و الحرب هي السمات التي كانت تتميز بها النخبة الخاصة .

–**التميز:** يرى اصحاب المذهب السيكولوجي ، وعلى راسهم **باريتو** الذي بدوره يصف مجموعة الافراد الذين يشكلون فئة تتوفر فيهم مميزات النبوغ و التفوق و الذكاء و القدرة على قيادة المجتمع و الافراد ، بالإضافة الى تميزهم عن الاخرين في مختلف الانشطة التي يشرفون عليها .

–**التنظيم:** يتجه انصار المذهب التنظيمي في دراسة موضوع النخبة ، حيث نجد ان من بينهم **موسكا** و تلميذه **مشلز** باعتقادهم انه لا يمكن لأي مجموعة الوصول الى صفة النخبوية الا اذا تميزوا و توفرت فيهم القوة التنظيمية و تقديرها الدقيق لمصادر السلطة ، ومراكز القوة في المجتمع ، وخاصة واننا في عصر العولمة المبنية على المصالح و التحالفات .

[1] – طارق محنان ،"ازمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير" . مذكرة ماجسيتر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ،تخصص العلوم والديناميكيات الاجتماعية ، والمجتمع ،2012) ، ص 77

-**الاحتكار**: تتمثل هاته الميزة في احتكار النخب لرؤوس الاموال سوآءا كانت رؤوس اموال اقتصادية او سياسية او ثقافية او رمزية ، لا نها تعتبر عامل قوة لها ، حتى في حالة عدم وجودها فأنها تسعى الى تحصيلها و الحصول عليها بكل الطرق المتاحة [1] .

د-دوران النخب: قبل التطرق الى المقصود من دوران النخب نتطرق الى التعريف الذي قدمه **موسكا** ، حيث عرف دوران النخب بانه "الصراع الذي يحدث بين الطبقات الدنيا و الطبقة الحاكمة المسيطرة ، او عبارة عن اعادة احياء النخبة القائمة من طريق انضمام افراد من الطبقات الدنيا اليها" ، ويقصد بهذا التعريف هو مدى

انتقال السلطة من نخبة الى اخرى او صعود الافكار ، و نزولهم سواء باستعمال طرق سلمية او باستخدام العنف و القوة [2] .

المطلب الثالث : نظرية النظم (المدخل النسقي)

-يعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي دافيد ايستون في تطوير اقتراب تحليل النظام وإدخاله إلى حقل العلوم السياسية ، و قد عمل ايستون على تطوير هذا الاقتراب عبر مراحل كانت بدايتها عام 1953 حينما نشر كتاب " النظام السياسي" تم كتاب تحليل النظم السياسية في عام 1965.
-نظر دافيد ايستون إلى الحياة السياسية على نسق سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا و عطاء من خلال فتحتين : المداخل و المخرجات و أن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية و بيولوجية و اجتماعية و سيكولوجية ، و هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا و تأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها .

-بالرجوع الى إعطاء مفهوم للمقترب فهو المقترب الذي ينظر للظواهر السياسية من خلال البنية التي تكونها و تحكمها، و مفهوم البنية الذي يقوم عليه هذا المقترب مأخوذ من المعنى العادي المستخدم في الهندسة و الفيزياء. و الذي عنى الوحدة المكونة بطريقة ما من أجزاء [3] .

---

[1] – عبد الله كبار ،"النخبة الجامعية و المجتمع المدني في الجزائر –قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع و الممارسة" . مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ،العدد :11 ،جوان 2013، ص 220

[2] – محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي . ط: 4 ، الجزائر : دار هومة ،2014 ،ص 215.

[3] – فارس إشتي، مدخل إلى علم السياسة. (د ب ن) : بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، 2002، ص203.

-يعرف "**رادكليف بروان**" البنية أنها :"ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو تأسيس، كالعلاقات القائمة بين الملك و رعيته، و تبرز في كل مجتمع أربعة أنواع من البنى: " البنى الاقتصادية، الديمغرافية، الاجتماعية و التأسيسية" و هي البنى السياسية و القانونية، و يؤخذ بعين الاعتبار في دراستها طبيعة السلطة القائمة و كيفية اختيار الحاكم، و علاقة هؤلاء بأفراد المجتمع و قد تتطور البنى أو تتغير أو

تتحول الى بنى أخرى ، كما أن هناك تأثيرات متبادلة بين البنى، خصوصا إذا كانت هناك بنية مؤثرة و فعالة تكون محركة للبنى الأخرى، مثلا طبقا للمفهوم الماركسي فإن البنى الاقتصادية هي المؤثرة و المحركة و التي تتحكم بتطور المجتمع كليته [1] .

- إلا أن الاشتغال على المقترب البنيوي في العلوم الاجتماعية مستند على كتابات العالم اللغوي "**فريديناند دي سوسير**" واعتمده "**ميميشيل فوكو**" في أبحاثه الثقافية ليصبح مدرسة و مذهبا مسيطر في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. و خاصة في الستينات و الذي أطل منه العديد من المفكرين على السياسة. فيقوم هذا المفهوم على اعتبار الظاهرة نظاما من العلاقات المتبادلة بين أجزائه التي تكونت تفهم من خلاله.

-و من بين الافتراضات العامة التي يقوم عليها تتمثل في ما يلي :

1. اعتبار البنية مجموعة ثابتة من العلاقات بين عناصر النظام ، و يميل المقترب البنيوي إلى اعتبار البنية معطى كامنا والعلاقات بين العناصر هي حقيقة البنية و هي علاقات غير ملاحظة و مترابطة بإحكام، بحيث يشكل نظاما مغلقا، و تشكل العلاقات الاجتماعية مدخلا لولوج البنية و فهمها .

2. اعتبار البنية معطى موضوعيا و موضوعية افتراضية عقلية .

3. اعتبار التغير في البنية تكيفا يبقي على انتظام البنية و قد شد على ذلك البنيويون الماركسيون الذين قالوا بالتغير في البنية أسلوب الإنتاج .

4. التعويل على البنية ككل في فهم عناصرها. و الكل هو المنطق الكاشف للقواعد الكامنة ضمن هذه العلاقات عند البنيويين [2] .

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة. (د،ب،ن) :دار لاوي للنشر و التوزيع، 2003، ص102.

[2] - فارس اشتي ، مرجع السابق ، ص 204

-يعد "**دافيد استون**" رائد التحليل النظمي للحياة السياسية و قد افترض البنية كخاصية للظاهرة ذات و جود حقيقي، فهي الطريقة التي ينتظم فيها الكل، كونها طريقة ارتباط بين الأجزاء تفرض قيودا على السلوك و قال بالبنية السياسية مميزا إياها عن البنية الاجتماعية بعلاقتها بعملية صنع القرارات على مستوى المجتمع افترض نوعين من البنى في الأنظمة السياسية: "بنى نظامية دنيا و بنى نظامية عليا"

1ـ البنى الدنيا: و هي نوعان . بنى الريجيم، و بنى غير الرسمية .

أ. بنى الريجيم: الذي يعزى إليها البنى الرسمية للسلطات التي قد تكون نصا دستوريا أو عرفا. و قد تدور

حول متولي السلطة وطريقة عمله و طريقة حل الصراعات و طريقة تغير القواعد، ثم سلوك هذه السلطات و علاقاتها غير الرسمية و قواعد السلوك الرسمية، و قيام النظام السياسي و أهدافه.

ب . البنى غير الرسمية أو المميزة: التي تختلف عن الريجيم و ترتبط به إلا أنها تتشكل عبر الممارسة السياسية في المجتمع و تزداد بفعل ازدياد التخصص و التمايز في النظام السياسي و تتكون من :

*التجمعات النموذجية في المجتمع: كالتجمعات الدينية و اللغوية .

*المجموعات المنظمة .

*الأدوار السياسية

2 . البنى العليا: فهي البنية التي يعمل ضمنها النظام السياسي، وهي النظام الشامل الذي يضمه، والقيود التي تفرضها عليه ويحمل النظام الشامل هنا معنى " المجتمع" المتكون من بنى اقتصادية و ثقافية واجتماعية فضلا عن النظام السياسي من جهة و معنى العلاقات مع العالم من جهة أخرى.

-و يفهم من تحليل "ايستون" اعتبار صنع القرارات على مستوى المجتمع و التي تدرجه ضمن الدولة أكثر من السلطة. كما يظهر من تحليله اعتماده المنهج الاستقرائي الاختباري و المنهج الاستنتاجي في دراسة الظاهرة

السياسية بافتراض عقلي قائم على وجود بنى تجريدية عليا و دنيا [1] .

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 205 206

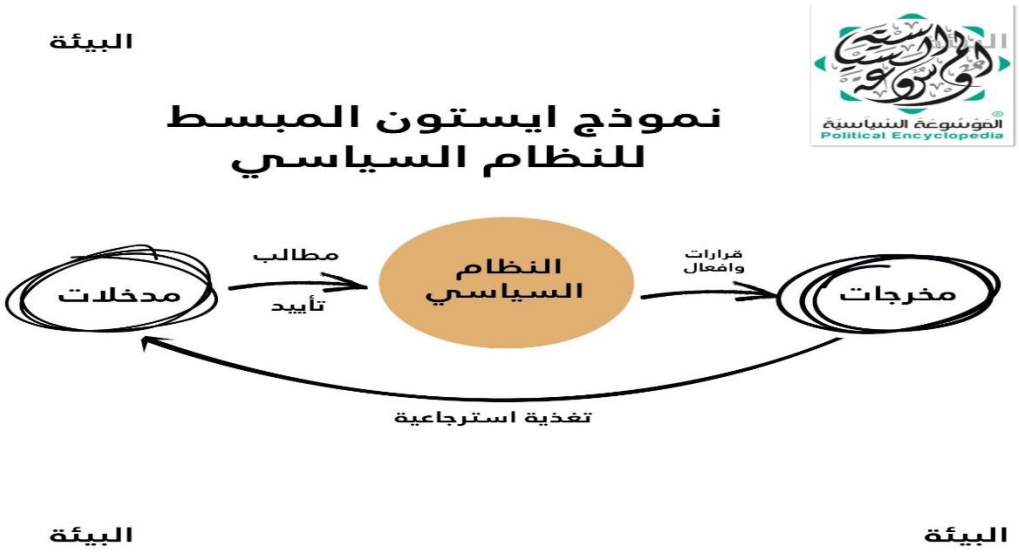

نموذج دافيد ايستون المبسط للنظام السياسي – الموسوعة السياسية –

يمَكِّن القيام بالتحليل وتوجيه الاهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي، كل ذلك انطلاقاً من أنَّ المفاهيم تشير إلى متغيرات من واقع الحياة السياسية. وأهم هذه المفاهيم هي: النظام، البيئة، الحدود، المخرجات، التحويل، التغذية الاسترجاعية وفيما يلي نبذة عن كل هذه المفاهيم:

1-النظام :يمثل النظام عند **ايستون** : وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، و يعرف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم ، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر ، فالنظام يتمتع بنوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته ، وله حدود تفصله عن النظم الاخرى ، وله محيط أو بيئة يتحرك بها وعلى ذلك يعرف النظام السياسي بأنه " مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة" . ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات، التحويل، المخرجات، والتغذية العكسية / الاسترجاعية.

2-البيئة : اي أن النظام السياسي يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات.

3-المدخلات : تتمثل مدخلات النظام السياسي وفقاً لاقتراب التحليل النظمي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته مثل (مطالب الشعب ، مظاهرات ... الخ) .

4-المخرجات : عرفها **"ايستون"** بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام ، وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. [1]

المطلب الرابع : نظرية الجماعة

-يعتبر **آرثر بنتلي Arthur Bently** هو أول من أدخل اقتراب الجماعة إلى نطاق التحليل السياسي ودراسة النظم السياسية ، وذلك في مطلع القرن العشرين عندما أصدر مُؤلفاً بعنوان **"العمل الحكومي"** ركَّز فيه على دور الجماعات في الحياة السياسية.

-حيث أن هذا الاقتراب ينطلق من افتراض رئيسي مفاده أن الجماعة هي وحدة التحليل، بما يعنيه ذلك من أن دراسات الجماعة تركز على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون معاً من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة. بعبارة أُخرى تمثل الاهتمام الرئيسي على دور الجماعات وليس على دور الفرد على أساس أنَّ الجماعات أضحت أكثر تأثيراً من الأفراد في تشكيل الحياة السياسية.

-صنف **جابريل الموند** الجماعات في أربعة أنواع على النحو التالي:

-جماعـــــات المصـــــالح الترابطيـــــة:Group Associationla

وهي الجماعات التي تنشأ للتعبير عن مصالح أعضائها وتوصيل مطالبهم إلى أجهزة صنع القرار، بما يعنيه ذلك من أنها جماعات دفاعية بالأساس مثل : الاتحادات العمالية والنقابات المهنية واتحادات رجال الأعمال وما شابه ذلك. وينضم الأفراد إلى عضوية مثل هذه الجماعات بمحض إرادتهم.

-جماعـــــات المصـــــالح المؤسســـــية:Group Institutional

وهي الجماعات المصلحية التي تنشأ في الأصل كجزء من جهاز الدولة وليس للتعبير عن مصالح أعضائها وتعظيم منافعهم. بعبارة أُخرى تنشأ هذه الجماعات في الأصل لتحقيق خدمة مجتمعية في الأصل غير أنها قد تنجح إلى تحقيق المصلحة الذاتية الخاصة لأعضائها ومن أمثلتها المؤسسة العسكرية.

[1] – الموسوعة السياسية ، اقتراب تحليل النظم –الاقتراب النسقي–. متحصل عليه من موقع : https://political-encyclopedia.org/dictionary/اقتراب%20تحليل%20النظم%20-%20الاقتراب%20النسقي بتاريخ 14/04/2018 على الساعة 14:30

-جماعـــات المصـــالح غيـــر الترابطيـــة:Non associational Group

وهي الجماعات التي يشترك أفرادها في سمة أو أكثر تربطهم برابطة مشتركة مثل الطبقة الاجتماعية، أو العرق، أو الدين، أو اللغة، أو السن، أو الإقليم [1] .

-جماعـــــة المصـــــالح الآنوميـــــة: Anomic Group

وهي الجماعات التي ليس لها إطار تنظيمي محدد ودائم، بل عادة ما يتجمع أفرادها بصورة عفوية عندما تثور مشكلة ما أو يشعرون بالإحباط بصدد شيء ما. ويتسم تعبيرها عن المصالح باستخدام العنف بما يهدد استقرار النظام والمجتمع مثل المظاهرات وأعمال الشغب والإضرابات غير السلمية وغيرها. ويُعد انتشارها في مجتمع ما مؤشراً على تزايد الاغتراب عن النظام القائم. [2]

-ويرى **جابريـل المونـد** أنَّ تشكيل الجماعات في أي مجتمع لا يعدو أن يكون خليطاً من الأنواع الأربعة للجماعات المصلحية. ويصبح الفرق بين مجتمع وآخر هو نسبة كل نوع من الأنواع الأربعة للجماعات في الخليط المعبر عن تشكيل الجماعات في المجتمع.

-كما أظهر **جابريـل المونـد** تفضيلاً لبعض الجماعات على غيرها إذ رتب الأنواع الأربعة للجماعات المصلحية باعتبار أنَّ أفضلها هو الجماعات الترابطية ، يليها الجماعات المؤسسية فالجماعات غير الترابطية، وأخيراً الجماعات الآنومية.

-وعلى هذا الأساس، قدم مقياساً لقياس مستوى التنمية السياسية في أي مجتمع من المجتمعات. فقد نظر إلى التنمية السياسية بأنها الانتقال من سيطرة نمط من تشكيل تغلب عليه الجماعات غير الترابطية والجماعات الآنومية إلى سيطرة نمط آخر تغلب عليه الجماعات الترابطية والجماعات المؤسسية، وعلى هذا الأساس؛ يرتفع مستوى التنمية السياسية في أي مجتمع من خلال الانخفاض التدريجي في نسبة الجماعات غير الترابطية والجماعات الآنومية لصالح الارتفاع التدريجي في نسبة الجماعات الترابطية والجماعات المؤسسية [3]

---

[1] – الموسوعة السياسية ، اقتراب الجماعة . مرجع ماخوذ من موقع : https://political-encyclopedia.org/dictionary/اقتراب%20الجماعة بتاريخ 14/04/2018 على الساعة 14:35

[2] – الموسوعة السياسية ، اقتراب الجماعة . مرجع ماخوذ من موقع : https://political-encyclopedia.org/dictionary/اقتراب%20الجماعة بتاريخ 14/04/2018 على الساعة 14:40

[3] – الموسوعة السياسية ، اقتراب الجماعة . نفس المرجع السابق .

خلاصة الفصل الأول :

-لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين ابنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي و الحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي ، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة.

-حيث نصل الى ان مفهوم الثقافة السياسية يدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين ، وعلى ذلك يمكن تحديد مفهوم الثقافة السياسية بانها تمثل مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع و للثقافة السياسية تأثير كبير على النظام السياسي خاصة و الحياة السياسية على وجه العموم ، اذ انها تدفع الافراد و الجماعات اما باتجاه الانخراط في النظام السياسي ،او توجيههم نحو اللامبالاة والعزوف السياسي السلبي.

-ان اهم النظريات المفسرة لعمل النظام السياسي هي نظرية الثقافة السياسية و هو موضوع بحثنا ، حيث و انه على حسب تحليل ألموند فانه يرى ان هاته النظرية تتمثل في تضم ثلاثة جوانب جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية ، اما النظرية الثانية فهي نظرية التحليل النسقي فهي تحلل النظام السياسي باعتباره علبة سوداء يعمل على تحويل (المدخلات) المطالب الشعبية الى سياسات عامة (المخرجات) في عملية تغذية عكسية ، و هذا النظام يتأثر و يؤثر في البيئة المحيطة به .

في حين النظرية الثالثة المفسرة لعمل النظام السياسي و هي نظرية النخبة فان محتواها هو دراسة مختلف النخب في النظام و على حسب علماء السياسية فإنها تنقسم الى قسمين من النخب ، الأولى نخبة حاكمة و الثانية نخبة محكومة ،و هي الأغلبية و تنقسم النخبة الى عدة أنواع منها مدنية و عسكرية ، و النظرية الأخيرة هي نظرية الجماعة واهتمامها الرئيسي على دور الجماعات وليس على دور الفرد على أساس أنَّ الجماعات أضحت أكثر تأثيراً من الأفراد في تشكيل الحياة السياسية..

طبيعة النظام السياسي الجزائري قبل التعددية

تمهيد الفصل الثاني:

سنحاول في هذا الفصل تحليل النظام السياسي في ظل الأحادية الحزبية في الفترة الممتدة من 1962 الى 1988 ، أي من الاستقلال الى تاريخ انهيار الشرعية للنظام ، حيث سنقوم بتفكيك الفصل الى عدة مباحث وهي كالاتي : المبحث الاول سيتم التطرق الى المؤسسات الدستورية أو الرسمية في ظل الدساتير المختلفة (دستور 1963 ، دستور 1976) ،في حين المبحث الثاني سنتناول المؤسسة العسكرية باعتبارها أهم جهاز في فترة الاحادية الحزبية و لما لها من تأثير كبير على النظام السياسي الجزائري من خلال النشأة والمكانة الدستورية للمؤسسة ، واخيرا دورها السياسي في هذه الفترة ، والمبحث الثالث سنعالج اهم حزب في تاريخ الجزائر وهو حزب جبهة التحرير الوطني من خلال خلفيته التاريخية وأهدافه وكذلك باعتباره حزب الطليعة الوحيد ، وأخيرا دوره في النظام السياسي من 1962 الى 1989 .

المبحث الاول : المؤسسات الدستورية (المؤسسات الرسمية)

المطلب الأول : المؤسسات في ظل دستور 1963

– خلال الاسبوع الأول من شهر جويلية عام 1962 جرت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير في الجزائر وكان النصر بالاستقلال ، قام المكتب السياسي المشكل في مجموعة أسماء تمثلت في أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، رابح بيطاط ، حاج بن علي ، محمدي السعيد بانتقاء الأفراد الذين ثم ترشيحهم من طرف حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري الى المجلس الوطني التأسيسي ، حيث أنه وفي يوم 20 سبتمبر 1962 قامت اول انتخابات تشريعية حيث كانت نتيجة التصويت على 196 عضوا بالمجلس التأسيسي الجديد ، وكان دوره الأول هو انشاء حكومة جديدة في حين وظيفته الثانية هي اصدار دستور جديد للبلاد .

–كان بن بلة رئيس الحكومة الجديدة وحلت محل السلطة التنفيذية ، واعلن فيها الرئيس عن تشكيل حكومة جديدة تضم تحالفات وهيئة الاركان والولايات ،بالإضافة الى عدة أحزاب من بينهم حزب البيان ،كذلك جمعية علماء المسلمين الجزائرية ، واتحادية جبهة التحرير بفرنسا [1]

–حيث أنه كان أول خطوة لممارسة الحكم بعد سن دستور 1963، وما ميز هذا الدستور هو انه وجدت بعض التجاوزات للنظام السياسي حيث أنه لم تتم المناقشة في البرلمان بل حدث ذلك على مستوى الحزب ، وطلبت الحكومة من النواب من المصادقة عليه بطبيعة الحال تفادي أي معارضة.

–وكان أول دستور للجزائر المستقلة هو الذي صدر 10 سبتمبر 1963 وبعد استفتاء شعبي قبل يومين من الصدور في الجريدة الرسمية حيث أن هذا الدستور لم يدم طويلا وقد دام 23 يوم فقط حيث قام الرئيس بن بلة بتجميده ، وذلك وفق المادة 59 من الدستور و التي تنص أنه في حالة خطر محتمل الوقوع ، يسمح لرئيس الدولة باتخاذ الاجراءات الاستثنائية لحماية الأمة ، بالإضافة الى سلطات وهيئات الجمهورية [2]

[1]– عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 الى يومنا هذا .الجزائر : دار البصائر الجديدة ، 2014، ص 15 16

[2]– الخامس بن ناصر، محمد التجاني حاج سعيد ، "التعديل الدستور في الجزائر واثره على مكانه السلطة التشريعية 1996 –2008" . مذكرة شهادة لسانس (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسة تخصص تنظيمات سياسية ادارية ، 2013) ، ص 11

-عرفت الجزائر خلال فترتين أو مرحلتين متمايزتين ، وما ميز الفترة الاولى منذ الاستقلال الى غاية 1989 تطبيق النهج الاشتراكي والذي بدوره يعتمد على احادية وسيطرة الحزب الواحد المتنقل في حزب جبهة التحرير أي ما يسميه بنظام الحزب الواحد ، ومن بين اهم المؤسسات التي منها الدستور هي كالتالي :

1-**المجلس الوطني التأسيسي (السلطة التشريعية) :** حيث أنه نشأ اثر الإعلان العام لاتفاقية افيان واعلان الجمهورية الجزائرية وقد أوكلت له 3 مهام كما ذكرنا سابقا وهي تعيين حكومة مؤقته ، والتشريع باسم الشعب ، اعداد وسن الدستور و التصويت عليه وقد اعتمدت الجزائر من خلال سلطتها التشريعية على نظام المجلس الواحد ، وذلك لعدة مبررات أهمها :

- تجنب البطء في التشريع الذي يعتبر من أهم عيوب نظام المجلسين

- البساطة والبعد عن التعقيد

- وقد اسندت السلطة التشريعية للمجلس الوطني الذي تم انتخابه سنة 1964 ولمدة 4 سنوات.

- حيث يتم ترشيح ممثليه من طرف جبهة التحرير الوطني وينتخبون باقتراع عام مباشر وسري لمدة 5 سنوات ، وهذا ما نصت عليه المادة 27 من دستور 1963 حيث يتمتع النائب بالحصانة البرلمانية التي تضمن له ممارسة مهمته دون قيود ، حيث لا يجوز ايقافه أو متابعته في القضايا الجنائية دون إذن من المجلس إلا في حالة التلبس بالجريمة أو بموافقة المجلس [1]

ومن بين أهم المهام الرئيسية للسلطة التشريعية هي:

- التصويت على القوانين بعد اعدادها كما له الحق في التعديل والغاء القوانين التي لا تخدم مصالح الشعب واحتياجاته .

- بالإضافة كذلك الى عنصر هام جدا و هي مهمة مراقبة الحكومة .

[1] - سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري . ط:2 ، الجزائر : دار الهدى للنشر ، 1983 ، ص 52

– زيادة على ذلك آلية يستعملها ضد رئيس الجمهورية وهي متمثلة في اقتراح ملتمس الرقابة من قبل 3/1 النواب والتصويت عليه بالأغلبية المطلقة للنواب، وفي حالة اكتمال النصاب المطلوب وجب على الرئيس تقديم استقالته[1] .

– الا أنه بالنسبة لمهمة اعداد الدستور والتي تعتبر المهمة الرئيسية التي جاء من أجلها وسبب وجوده ونشاته فإنها قد أوكلت الى لجان واعضاء حزب جبهة التحرير الوطني التي أقرت بدورها مشروع الدستور ، وأودعه خمسة نواب شاركوا في اللجنة لدى المجلس التأسيسي حيث تم التصويت عليه يوم 29 أوت 1963 ، حيث أن أداء المجلس كان يعتبر ضعيف لأنه لم يمارس صلاحياته كاملة في اعداد الدستور ، زيادة على ذلك لم يقم بدوره في مجالي التشريع والرقابة كان ضعيف ان لم نقل غائبا تماما ، وذلك نتيجة احتكار كل هذه المهام بمعنى احتكار السلطة والمجلس لم يكن سوى أداة تنفيذ في يد الحزب.

– وهكذا تم اضعاف السلطة التشريعية في الجزائر واخضاعها لرئيس الحزب و رئيس المكتب السياسي ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية الذي هو السيد أحمد بن بلة، حيث أنه قد استغل مضلة الحزب الواحد للتخلص من كل منافسيه في رئاسة جبهة التحرير الوطني الجزائري ورئاسة البرلمان وذلك لإحكام قبضته على جميع مؤسسات الدولة ومنحه حرية التصرف المطلق في أمور الدولة بدون رقيب أو جهة رسمية تحاسبه على ما يقوم به من أعمال .

– فحسب الاتجاه السياسي الذي يقوده فرحات عباس رئيس المجلس الوطني التأسيسي فإنه كان يسعى لإقامة نظام سياسي مشابه للأنظمة السياسية في اروبا والتي تقوم أساسا على الفصل في السلطات أي الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وتقوم على أساس التعددية الحزبية بمعني آخر اقامة نظام ديمقراطي بعيدا عن نظام يحكمه حزب واحد ، في حين أن هناك اتجاه سياسي آخر يتزعمه الرئيس أحمد بن بلة و هواري بومدين ، وهو يهدف أصلا الى انتهاج نظام اشتراكي يعتمد اساسا على الحزب الواحد .

– الا ان محاولة الاتجاه الاول الذي كان ينادي بالتعددية ودعم فكره سيادة البرلمان وخضوع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية وكذلك سيادة راي الشعب ، باءت بالفشل مما ادى الى استقالة فرحات عباس من رئاسة

[1] – سعيد بوالشعير ، مرجع سابق ،ص 53

المجلس الوطني التأسيسي ، وذلك بعد تدخل المجلس السياسي في الشؤون الداخلية للسلطة التشريعية [1] .

2- السلطة التنفذية : تقوم هذه المؤسسة أو الهيئة على اساس رئيس الدولة ، أي أنها تستند اليه ، فهو الشخص المحوري الفعال ، والذي بدوره ينتخب لمدة 05 سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري بعد تعينه من طرف الحزب، باعتبار الحزب الطلائعي في البلاد .

ومن خلال دستور 1963 وحسبت المادة رقم 39/03 فإنه لابد من توفر الشروط التالية في رئيس الجمهورية

- بالغ من العمر 35 سنه
- يتمتع بكامل حقوق المدنية والسياسية
- يتمتع بالجنسية الجزائرية
- حيث أن لرئيس الجمهورية صلاحيات خولها له الدستور ، واستأثر بالاختصاصات التنفيذية لوحده التي هي الاتي
- تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها .
- تعين الوزراء على أن يكون 3/2 منهم على الاقل من نواب المجلس مع تقديمهم له دون أن يكون له سلطة الموافقة على ذلك التعين أو رفضه ، في حين ان الوزراء هم مسؤولون أمام رئيس الجمهورية فقط .
- الا ان رئيس الجمهورية فهو المسؤول الوحيد أمام المجلس الوطني [2] .
- وفي المجال التشريعي فله سلطات واسعة حيث أن له سلطة اقتراح القوانين واصدارها ونشرها ، تنفيذها وممارسة السلطة التنظيمية مع العلم ان عملية الاصدار مقيدة بأجل مقيدة باجل معين مقدر ب 10 أيام و إلا تكفل رئيس المجلس الوطنية بإصدارها .
- بالإضافة الى سلطة طلب مداولة ثانية لإعادة قراءة الذي تمت الموافقة عليه من طرف المجلس الوطني ولا يجوز له رفضه .
- وكذلك من بين السلطات التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية لموجب المادة 59 من دستور 1963 هي اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الامة ، وكذلك مؤسسات الجمهورية في حالة الخطر المتوقع الحدوث

[1] – عمار بوحوش ، مرجع سابق . ص 23-25 .

[2] – سعيد بو الشعير ، مرجع سابق ص 56

– اجتماع المجلس الوطني وجوبا [1] .

–في حين نرى انه وعلى المستوى الخارجي فانه يحق لرئيس الجمهورية توقيع ومصادقة على معاهدات واتفاقيات ، و مواثيق دولية بعد استشارة المجلس الوطني واعلان الحرب والسلم بموافقة المجلس الوطني وما نستنتجه ونصل اليه من خلال السلطة التنفيذية تتمثل في رئيس الجمهورية أنها تتمتع بسلطات واسعة على المستويين الداخلي والخارجي ومن خلال تطرقنا لها تظهر هذه السلطات مستمدة من الدستور ، لكنها في الواقع مستمدة و نابعة من الجيش ، والدستور مجرد واجهة استخدمها رئيس الجمهورية فرض سيطرته لوحده وما ساعده كذلك هو السياسة الخارجية التي اتبعها [2] .

3–السلطة القضائية : ونظر لدستور 1963 والذي بناه المجلس الوطني التأسيسي يوم 1963/08/23 وتم المصادقة عليه عن طريق الاستفتاء يوم 1963/12/08 لم يبرز مبدأ فصل الوظائف ما بين الاجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث ان الجهاز التنفيذي هو الجهاز الوحيد الذي وصف بالسلطة وتم اسناده الى رئيس الجمهورية [3] .

[1] – نفس المرجع السابق .ص56 .

[2] – نفسه، ص 57 .

[3] – محفوظ لشعب ، التجربة الدستورية في الجزائر . الجزائر : المطبعة الحديثة للفنون المطبعية ، 2000 ، ص 105 .

المطلب الثاني : المؤسسات في ظل دستور 1976.

1- المؤسسات التشريعية :

-أعلن دستور 1976 الممارسة التشريعية بمجلس واحد معتمدا على نظام الاحادية البرلمانية ،وأطلق عليه اسم المجلس الشعبي الوطني ، فنرى أن البناء البشري لهته المؤسسة، فقد عهد الدستور الترشيح للنيابة في المجلس الشعبي الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الحزب الطلائعي في البلاد، وذلك لاحتوائه مواطنين واعيين غايتهم الاشتراكية، ومن بين الشروط الواجب توافرها في المترشح هي كالتالي نذكر بعضها:

1- يجب على المترشح للمجلس الشعبي الوطني أن يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية.
2- أن يكون بالغا من العمر 28 سنة كاملة يوم الاقتراع .
3- لا يمكن أن يكون المنتخب في مجلس شعبي ويترشح لمجلس آخر ما لم يكمل عهدته الانتخابية .
4- تنافي الترشح لكل شخص له ثروة او يمتلك مصالح مالية بصفة مباشرة أو غير مباشرة للأعمال.
5- وجوب توفر المقياس الثلاثة في المترشح وهي : الكفاءة ، النزاهة ، الالتزام.
6- أن لا يكون في حالة عدم القابلية للترشح في دائرة الاختصاص ، ومن بين هذه الحالات هي:

أ-أمناء في محافظات الحزب.
ب- أعضاء مكاتب في محافظات الحزب.
ج- الولاة.
د- رؤساء الدوائر.
هـ- الأمناء العامون للولايات.
و- قضاة المجالس والمحاكم.
ي - مديرو المجالس التنفيذية للولايات.
ع - الضباط وضباط الصف والجنود بالجيش الشعبي الوطني والدرك الوطني.
ز - محافظو الشرطة وأعوانهم [1]

[1] - وليد شريط ، "السلطة التشريعية من خلال التطور الدستوري الجزائري" . أطروحة شهادة دكتوراه ، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، تخصص، القانون العام ، 2012) ، ص 51 52 .

–في حين أن البناء الهيكلي للمؤسسة التشريعية ، ونظرا لأحكام النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لعام 1977 فان هياكله تمثلت في :

1– رئاسة المجلس : فبعد أن يعقد المجلس جلسته الأولى برئاسة أكبر النواب سنا وتشكيل مكتب مؤقت برئاسته أيضا وعضوية أصغر النائبين من أعضاء المجلس الشعبي الوطني يتم انتخاب رئيس المجلس للفترة التشريعية والعهدة المنتخبة .

- ومن بين المهام التي يقوم بها كتسيير المداولات ، ورئاسة المكتب ، والتنسيق بين أعمال المجلس ونشاطات اللجان ، بالإضافة الى الاشراف على اجتماع رؤساء اللجان ، فضلا عن تمثيله للمجلس في كل التظاهرات ، وربط جسر العلاقات مع المؤسسة التنفيذية ، والسهر على أمن المقر، وله سلطة تعيين الأمين العام ، زيادة عن ذلك فان له مهام على المستوى الخارجي كإقامة علاقات مع البرلمانات الاخرى سوآءا العربية منها او الاجنبية.
- وهناك صلاحيات أخرى واسعة يتمتع بها رئيس المجلس تجعل منه ذو مركز هام في تسيير العملية التشريعية، وتنظيم الجلسات. ويعتبر ممر تمر عليه كل معلومات المجلس [1]

2–مكتب المجلس: يتكون مكتب المجلس الشعبي الوطني من رئيس المجلس وأربعة نواب له ، وينتخب نواب الرئيس لمدة سنة في مستهل كل دورة عادية ،مع امكانية تجديد الانتخاب .

أما من حيث صلاحيات المكتب فتتمثل في تسيير أعمال المجلس والسهر على حسن سيره، وتطبيق النظام الداخلي من خلال التعليمات ، اضافة الى ذلك التنسيق بين أعمال اللجان وتسيير مصالح الادارة.

- يعتبر مكتب المجلس أداة عملية في يد رئيس المجلس باعتباره هو الموزع للمهام بين الأعضاء أي انه من شأنه أن يجعلهم تابعيين له وتحت مسؤوليته وسلطته ، فمن ناحية أعمال الأعضاء فإنها تعرض عليه وتخضع له

3–اللجان البرلمانية : ان هذه اللجان البرلمانية بأنواعها تعتبر بمثابة القلب النابض لأي مؤسسة تشريعية، وبعد تشكيل اللجان يتم انتخاب مكتب خاص بها مؤلف من رئيس ونائب ومقرر حتى تستطيع تنظيم وتسيير أعمالها.

– اما لجان التنسيق فيمكن للمجلس بمبادرة رئيس لجنتين او رؤساء عدة لجان انشاء لجان تنسيق مؤقتة من اجل النظر في مسائل تتطلب اختصاص لجان مختلفة .

[1] – سعيد بو الشعير، مرجع سابق ، ص 152

– اما من ناحية مدى استقلالية المؤسسة التشريعية، فان انتخاب اعضاء المؤسسة التشريعية وفق المادة 128 من الدستور فانه مرهون بترشيح من القيادة الحزبية، ونظرا ان القيادة البرلمانية هم اعضاء في اللجنة المركزية، و نرى من خلال هذا النص ان هناك تأثير للحزب على المؤسسة التشريعية ، و ان كنا نرى ان الوظيفة السياسية للدولة يقوم بها الحزب باعتباره الحزب الطلائعي، والقائد والمجسد لأهداف الثورة الاشتراكية[1]

– ومن هنا فاذا كان الدستور كرس للحزب الواحد القيام بالوظيفة السياسية ، فمن البديهي ان يكون البرلمان ممثلا له، ويتماشى وفق التعليمات و توجيهات الحزب ولالتزام بها ، بمعنى التبعية للحزب، وكل ما ينافى هذا فان النائب البرلماني هو معرض للمسؤولية التأديبية ، و من هذا المنطق نرى أن النائب اصبح لا يؤدي دوره المنوط به وهو صفة التمثيل النيابي واصبح يقوم بوظيفة سياسية وتابعة للحزب وتوجهاته بل وممثلا للحزب في حد ذاته وهو تمثيل ارادة الشعب .

– حيث ان النائب البرلماني بقى متبوعا بمؤسسات واجهزة القيادة الحزبية ، وكذاك السلطة التنفيذية تحت سلطة رئيس الجمهورية ، ومن هنا اصبحت المؤسسة التشريعية او البرلمانية جهاز من اجهزة الحزب.

–ومن خلال ما ذكر نستنتج ان المجلس الشعبي الوطني في دستور سنة 1976 مقيد سياسيا تحت طائلة وهيمنة الحزب الواحد، و باعتبار انتماء كل النواب له، ورغم منح الدستور 20 نائب حق المبادرة بالقوانين الا ان الانتماء السياسي والولاء الحزبي يمنع النواب من استعمال ذلك الحق، مما جعل السلطة التنفيذية تأخذ زمام المبادرة، وحسب النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني [2] (يحدد مكتب المجلس الشعبي الوطني جدول اعمال كل دورة بالتشاور مع الرؤساء اللجان وباتفاق مع الحكومة حيث الاولويات التي تبديها هذه) بمعنى لا يمكن للمجلس ان يناقش اي موضوع لم يدرج ضمن اعمال هذه الدورة، و توافق عليه الحكومة [3]

2–**السلطة التنفيذية:** تم اسناد هذه الوظيفة لرئيس الجمهورية، حيث انه ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتناع العام المباشر و السري، كما يمكن كذاك اعادة انتخابه ، الا انه لابد من توفر شروط نصت عليها المادة 107 من الدستور 1976 و المتمثلة في :

[1] – وليد شريط ، مرجع سابق. ص 59

[2]– أحمد تمبكتو،" اثر التعديلات الدستوري على النظام السياسي في الجزائر". مذكرة شهادة الماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال ، 2015)، ص 32

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، المادة 99 .

– ان يكون متمتع بالجنسية الجزائرية الاصلية.

–ان يدين بالإسلام.

–ان يكون بالغا من العمر 40 سنة كاملة يوم الانتخاب.

–ان يكون متمتع بكامل الحقوق المدنية و السياسية .

–يتم ترشيحه من طرف حزب جبهة التحرير الوطني.

–اما في حالة وفاة رئيس الجمهورية او استقالته يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني مهامه لمدة لا تتعدى 45 يوم ، وتنظم انتخابات رئاسية [1]

– ومن اهم الصلاحيات المنوطة به لرئيس الجمهورية ، والمتمثلة في مجال التشريع هي سلطة التشريع بأوامره فيما بين دورتي المجلس الشعبي الوطني ، والتي بدورها تعرض عليه في اول دورة مقبلة له ، بالإضافة الى سلطة تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة كما له ان يستدعي المجلس الشعبي الوطني للانعقاد في دورة استثنائية وله حق حله، زيادة الى هذه الصلاحيات له حق المبادرة في مشاريع القوانين وتنفيذها.

–ويعتبر رئيس الدولة وهو الحامي الاول للدستور، وله بعض الصلاحيات الاخرى في الحالات غير العادية، فمثلا له سلطة تقرير حالة الطوارئ ، وحالة الحصار، والحالة الاستثنائية وحالة الحرب [2]

يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة الى السلطات المخولة له بنص هذا الدستور بالسلطات و الصلاحيات الاتية ونذكر البعض منها:

- يمثل الدولة داخل البلاد و خارجها .
- يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة .
- يتولى القيادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية .
- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني .

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور سنة 1976 ، المادة 107

[2] – ياسين بوخرصة ، "العوامل المؤثرة في الدستور والنظام السياسي الجزائري" . مذكرة شهادة الماستر ،(جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق ، تخصص قانون دستوري ، 2011)، ص 23

- يحدد صلاحيات اعضاء الحكومة طبق الاحكام الدستور.
- يترأس مجلس الوزراء.
- يترأس الاجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب و الدولة.
- يضطلع بالسلطة التنفيذية.
- يسهر على تنفيذ القوانين
- لـه حـق اصـدار العفـو وحـق الغـاء العقوبـات او تخفيضـها، وكـذاك حـق ازالـة كـل النتـائج القانونيـة، اي كانـت طبيعتها، والمترتبة على الاحكام التي تصدرها المحاكم .
- يمكن ان يفوض جزءا من صلاحياته لنائب رئيس الجمهورية و الوزير الاول مع مراعات احكام المادة 116 من الدستور
- يعين سفراء الجمهورية والمفوضين فوق العادة للخارج وينهي مهامه، ويتسلم اوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الاجانب، و أوراق انهاء مهامهم.
- يبرم المعاهدات الدولية، ويصادق عليها وفق احكام الدستور [1]
- حيث وأنه من الملاحظ أن لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة يتمتع بها تمكنه من فرض سلطاته على بقية الاجهزة الاخرى ،وله سلطة أن يحاسب دون ان يحاسب حول انتخابات المجلس الشعبي الوطني للفترة الرئاسية الثانية ،والتي تنص على الزامية توفر المترشح على ثلاثة مقايس أساسية في الانتخابات التشريعية وهي الالتزام ، الكفاءة و النزاهة [2]
- أثناء دراسة أحكام دستور 1976 لاحظ الأستاذان (vatin و leca) ، أن أول كلمة جاءت وكتبت في الدستور هي كلمة الشعب الجزائري اي في الديباجة، واخر كلمة وردة فيه هي كلمة رئيس الجمهورية ، و مفاد هذه الملاحظة حتى وان جاءت صدفة فان لها معنى يعبر في قاعدة دستورية وهي : " اذا كان للشعب الكلمة الاولى فان لرئيس الجمهورية الكلمة الأخيرة "، ومن هنا نرى الترجمة الحقيقية للأوضاع التي تجسدت في هذا الدستور ، حيث أنه اذا كانت الدولة تستمد سلطتها من الادارة الشعبية ، فان التطبيق والممارسة تتمثل ويسيطر عليها رئيس الجمهورية بدون منازع [3]

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، دستور سنة 1976 : المادة 111

[2] – ياسين بوخريصة ، مرجع سابق ، ص24

[3] – محمد بورايو ، "السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية" . أطروحة دكتوراه ، (جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية الحقوق، تخصص :قانون عام،2012) ،ص 55.54

- ان رئيس الجمهورية في هذا الدستور يحمل صفتين ، الاولى رئيس للدولة ، والثانية رئيس الجهاز التنفيذي للدولة والمكلف بالوظيفة التنفيذية ، فهو يمثل المؤسسة المركزية التي تدور في فلكها جميع مؤسسات الدولة الاخرى والتي بدونه لا يمكن لهذه أن تؤدي الوظائف التي أنشئت من أجلها [1]

3– السلطة القضائية : نظمتها المواد من المادة رقم 164 الى المادة رقم 182 من دستور 1976.

حيث أن المؤسسة القضائية تعتبر أهم هيئة للدولة ، اذ أنه يدافع ويحمي الثورة الاشتراكية وحمايتها ، حيث أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون والقضاء ، حيث أن أحكام الهيئة القضائية تصدر باسم الشعب وفي جلسة علنية ، وتتسم بالصفة التنفيذية وطبقا لمبدأ استقلالية القضاء ، فان القاضي محمي من جميع المضايقات والضغوطات التي تؤثر في اداء مهامه أو حتى في نزاهة وظيفته فهو لا يخضع الا للقانون .

– كما يتولى المجلس الاعلى للقضاء والذي يرأسه رئيس الجمهورية، فمهمته تعيين القضاء ونقلهم ويسهر على أداء مهمتهم بانضباط ،ويسهر على احترام القانون وتطبيقه على مستوى كامل التراب الوطني ومن طرف جميع أفراد الدولة [2]

المبحث الثاني : المؤسسة العسكرية :

المطلب الأول : نشأة المؤسسة العسكرية : ان أصل نشأة المؤسسة العسكرية في الجزائر ترجع الى زمن الحرب التحريرية التي قامة بها الجزائر آنذاك ضد الاستعمار الفرنسي بالجيش التحرير الوطني، وأعلن عن تأسيسه في يوم 1 نوفمبر 1954 وسمي بالجيش الوطني الشعبي وأخذ بعض خصائص جيش التحرير بعد الاستقلال .

– حيث أن جذور المؤسسة العسكرية تقود الى المنظمة الخاصة لحركة الانتصار من اجل الحريات الديمقراطية والتي تعتبر هي اصل الجيش الجزائري، و ان (OS) هي منظمة شبه عسكرية ، أنشأت بقرار من اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديموقراطية ، حزب الشعب الجزائري سابقا ، وكانت مهمتها هي الاعداد والتعبئة للعمل الثوري ،بعد أن ايقنت أن النضال السياسي لا يفي بالغرض خاصة بعد مجازر 08 ماي1945،

[1] – نفس المرجع، ص 57 .

[2] – ياسين بوخريصة ، مرجع سابق ،ص 25 .

وزيادة على ذلك كل التجاوزات التي قام بها المستعمر ومنها القيام بالتزوير في الانتخابات فتم اقرارها سنة 1947 فأسندت لها مهمة الاعداد للثورة المسلحة [1]

– تم اسناد قيادة هذه المنظمة الخاصة محمد بلوزداد وتم تعليمهم عسكريا في استعمال الاسلحة وحرب العصابات ،واعداد المتفجرات وتزويدهم بكميات من الذخيرة والاسلحة ثم تهريبها عبر الحدود بالإضافة الى التكوين السياسي وكان يحضر عليهم ممارسة أي عمل سياسي خارج المنظمة حيث تم تقسيم الحزب الى قسمين جناح عسكري سري مهمة الاعداد للعمل الثوري وجناح سياسي رسمي عمله يتمثل في القضايا السياسية.

ومن اهم أعمالها العسكرية والسياسية هي:

– عند بداية عمل كانت المنظمة تعاني من ضعف وضائقة مالية فقامت بعملية هجوم على البريد المركزي بوهران من أجل الخروج من الازمة المالية .

–القيام بعملية هجوم على مصنع بسكيكدة .

–جمع مخزون كبير من الأسلحة [2]

– الا ان المنظمة تعرضت لعمليات القمع والقيام باعتقال العديد من المناصب والقادة سنة 1950 من قبل الشرطة الفرنسية التي قامت باستهداف عناصر المنظمة الخاصة حيث انه وبعد هذه العمليات ضد المنظمة هرب الكثير من أفرادها الى الجبال والى الخارج وخاصة أهم قادتها منهم : أحمد بن بلة الذي كان يرأس المنظمة ، حسين ايت حمد قائد منطقة القبائل، محمد خيضر المنسق السياسي ، الا ان عمليات القمع لم تثني على مواصلة عمل المنظمة والتحضير للثورة [3] .

[1] – العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1991 ، ص 180

[2]– عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 30

[3] – آمال شلي ، "التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1956". شهادة مذكرة ماجيستر،(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، تخصص تاريخ حديث و معاصر . 2006) ،ص 338 339

–حيث وبعد تزايد الازمة السياسية في المنظمة بين المصاليين واعضاء اللجنة المركزية بسبب صلاحيات رئيس الحزب ،فقدم العسكريون المتمثلون في اعضاء المنظمة الخاصة القدماء فشكلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل تحت رئاسة محمد بوضياف ، عندها اجتمع 22 عنصر من عناصر المنظمة الخاصة لإيجاد حل للشعب الجزائري ، بسبب الانقسام والتفكك سبب أزمة الحزب فانتقلوا الى العمل المسلح بعد رفض وعجز القيادة السياسية للحزب الانتقال من مرحلة الكفاح السياسي الى الكفاح المسلح .

– تم انتخاب محمد بوضياف مسؤولا وطنيا، وتشكلت امانة تنفيذية تحت قيادته تتكون من اعضاء هم العربي بن مهيدي ، مصطفى بن بولعيد ، مراد ديدوش، رابح بيطاط ، تقوم بالتحضر لاندلاع الثورة المسلحة، والتحق بعد ذلك بلقاسم كريم واصبحت تسمى بمجموعة الستة ، وبعد عدة اجتماعات خرجت المجموعة بعدة قرارات هامة جدا هي:

– تحديد يوم اندلاع الثورة وهي 1954/11/1.

– وضع بيان اول نوفمبر.

– تعين منسق بين الداخل والخارج.

– التقسيم الاداري للبلاد.

– تسمية المنظمة السياسية باسم جبهة التحرير الوطني ، والمنظمة العسكرية باسم جيش التحرير الوطني.

– اقرار مبدأين للتنظيم وهما اللامركزية، واولوية الدخل على الخارج [1] .

– وبعد هذه القرارات بدأ الصراع بين العسكريين و السياسيين حول اتخاذ القرار في الجزائر حيث بدأت بوادر سيطرة العسكريين على السياسيين تظهر وهو ما تجسد في اعلان انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية في اول نوفمبر 1954 بإذعان ميلاد جبهة وجيش التحرير في بيانين متكاملين . الاول باسم جبهة التحرير الوطني(FLN)، والثاني باسم جيش التحرير الوطني (ALN)، حيث ان المهام كانت متساوية بين العسكريين والسياسيين ولاوجود لفروق كبيرة بينهم [2] .

[1] – نفس المرجع ، ص 340 .

[2] – مسلم بابا عربي ، مرجع سابق ، ص 55

-جاء عام 1958 و تطور تنظيم القيادة السياسية و العسكرية للثورة بإنشاء الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958 بقيادة فرحات عباس لقيادة الثورة، وقبلها انشئت لجنت العمليات العسكرية (com) في افريل 1958. حيث انها قسمت الى قسمين فرقة خاصة للقيام بالعمليات في المنطقة الشرقية تحت زعامة محمدي السعيد وفرقة اخرى خاصة بالعمليات بالمنطقة الغربية تحت قيادة هواري بومدين [1] .

-غداة الاستقلال تم الاعلان عن تحويل جيش التحرير الى جيش وطني شعبي، وذلك عقب حسم الصراع القائم على السلطة، وعودة جيش الحدود وتوحيده مع جيش الولايات في الداخل ، اعلنت عن قيام جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية من خلال المجلس التأسيسي بزعامة فرحات عباس، حيث ان المجلس عين بن بلة رئيس الحكومة في 1962/09/26 والذي بدوره عين العقيد هواري بومدين وزيرا للدفاع وقائدا للجيش الوطني الشعبي، الذي قام بعمليات تصفية داخل الجيش لإحلال الامن الداخلي، ورسم الحدود مع الدولة المجاورة لتامين سلامة ارض الوطن [2] .

- وفي سنة 1963 انشئت قيادة الدرك الوطني و مصلحة الإشارة، وعلى هذا الصعيد اخذت السلطة العسكرية بالتطور من خلال انشاء مدارس عسكرية متخصصة وتقسيم الخريطة العسكرية في الجزائر الى ستة نواحي، و قسم الجيش الى (3) قيادات جوية، بحرية، برية [3] .

المطلب الثاني: المكانة الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية:

- اقر دستور 1963 بشكل واضح ممارسة المؤسسة العسكرية للعمل السياسي وذلك من خلال نص المادة 08 والتي جاء فيها : ان الجيش الوطني الشعبي هو في خدمة الشعب، وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من اجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن اقليم الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب [4] .

[1] – لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر: دار المعرفة للنشر، 2000، ص44

[2] – نفس المرجع ، ص 45

[3] – نفسه ، 46

[4] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1963 : ا لمادة 08.

– منح دستور 1963 ممارسة الافراد التابعين للمؤسسة العسكرية للعمل السياسي في اطار حزب جبهة التحرير الوطني، بعد تحولها من جبهة الى حزب جماهيري طلائعي في مؤتمر الجزائر بعد التوصية في مؤتمر طرابلس، بالإضافة الى المهمة الرئيسية المنوطة للجيش في مجال الدفاع الوطني لحماية امن البلاد وعدم حرق الحدود.

– يعتبر الجيش هو مكون الدولة الجزائرية وذلك لاحتلاله مكانه رفيعة وعالية في دستور الدولة حيث يقول الباحث تلمساني في هذا الصدد بأن المؤسسة العسكرية بقوله (ان الجيش هو الذي أنشا الدولة في الجزائر ومن المفروض أن الدولة هي من ينشأ الجيش) [1] .

– وهذا كله راجع الى الخلفية التاريخية للمؤسسة في تاريخ الجزائر والتأثير الكبير ، وكذلك الرغبة الملحة في المشاركة في ادارة امور الدولة وما يؤكد هذا القول هو في خدمة الشعب .

– وما نستنتجه من خلال هذا أن الجيش الوطني الشعبي فإلى جانب مهمته الأساسية المتمثلة في حماية البلاد ، فهو يعتبر عنصر هام وفعال في المشاركة في النواحي السياسية، تحت مسمى حزب جبهة التحرير الوطني ، زيادة عن ذلك مشاركته في مختلف القضايا والنواحي والتي تخص الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وكل هاذا يدل على أن هذه الهيئة لها تأثير كبير في وضع الدستور، لما لا الوصول الى المشاركة في تسيير أمور البلاد و الحكم .

– أما في الميثاق الوطني 1964 في القسم الثالث، الفصل الثاني ، ان الجيش الوطني الشعبي هو أداة في خدمة الشعب ، ورهن اشارة الحكومة ، وهو من قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل ، ويجب على جيش التحرير الوطني الشعبي أن يساهم في الانتاج وفي تركيب ورعاية الهياكل التحتية الجديدة ولا بد أن تظهر الاجتماعية بالخصوص في مهمات التكوين المهني ومساعدة سكان مناطق المعوزة ناقصة التجهيز) حيث نرى أن لهذه الهيئة العسكرية دور كبير في خدمة الشعب من خلال الأنشطة التي يقوم بها في مختلف النواحي وليس العسكرية منها فقط بل العكس ذهبت خدمته الى التكوين المهني الذي نص عليه دستور 1964. [2]

– الى انه في انقلاب 1965 عرفت هذه الفترة تقلد مقاليد الحكم من قبل وزير الدفاع وتبوأ مهام رئيس الدولة ، حيث تطورت هذه المؤسسة في هذه الفترة حيث قامت بفتح مدارس عسكرية بمختلف أنواعها ، وفي أفريل 1968

[1] – عبد الحميد مهري ، الجيش و السياسية و السلطة في الوطن العربي – تجربة الجزائر– . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 53

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الميثاق الوطني الجزائري سمة 1964 ، القسم الثالث : الفصل الثاني

سن قانون الخدمة الوطنية الذي أعطى دفعة قوية لتعزيز قوات الجيش الوطني الشعبي ، حيث أنه قدمت هذه الأعداء الكبيرة من الدفعات الشبابية انجاز عدة مشاريع في التنمية وبناء القرى والمناطق الريفية ، بناء السدود ، اقامة السد الاخضر ، فهو يعتبر مثالا يحتذى به في مجال التنمية الشاملة [1] .

– ومن اهم ما جاء به الدستور الوطني سنة 1976 في الفصل السادس للجيش الوطني الشعبي حيث جاء في طياته : (يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره اداة ثورة في تنمية البلاد وتشيد الاشتراكية) وهذا ما يعزز دور المؤسسة في مشاركاتها في جميع النواحي و مجالات الحياة على غرار الحياة المدنية او السياسية – بالرغم من التغير الذي مس الميثاق الوطني سنة 1986 إلا أنه احتفظ بنفس الدور القديم ، وكذلك التعديل الدستوري في05 نوفمبر 1988 لم يمس بمهام الجيش الوطني الشعبي، الى غاية صدور دستور 1989 .

– و لأول مرة بعد الاستقلال جاء دستور 1989 مغايرا لكل الدساتير السابقة ، وذلك عقب الاحداث التي عاشتها الجزائر سنة 1989، وضع استفتاء حول دستور جديد جعل في طياته الانتقال من النهج الاشتراكي الى النهج الليبيرالي ، ووضع حد في الفصل بين السلطات.

– حيث انه جاء في دستور 89 مادة وحيدة للجيش الوطني احتوت ما يلي:

– « تنظيم الطاقة الدفاعية للامة ودعمها وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي» .

– تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني ، والدفاع السيادة الوطنية.

– »كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامته الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق املاكها البحرية » .

– ومن خلال هذه المادة يتضح ان مهمة الجيش عادة الى طبيعتها الأصلية الأولى وهي حماية حدود البلاد والوطن من أي عدوان خارجي والدفاع عن السياسة الوطنية بعيدا عن جوانب الحياة الاجتماعية او التنموية او حتى الاقتصادية.

[1] – الجيش الوطني الشعبي ، من جيش التحرير الوطني الى الجيش الوطني الشعبي ، متحصل عليه من موقع : http://www.mdn.dz/site_principal/وزارةالدفاع_#undefined بتاريخ 2018/03/17 على الساعة 20:45

– نلاحظ هنا أن هناك معطيات جديدة حول مهام الجيش الوطني الشعبي بين التي تنحصر في حماية البلاد فقط بعد أن كانت هي الهيئة المسؤولة والمشاركة في جميع نواحي الحياة سوآءا السياسية أو المدنية و الاجتماعية وحتى الاقتصادية فهل فعلا تزعم الهيئة بهذه الأوامر والمهام.

– وفي دستور 1996 يتضمن تغيير المادة 24 وأصبحت25، وتمثلت هذه المهام في المحافظة على استقلال الوطني ، والدفاع عن السيادة الوطنية ، وحماية التراب الوطني الا أنه في أمر الواقع ما زال الجيش يتدخل في الأمور السياسية ، ولربما يرجع ذلك الى الخوف الامني وهو العامل الرئيسي في تدخل الجيش في الحياة السياسية [1] .

المطلب الثالث: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في فترة الأحادية الحزبية:

– لقد قام الجيش بلعب دور سياسي والذي بدوره ميز سلوك هذه المؤسسة سوآءا بصورة معلنة أو خفية ، وقد انقسمت أدواره الى قسمين الأولى تمثلت في ظل الأحادية الحزبية والثانية في ظل التعددية السياسية و الحزبية نحن ما يهمنا هو فترة الأحادية وهو ما يمكن تلخيصه كالاتي :

– ما ميز فترة الاستقلال هو الانتقال من الحكم الكولونالي الى مرحلة الدولة المستقلة الوطنية فوقعت الجزائر آنذاك في أزمة سميت " بأزمة صائفة 1962" ، حيث أن الجيش في هذه الفترة كان يريد لعب دور رغم صعوبة تقلده لسدة الحكم وذلك بحكم عدة عوامل تاريخية و ظرفية و عدم امتلاكهم للشرعية التاريخية التي تخولهم لاستلام السلطة، فكان يجب الدفاع بين بلة لما له من رمزية تاريخية وشرعية ثورية وتشكيل تحالف عسكري ومدني للوصول الى السلطة فعمدت المؤسسة العسكرية وارتبطت بالسلطة السياسية الى جانب بعض المدنيين فتملكها واستقل بإدارة القرار السياسي بعد حين [2] .

[1] – فتيحة حمدي ، "نشأة و تطور جيش التحرير الوطني". مذكرة شهادة ماستر ، (جامعة خيضر ، كلية الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2015) ، ص 20

[2] – رياض الصيداوي ، " صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب ، الجيش، الدولة" ، الحوار المتمدن. العدد1876 سنة 2007. مأخوذة من موقع . www.ahewar.org/debat/show-art?aid=93082 بتاريخ : 20/03/2018 على الساعة 19:45

– حسب الباحث مارتيناز الذي حاول فهم مسألة دور الجيش فانه وصل الى تفسير الميكانيزمات التي تحكم ظاهرة العنف السياسي ، وما سماها حسب رأيه ب : " الحرب الأهلية " ،فبعد الانتقال السياسي في الجزائر بعد الاستقلال ، فقد عمد الجيش الى استخدام عنصر العنف لتحقيق الارتقاء الى منصب الحكم والسلطة واشباع حاجة النخبة الفاعلة في السيطرة ، وهذا ما قام به عبر جيش الحدود عندما استولى على السلطة ، حيث راح ضحيتها مئات الجزائريين نتيجة للعنف الجزئي الذي جرى استعماله في الحصار على العاصمة، يتم تشغيل هذا المبدأ من طرف هذه المؤسسة في حال احست ان مصالحها مهددة لإعادة التوازن و الحفاظ على مصالحها [1] .

– اصبحت المؤسسة العسكرية هي الراعية للبلاد حيث قامت بأقصاء اول رئيس مدني (بن بلة) وقام الجيش بتولي امور الدولة وشؤونها ، مستعمل مبدأ الانقلابات العسكرية تحت مسميات (التصحيح الثوري) واحاديث شعبية لكسب وتأييد الشعب " كالحفاظ على وحدة الوطن" و" المصلحة العليا للبلاد" و "تطهير الصفوف" ، ومثلما يقول الباحث بابا عربي (الجيش عامل المشروعية الثورية يبقى على استعداد للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الامور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة) [2] .

–ولم تتوقف المؤسسة العسكرية عند هذا الحد فقط ، بل قامت بإرساء مبدأ منع وشطب كل تعدد سياسي وقمعه ومنعه من ممارسة اي نشاط سياسي ، بحجة الاحادية الحزبية، ليتفرد الجيش كقوة سياسية اساسية وحيدة في البلاد، وهكذا ضلت الجزائر تحت ظل الاستعباد والحكم الاحادي دون وجود معارضة سياسية او حتى نشاط سياسي، حتى حزب جبهة التحرير الوطني لم يسلم من التهميش خاصة بعد انقلاب 1965، واصبحت اداة دعائية وتنظيم حملات لمصلحة قيادات الجيش وسياستهم، فحين تحول الامن العسكري الى نظام سياسي حقيقي يعمل كمنظمة لتأطير قطاعات النشاط في البلاد ، والمراقبة الشعبية.

[1] – مارتيناز لويس، الحرب الاهلية في الجزائر . تر: محمد يحياتن ، الجزائر: مشورات مرسى ،2005 ، ص 105

[2] – الطاهر سعود ،"ادوات الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر". مجلة سياسية عربية ، العدد 24، كانون الثاني ، يناير، عام 2017، ص 38.

حيث ان المنع شمل كل الاحزاب التي اساسها اباء الثورة المعارضين لبن بلة، وبومدين ، واصبحت الدولة على حد قول حربي (الحائل دون ارساء اطار سياسي بحيث يكون في وسع التيارات الاجتماعية والايديولوجية ان تعبر عن نفسها مباشرة) [1] .

–وزيادة على كل ما سبق ذكره من الادوار التي قامت بها المؤسسة العسكرية، فقد قام الباحثين بإضافة بعض من الادوار التي مارسها الجيش ، استنادا الى النصوص القانونية و الدستورية وكذلك الى تجربتها وممارستها الميدانية نذكر منها :

1–الدفاع الوطني : حيث تعتبر هي المهمة الدستورية الاولى للجيش والحفاظ على الاستقلال الوطني، وكذلك الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد ، وحماية المجالات الثلاث البرية البحرية الجوية .

2–المساهمة في التنمية: جاء في دستور 1963 بأن الجيش الوطني الشعبي أداة لتنمية البلاد بالإضافة الى المشاركة في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية، ولما كسبه الجيش من مشروعية ثم اشراكه في المشاريع الكبرى التي اطلقها النظام السياسي [2] .

– اما في ما يخص ميثاق الجزائر 1964 ، ونظرا للسياق السياسي الذي جاء فيه، فانه حاول ان يرجح كفة العسكريين على السياسيين، واكد على تميز المؤسسة العسكرية عن باقي المؤسسات حيث انها لا تشكل ارث استعماريا مثل باقي هيئات الدولة الاخرى ، ومن ثم اعطائها ادوار سياسية تليق بها –في حين جاء ميثاق 1976 فقد كلف الجيش بالدفاع عن الثورة الاشتراكية والعمل على تنمية البلاد وتشييد المجتمع، وذكر ايضا بدور المؤسسة العسكرية في انجاح الثورات الزراعية ، والصناعية والثقافية وكذلك اهمية تكوين الشباب العسكري والسياسي [3] .

[1] – نفس المرجع ، ص 38

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة:08:المادة:82

[3] – محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري". اطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008) ، ص52 53

– في حركة 19 جوان 1965 يمكن أن تصنف ضمن التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، وذلك حسب الانماط النظرية لعلاقة الجيش بالسياسية ، وحدوث انقلاب عسكري على المؤسسات الدستورية ذات الشرعية الانتخابية رغم ضعف هذه المؤسسة حيث أنه تمت قيادة البلاد وفق مجلس القيادة الثورة لمدة 10 سنوات مع تعليق العمل بالدستور والاحتكام للأحكام العرفية ، رغم تبرير موقف الانقلاب بفكرة اعادة سلطة بيد الشعب .

– بدأ دور المؤسسة العسكرية في التعاظم ، حيث اصبح الحزب مجرد غطاء سياسي وواجهة مدنية للحكم ، حيث ان في هذا الصدد يقول عبد القادر يفصح "عاشت الجزائر نظريا تحت نظام الحزب الواحد ولكن عمليا ورغم تمويهات المؤسسة والايدلوجية فان الجيش ظل عاملا محددا بل المصدر الاول للسلطة السياسية ،لقد فضل دائما الظلام على الضوء ،وعمليا هو الذي فوض وضمن الاختيارات السياسية والاقتصادية الاساسية في البلاد" [1] .

– وفي الاخير يمكن القول ان دور المؤسسة العسكرية والتغيرات المهمة التي حدثت على مستوى هذه المؤسسة ، ومحاولة ابعدها عن الشأن والحياة السياسة ، كخطوة اولى نحوى انتهاج التحول نحو الديمقراطية ، وذلك من خلال النصوص الدستورية والقانونية مثلما اقرته المادة 25 في دستور 1989 والتي جاء فيها بحضر اي نشاط سياسي على جميع افراد الجيش سواء مع أو ضد اي تشكيل سياسي داخل او خارج المؤسسة العسكرية ، حيث خرج ضباط الجيش من حزب جبهة التحرير الوطني بعدما قضوا 25 سنة من المشاركة في تسيير الشؤون السياسية [2] .

[1] – مراد لعبيدي، "المؤسسة العسكرية في الجزائر 1990–2017" . مذكرة شهادة الماستر ،(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية وعلاقات الدولية ،تخصص الانظمة السياسية مقارنة و حوكمة ، 2017) ،ص 97.98

[2] - مراد لعبيدي ،نفس المرجع السابق ، ص 104 .

المبحث الثالث : حزب جبهة التحرير الوطني

المطلب الاول : الخلفية التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني واهدافه

– ارتبط ميلاد جبهة التحرير الوطني بنضال الشعب الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي ، وعندما وقع الانقسام بصفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية برئاسة مصالح الحاج في 1953 صب ذلك في صالح الفريق المؤيد داخلها لتبقي الكفاح المسلح من أجل الاستقلال الوطني .

– وقام هؤلاء بإنشاء مجموعة (22) ثم لجنة 9 التي كانت وراء تفجير ثورة الأول من نوفمبر 1954 بعد أن أعلن في 22 جويلية 1954 قرار تشكيل جبهة التحرير الوطني وجناحها المسلح جيش التحرير الوطني ، ثم بعد الاستقلال سلمت الجبهة مقاليد السلطة عام 1962 .

–انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 25 ماي 1962 في طرابلس ، و اوصى بان تتحول الجبهة الى حزب جماهير قوي وان يكون ذلك في مؤتمر وطني يعقد في الاراضي الجزائرية بعد استرجاع الاستقلال الوطني ، وعلى ذلك الاساس بقيت الجبهة هي الحزب الواحد الحاكم للبلاد منذ الاستقلال وحتى الاعلان عن التعددية السياسة في الجزائر سنة 1989 وخاصة باعتبارها التنظيم السياسي الوطني الوحيد في البلاد معركة بناء الدولة الجزائرية الحديثة [1] .

– و لتحقيق اهداف ثورة ديمقراطية شعبية لابد من حزب جماهير قوي وواعي ، فحزب جبهة للتحرير الوطني الذي ولد في قلب المعركة ، ضم اليه مجموعة طاقات حية من الشعب وانتسبت الى صفوفه مجموعة ايديولوجيات و مذاهب عدة وهو تنظيم يضم كل الجزائريين الواعيين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ، و المضي قدما بنهج وبرنامج الحزب الذي تم تسطيره .

– حيث ان الحزب الذي يعتبر طليعة القوي الثورية في البلاد حيث بأنه يمثل تطلعات الحزب والجماهير ،فهو قد ضم الى صفوفه تركيبه اجتماعية مختلف ، تمثلت في الريفيين والعمال بصفة عامة ، والشباب

[1] - موسوعة الجزيرة ، حزب جبهة التحرير الوطني ، مرجع من موقع www.aljazeera.net/encyclopedia/movement حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية /2015/10/20/ snadpaities بتاريخ 05/04/2018 على الساعة 20:05

المثقفين الثورين ، ان هذا الحزب الذي تأسس من الوحدة الايديولوجية السياسية والتنظيمية للقوى الثورية ، وهذا كله من اجل تحقيق أهدافه [1]

– حيث يمكن تقسيم المسار التاريخي للحزب جبهة التحرير الى مراحل نذكر ثلاثة منها حسب الفترة الزمنية المحددة وهي فترة الأحادية الحزبية :

1– **مرحلة من جويلية 1962 حتى جوان 1965 :** وقد شهدت هذه المرحلة تشكيل مكتب سياسي للجبهة وظهور أول دستور للجزائر المعروف بدستور 1963 ، حيث انعقد فيها مؤتمر الجزائر الذي تم اقرار تحويل الجبهة الى حزب طلائعي ، واقرار ميثاق الجزائر .

2– مرحلة جوان حتى ديسمبر 1978: عرفت هذه المرحلة تحويل السلطات السياسية والتشريعية الى مجلس الثورة بزعامة الرئيس هواري بومدين ، وتحقيق منجزات هامة في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي وتأميم قطاع المحروقات والمناجم والبنوك وتطبيق سياسة التوازن الجهوي والمخططات الانمائية ، ونشر قاعدة تعليمية وصناعية ، كما شهدت هذه المرحلة بسيطرة تامة للرئيس هواري بومدين على حساب قوة الجبهة ، تنظيم انتخابات المجالس الشعبية البلدية عام 1967 و الولائية سنة 1969 ، و المجلس الشعبي الوطني عام 1977 ، و انتخاب رئيس الجمهورية سنة 1977 ، وصادق الشعب الجزائري عام 1976 على الميثاق الوطني الذي استلهم منه دستور جديد للبلاد.

3–مرحلة من ديسمبر 1978 حتى أكتوبر 1988: حيث ان هذه المرحلة عرفت قدوم رئيس جديد للبلاد وهو الشاذلي بن جديد ابتداء من تاريخ جانفي 1979 ، وانعقد مؤتمر الرابع لحزب الجبهة وكذلك المؤتمر الاستثنائي ثم المؤتمر الخامس له ، حيث جاء فيه المصادقة على المخطط الخماسي للتمكن من مواصلة عجلة التنمية بالإضافة الى مراجعة الميثاق الوطني ومصادقة الشعب عليه في جانفي 1986 [2] .

– حيث عرف حزب جبهة التحرير الوطني تطورا نوعيا منذ المؤتمر الرابع في 1979 ، اذ مر الى مرحلة التنظيم يتمثل في جمع مختلف الأيديولوجيات والتيارات الموجودة في الساحة الوطنية ، واحتل حزب جبهة التحرير الوطني مكانة بارزة خاصة في فترة الرئيس السابق الشاذلي بن جديد ، وكذلك يظهر ارتباط الحزب

[1] - بسام العسيري ، جبهة التحرير الوطني الجزائري. بيروت : دار النفائس، 1990 ، ص 197 198

[2] - موسوعة الجزيرة ، مرجع سابق

بالمؤسسة التنفيذية في الاجهزة المركزية اذا ان رئاسة المؤتمر وهو اعلى هيئة لحزب جبهة التحرير الوطني مسندة الى الامين العام للحزب اي رئيس الجمهورية الذي له وحدة حق استدعاء المؤتمر للانعقاد حيث قامت بإحداث عدة اصلاحات على مستوى الهيكل من اعادة تقييم لنشاطات اجهزة الحزب ومحاولة تكييفها مع التطورات السياسية ، الا انه تعرض لبعض المشاكل من قبل جهاز الإدارة [1]

–يمكن تلخيص او اجمال ما نتج عنه من اعادة هيكلة الحزب خاصة سنة 1984 في ما يلي:

– تبعية اجهزة اللجنة المركزية لمسؤول الامانة الدائمة ،الذي يعتبر بدوره مسؤولا امام الامين العام و يؤدي هذا الربط لأجهزة الحزب بشخصين الى ابتعاد الحزب عن مبدأ القيادة الجماعية.

– بعد اختيار المكلفين بقطاعات معنية اختيار غير لائق بسبب ربط مصير فاعلية الامانة الدائمة بشخص واحد يتعامل مباشرة مع الامين العام خلاف للفترة السابقة التي كان رؤساء بعض اللجان ايضا أعضاء في المكتب السياسي نذكر من بينهم السادة : محمد معزوزي، بلعيد عبد السلام ، بن الشريف [2] .

[1] - مصطفى بلعور ، "حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الاصطلاحات السياسية في الجزائر" . مجلة الباحث ، العدد:4 ، 2006 ، ص 98،97

[2] - نفس المرجع ، ص98

المطلب الثاني: حزب جبهة التحرير الوطني حزب الطليعة الوحيد:

– بعد الاستقلال وبموجب الاستفتاء على تقرير المصير وبحكم الخلفية التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني وقيادتها للثورة عسكريا وسياسيا ، فقد كان لها وزن و أثر كبير بعد ميلاد الدولة المستقلة واعتمادها الحزب الوحيد لمبدأ دستوري وكذلك حددت علاقتها مع الدولة.

– وللإبقاء على حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي مميز بقيادة الحياة السياسية في الجزائر ، وبموجب هذه التفاصيل والخلفيات صدر مرسوم تحت رقم :267/63 المؤرخ في 1963/08/14 والذي تضمن منع انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تضمنت المادة الاولى منه على << يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات او التجمعات الذين لهم هدف سياسي>> اما المادة الثانية فنصت على << كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول >> [1] .

– ولقد اقر دستور 1963 اول نص تأسيسي رسمي تضمن الاختيار الاشتراكي و الاحادية الحزبية ، حيث انه كسب التأييد و التزكية من قبل الشعب بعد استفتاء دستوري و موافقة برلمانية وتم التأكيد علي ان الحزب هو حزب الطليعة الوحيد في الجزائر من خلال نص المادة 23 من دستور برنامج 1963 << جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر>> .

–أما المادة 24 فقد نصت على << جبهة التحرير الوطني تحدد سياسيا الأمة وتوجيه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة >> ويظهر من خلال هذه النصوص أن الدولة الجزائرية انتهجت أسلوب التنظيم الحزبي الواحد، الى أنه في مقابل ذلك منعت تشكيل أو اعتماد أي جمعية او حزب سياسي ، أو أي نشاط ذو طابع سياسي في تلك المدة بالإضافة الى بيان الانقلاب الذي حدث في 19 جوان 1965 [2] .

– وما نصل اليه كخلاصة أنه في ظل الدستور 1963 أضيف على حزب جبهة التحرير الوطني طابع التنظيم السياسي الوحيد ، و بناء على هذا النص تولى الحزب قيادة الدولة التي ارتبط به في ظل نظام سياسي يتركز على وحدة القيادة ووحدة السلطة.

[1] – سويقات أحمد، " التجربة الحزبية الجزائرية 1962 – 2004" . مجلة الباحث ، العدد: 04 ، ورقلة 2006 ،ص 123.

[2] – بلال أمين زين الدين ، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة دراسة مقارنة . الاسكندرية : دار الفكر الجامعي 2013 ، ص 320 .

– وقد تم الابقاء على وحدة الحزب الجهاز ، بل والتأكيد عليه في دستور نوفمبر 1976 ، وذلك من خلال تأكيد هواري بومدين على شرعية النظام الحكم ، بعد التصويت على الميثاق الوطني في جوان 1976 ، الذي كان يعكس المشروع السياسي و الإيديولوجي للدولة بطبيعة الحال مع الابقاء على السيطرة المطلقة لبومدين على الحكم، حيث أن الميثاق 1976 زاد من التأكيد على أن حزب جبهة التحرير هو الحزب الوحيد الذي يقوم بتولي شؤون البلاد وتسييرها وكذلك يقوم بمراقبة البلاد ، اضافة الى تولي أعضاء الحزب مراكز سياسية في الدولة .

– وتضمن الميثاق على وجوب تبعية المنظمات الجماهرية لحزب جبهة التحرير ، وهو ما يوضح أن الهدف من تأسيس هذه المنظمات هو محاولة اعادة انتاج نظام وكسب الشرعية وهذا ما نص عليه الميثاق حيث جاء فيه << المنظمات الجماهرية بإشراف ومراقبة الحزب تعتبر مدرسة التربية والانضباط الوطني ،و لتلقين الديمقراطية الاشتراكية كما يجب أن تصبح أجهزة نشيطة لنشر ايدولوجية جبهة التحرير الوطني ، ويتحتم أن يتولى مناضلون في الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات....>> [1]

– حيث حدد الميثاق مهام ووظائف الحزب بكونه الجهاز الحاكم للبلاد من خلال المصادقة على قوانين الحزب الأساسية، ويقوم بضبط التوجهات الايدولوجية ، ويرسم السياسة العامة للثورة وتحديد الأهداف التي يجب تحقيقها ويقوم بإقامة اصطلاحات في عملية تطوير الدولة ، ولقد نص دستور 1976 على وظائف حيث ان الوظيفة الأساسية للحزب الواحد الذي بدوره يعتبر مسؤولا على تجنيد الشعب وتوجيه السياسة العامة للخدمة الاشتراكية.

– لقد حرص النظام السياسي على أن تبقى السيطرة و الأولية له على الجبهة، وأبقى عليه كوسيلة ليستمد منه الشرعية على أن يبقى هذا الحزب بعيدا عن السلطة الفعلية في تسيير شؤون المجتمع ، على الرغم من تأكيد المواثيق والدساتير على الدور الفعال الذي يلعبه في الشؤون السياسية ، وبقى الرئيس عنصر هام للنظام السياسي محوره لكونه الأمين العام للحزب وقائد القوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية. [2]

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم 75/76 المؤرخ في 1976/07/05 والمتضمن نشر الميثاق الوطني 96–1976

[2] - عبيد مزيانة، "تطور نظام الاحزاب في الجزائر" . مذكرة شهادة الماستر ، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق السياسية، قسم الحقوق، قانون اداري، 2017) ، ص 20–22

المطلب الثالث: دور الحزب في النظام السياسي (بين 62 الى 89)

– بعد الاستقلال عام 1962 كان مشروع الدولة وقضية السلم الاجتماعي و المرحلة الانتقالية والإجماع الوطني من العوالم التي تألفها جبهة التحرير فقد كانت الخطوة الاولى هي محاولة التكيف و التجاوب مع حياة وبيئة مغاير تماما عن حالة الحرب والاحتلال، حيث انها لقت مشكلة كبيرة لان الاستقلال كان الى حد كبير استمرار الثورة بوسائل اخرى ، وهذا ما جعل الجبهة تخفق في تحرير مجالها السياسي المدني ، مما ترك المجال للمؤسسة العسكرية و قيادة الجيش التحرير إثر فوضى اوضاع الاستقلال على السلطة [1] .

– كما حدد دستور 1963 من خلال نص المادة 24 مهام جبهة التحرير الوطني (تحدد جبهة التحرير الوطني السياسي العامة للامة و تقوم بتوجيه عمل الدولة وتسهر على مراقبة النشاط البرلماني والعمل الحكمي تماشيا مع الدستور) ونرى من خلال سبق ذكره من المادة فإنها تتضمن المهام العامة المحددة للحزب الواحد، بالإضافة الى منح الحزب الواحد اختصاص الترشح للعضوية في المجلس الوطني (السلطة التشريعية) الذي ينتخب لمدة خمسة سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري، والذي يمكن قيادة الحزب او تقترح على المجلس اسقاط نيابة احد الاعضاء بأغلبية الثلثين من النواب ، اضافة الى ذلك ترشيح و تعين رئيس الجمهورية [2] .

– ولقد كان دورة الجبهة بقيادة بن بلة في التحكم في النظام السياسي الجزائري من السنة الاولى للاستقلال، وذلك بدعم من هيئة الاركان العامة لجيش التحرير الشعبي حيث بدأ بواسطة المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، والتحكم في اقتراح اول لائحة مرشحين للمجلس الوطني (التأسيسي) باعتباره اول هيئة تشريعية في تاريخ الجزائر المستقلة ، لتكون تركيبته موالية للماسكين بزمام السلطة.

– حيث انه ذكر مجموعة الاليات التي ساهمة و ادت الى الانفراد باتخاذ القرار من طرف الرئيس بن بلة من خلال الحزب الواحد المتمثل بالحزب الجاهز والحاكم وهي :

[1] - نور الدين ثنيو ، الاحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية. مأخوذ من موقع:

WWW.ALJAZEERA.NET/SPECIALES/PAGES/3AO9D.F28-OAA2-4DEB-AA70-3FDBFB1 بتاريخ 10/04/2018 على الساعة 15:20

[2] – عبيد مزيانة، مرجع سابق، ص 10

1-الاستقواء بالجيش: فبالنظر الى الخلفية التاريخية ابان الثورة التحريرية فقد كانت هيئة الاركان العامة اي جيش الحدود فقد كانت تحت حكم العقيد هواري بومدين وهو بدوره كان موالي ومساند للرئيس احمد بن بلة ، و بهذا فهي دعامة اساسية يتركز عليها ونقطة قوة بالنسبة له.

2- السيطرة على الهيئة التشريعية، بحكم الاقتراح المسبق لتشكيلها والعضوية بها فقد كانت عضوية المجلس الوطني (التأسيسي) مطابقة للائحة التي اعدها المكتب السياسي للجبهة.

3- اقرار دستور يكرس الاحادية الحزبية والذي يمثل جبهة التحرير الوطني، والتي سبق سيطرة بن بلة على قيادته عند تأسيس المكتب السياسي.

4-اسهام بعض الاحداث في الاستفراد بالقرار و السلطة من قبل النزاع الحدودي مع المغرب، و التمردات العسكرية بالقبائل ، وحركة شعباني [1] .

- بالإضافة الى ذلك فان الحزب يمثل و يجسد الشعب وهو يمثل نفسه بالدولة كذلك، اذا فالحزب هو الشعب والدولة في ان واحد، حيث انه اثناء فترة ما يسمى بالأحادية الحزبية ظل حزب جبهة التحرير الوطني جهاز تمثل دوره في ثلاث وظائف وهي:

1- الدعاية السياسية لنظم الحكم و مشروعه الثوري.

2- التوظيف السياسي عبر الترشيح للمجالس المنتخبة و التزكية للمناصب العليا لكون الانتماء الى الحزب عربون ولاء لنظام الحكم مع العلم ان هذه التزكية لم تكن من فعله بقدر ماكنت ضمن المصالح الخاصة.

3- المراقبة الشعبية ، خاصة عن طريق الانتشار في كل بلدية وفي الاحياء واماكن العمل ، الامر الذي جعل يبدو ايضا بمظهر الشرطة السياسية كما اتخذ من الحزب وسيلة للتصفيات السياسية، في حين ان الوظائف الاخر المعروفة للحزب مثل تنشيط العملية السياسية و التنشئة السياسية و المساهمة في الاستقرار السياسي ، فلك يكن الحزب يقوم بها الا في اطار الوظائف الثلاث المذكورة .

[1] - محمد ليندور، " اليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر الاطار المؤسساتي "، المجلة العربية للعلوم السياسية د.ع.ن، د.ت.ن، ص87 88

-لقد كانت جبهة التحرير الوطني تمتلك في البداية سلطة قوية أخذتها أولا بفضل الخلفية التاريخية لها في فترة الاستعمار الفرنسي من كفاح ونضال وصولا الى الاستقلال ، و ثانيا الشرعية التي اكتسبتها بعد الاستقلال و نظرا لدواعي إعادة البناء الوطني من اجل مواجهة أي خطر آخر و كذلك لمحاولة بناء استقرار سياسي و اجتماعي داخل الدولة . [1]

-حيث ان النهج الذي انتهجه الحزب تمثل في احتكاره لجميع اوجه النشاط السياسي للنظام حتى صدور دستور 1989، لان الأنظمة التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تحتكر العمل السياسي المنظم والموجه للمجتمع، والسبب من كل هذا هو رفض الآخر و المعارضة وحبها لعقيدة الحزب الواحد، مما يجعلها هي الوحيدة الممثلة للشعب، لا نه من الناحية الدستورية الحزب الوحيد وهو صانع الدولة المشرف و المراقب عليها، وكما ذكر سابقا بحكم الخلفية التاريخية وعملية البناء وتعبئة الشعب . [2]

-الا أن هيئة الحزب ودورة السياسي بدأ بالاضمحلال بعد انقلاب بومدين على بن بلة وما يسمى بالتصحيح الثوري سنة 1965 ، حيث سيطر بومدين على السلطة بواسطة مجلس الثورة الذي كان تحت قيادته ، و بدا بومدين بجمع ضباط نظاميين وأبعد قادة الولايات وتخلى الحزب عن مهام القيادة ، بالإضافة الى أدوار أخرى كالتكوين والتأطير والتعبئة.

- حيث قال بومدين في هذا الصدد عن حزب جبهة التحرير الوطني (ان النصوص تؤكد أن الجزائر دولة ديمقراطية شعبية تعمل جاهدة لبناء المجتمع الاشتراكي وفق للمحاور الكبرى الواردة بالتفصيل في الميثاق الوطني ..... لكن نظرة فاحصة الى واقع الأمور وغوصا شجاعا في أعماقه يقودان حتما الى الاعتراف بأن الجزائر كيان غامض يتأرجح بين الرأسمالية والاقطاع ، و بأن نظام الحكم فيها لا يختلف كثيرا كما هو موجود في معظم

[1] – لقوي بوخيس، " العلاقات العامة في الحزب السياسي–المكتبة الولائية لحزب جبهة التحرير الوطني بسكيكدة" . مذكرة ماجيستير ، (كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، تخصص علم اجتماع و الاتصال و العلاقات العامة ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012) ، ص ص.98 99

[2] – خديجة خبار ، " الآليات السياسية لإدارة الازمة بين الطرح النظري و الممارسة العملية–دراسة حالة الجزائر مع التركيز على ميثاق السلم و المصالحة الوطنية 1999_2015 " . مذكرة شهادة الماستر ، (جامعة الجيلالي بونعامة لخميس مليانة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص رسم سياسات عامة ، 2015) ، ص 20

الانظمة الملكية القائمة في البلدان المختلفة وبأن حزب جبهة التحرير الوطني لا يحكم ولا يقود ولكنه فقط مجرد غطاء تستر به جماعات معينة لإضفاء طابع الشرعية على ما تقوم به من أعمال) [1].

– وما نصل اليه من خلال هذا القول والمنطق الوحيد هو هيمنة المؤسسة العسكرية زيادة على ذلك هو ضعف النخب السياسية وبالخصوص حزب جبهة التحرير الوطني والذي مستهدف بالدرجة الاولى ((لقد ترك مؤسسات في نوم عميق واغرق مؤسسات اخرى ، وطلب من الحزب مصدر السلطة صوريا ، ان يفوض مسؤولياته الى مجلس الثورة الذي اصبح الهيئة العليا في البلاد)) ومن هنا نصل الى ان حزب جبهة التحرير كان واجهة المؤسسة العسكرية وفئات اخرى ، حيث انه لم يستمر في رصيده التاريخي والثوري ولم يجدد بنياته ليعمل كحزب له توجه محدد ، ومبادئ ومذهب عقائدي على الرغم من كل ما فعله هذا الاخير الا ان الجيش استولى على مناصب الحكم بقيادة بومدين [2] .

[1] – عبد الحق فكرون ، " أزمة القيادة في الوطن العربي واشكالية الصراع بين السياسي والعسكري – دراسة حالة الجزائر–". رسالة أطروحة دكتوراه ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولة تخصص : تنظيم سياسي اداري جامعة محمد خيضر بسكرة .2014) ، ص 158

[2] – نفس المرجع ، ص 159 .

خلاصة الفصل الثاني

– عرف النظام السياسي الجزائري نوعية من الثقافة السياسية في ظل التوجه الاشتراكي و الاحادية الحزبية، حيث انه في المرحلة الاولى من الاستقلال و الى غاية اواخر السبعينات، طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة، وذلك من خلال اقصاء دور الشعب و تغيبه في الكثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية، ويكفي القول انه الى غاية 1976 لم يتوفر للشعب مجلسا شعبيا منتخبا، يعبر من خلاله على اراءه ويساهم في عملية صنع القرار السياسي للبلاد لذلك فان الشعب كان راضخا للمخرجات السياسية للنظام ، والذي كانت تسيطر عليه المؤسسة العسكرية ، دون اية ردة فعل، ويرجع سبب ذلك الى عدم وجود وعي سياسي لأفراد الشعب بالإضافة الى الامية المتفشية آنذاك، ، وزيادة على ذلك التصدي للمعارضة السياسية واخراجها من الجزائر والقول بانها قوى معادية مدعومة من الخارج، وانتهاج سياسة التوافقات الفعلية بدلا من فتح المجال للمنافسة بين المجموعات المعترف بها رسميا.

– وكنتيجة اخيرة يمكن القول ان الثقافة السياسية في الجزائر وفي ظل الاحادية الحزبية كانت ضيقة و مغلقة ،حيث كان النظر الى الدولة على انها هي المسؤولة عن تقديم الخدمات، و المحركة للتصنيع وترعى حقوق الانسان الا انه في مقابل ذلك فان مجموعة اخرى لها نظرة مغايرة تماما ورأت بان الدولة خائنة للمجتمع فهي تستغله عوض ان تخدمه، حيث قامت على الاحتكار، وانفراد النخبة الحاكمة بتسيير كل مناحي الحياة في جميع المجـــــــالات معتمـــــــدة علـــــــى فكـــــــرة الاقصـــــــاء و التهمـــــــيش ..

واقع أداء النظام السياسي الجزائري بعد التعددية

تمهيد الفصل الثالث :

_سنحاول في هذا الفصل التحدث عن واقع النظام السياسي بعد التعددية السياسية التي عرفتها الدولة من خلال دستور 1989 ، و ذلك من خلال أربعة مباحث رئيسية قسمت كالتالي :

– المبحث الأول تناول مبدا التداول السلمي على السلطة كحل سياسي اولي انقسم الى مطالب ، كالآتي المطلب الأول تحدث عن مبدا التداول على السلطة في ظل دستور 1989 ، في حين المطلب الثاني عرف هذا المبدأ بعض التغييرات و هذا في ظل دستور 1996 ، أما المطلب الثالث فقد عرف تعطيل العمل بمبدأ التداول السلمي على السلطة لأسباب سياسية .

–أما المبحث الثاني فقد تطرق الى دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية أي بعد إقرار التعددية ، و قد قسم الى عدة مباحث منها ، الأول تكلم عن أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، اما المطلب الثاني فتحدث عن أنماط و أشكال التدخل العسكري ، في حين المطلب الأخير عرف انعكاسات هذا التدخل على الحياة السياسية .

–في المبحث الثالث تطرق الى دور الفواعل غير الرسمية في الحياة السياسية و ذلك من خلال دور الأحزاب السياسية و دورها في رسم الحياة السياسية هذا في المطلب الأول ، اما المطلب الثاني فتحدث عن دور المجتمع المدني كآلية للتعبئة الشعبية و دوره في الحياة السياسية ، في حين المطلب الثالث فذكر دور القطاع الخاص في الحياة السياسية ، اما المطلب الأخير فتمثل في دور وسائل الاعلام في الحياة السياسية .

المبحث الأول : التداول السلمي على السلطة و الوصول اليها

المطلب الأول : مبدأ التداول السلمي على السلطة في دستور 89

-عرفت هذه المرحلة إصلاحات قام بها الشاذلي بن جديد ، خاصة على اثر ما حدث في الجزائر سنة 1989 و ما خلفته من احداث ، حيث بموجبه تم المصادقة على دستور 1989/02/23 ، و الذي جاء فيه رسميا في مادته 40 الإقرار بمبدأ التداول السلمي على السلطة و الذي يعني حق انشاء الجمعيات و الأحزاب ذات الطابع السياسي ، و هذا ما يدل على نهاية فترة و حكم الأحادية الحزبية ، و الذي كان يعرف حكرا سياسيا كبيرا من طرف حزب جبهة التحرير الوطني [1].

و من بين الآليات التي تبين و تجسد فعليا تبني التعددية الحزبية هي اجراء انتخابات مبنية على النزاهة و الشفافية و مشاركة جمعيات و أحزاب مختلفة و هي في الأخير لابد الى الاحتكام الى صندوق الاقتراع .

1- تنظيم الانتخابات المحلية و بداية التداول المحلي :

-إذ أنها تعتبر أول خطوة نحو التعددية الحزبية و صورة من صور التداول السلمي على السلطة ، و تعتبر الانتخابات ممن اهم المبادئ الأساسية للتداول على السلطة ، بطبيعة الحال لاختيار البرامج الحزبية و كذلك لاختيار ممثلي الشعب ، فإن تنظيم أولى الانتخابات المحلية البلدية و الولائية التعددية بعد عام من صدور قانون الجمعيات ذات التوجه السياسي

-حيث ان الإعلان عن قرار تنظيم انتخابات محلية بتاريخ 1990/06/12 ، حيث انه نصت المادة 61 من دستور 1989 و بعد تعديله سنة 1990/03/27 فيما يخص تعديل قانون الانتخابات ، نص على انتخاب أعضاء المجالس البلدية و الولائية لمدة 5 سنوات بواسطة الاقتراع النسبي على القائمة مع افضلية الأغلبية في دور واحد .

[1] – أمينة ركاب ، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر" . مجلة منازعات الاعمال . جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان . متحصل عليه من موقع : http://www.politics.dz.com/community/threads/ymli-altrsix-aldimrati-fi-algzar-11393/ بتاريخ 20/04/2018 على الساعة 11:30

– اصدار قانوني البلدية و الولائية بتاريخ 1990/04/07 كان تمهيدا لمرحلة جديدة لبعض الأحزاب و التي بدورها اصبح لها وزن على الساحة السياسية ، مما دفعها الى مواصلة المسار بهدف الوصول الى السلطة ، و كذلك للتداول على المناصب السياسية العليا [1] .

–جاءت هاته الانتخابات لإعطاء الشعب حرية اختيار ممثليه ، حيث أنها فعلا أعطت بعدا كبيرا لأول تداول على السلطة و بأسلوب ديمقراطي حر ، حيث فاز فيها اكبر حزب معارض في ذلك الوقت و هو الجبهة الإسلامية للانقاذ ، و بعدها تم تنظيم انتخابات تشريعية جاءت نتائجها بفوز كبير و لم يكن في الحسبان من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعدا ، في مقابل 25 مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية ، و 16 مقعدا لصالح جبهة التحرير الوطني .

–اتسمت هاته المرحلة الانتقالية بأول خطوة نحو الديمقراطية و تجسيدا لاهم مبادئها ، الا انها وصلت الى طريق مسدود بعد تدخل الجيش باسم مجلس امن الدولة ، و اجراء دورة ثانية ، الا ان التأجيل الرسمي تحول الى الغاء تام و بعدها دخلت الجزائر في دوامة المرحلة الانتقالية ، حيث استقال الرئيس الشاذلي بن جديد [2].

2– مرحلة توقيف المسار الانتخابي و تعطيل التداول على السلطة :

ان أسباب توقيف المسار الانتخابي من طرف قادة المؤسسة العسكرية بعد اعلان نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية متعددة تعود أصلا الى فشل عملية الانفتاح و الإصلاحات نتيجة انفراد السلطة التنفيذية في اعدادهما ببرلمانها الأحادي .

كما ساهمت دعوة القطب الديمقراطي العلماني ، و الذي فشل في الانتخابات و المنطوي تحت لجنة الإنقاذ و المتحالف مع قادة المؤسسة العسكرية لوقف المسار الانتخابي و الوقوف يكون قد حصل بين الرئيس الشاذلي بن جديد و قادة الجبهة الإسلامية للانقاذ كمحاولة لاقتسام السلطة [3] .

---

[1]– عائشة بن عبو ، رقية جباري . "تأثير العملية الانتخابية في التداول السلمي على السلطة في الجزائر" . مذكرة شهادة الماستر (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة 2016) ص 68–70

[2] – أمينة ركاب ، مرجع سابق . نفس التاريخ .

[3] – عائشة بن عبو ، رقية جباري ، مرجع سابق . ص 71

– إن عملية توقيف المسار الانتخابي خلفت و ساهمت في عدة أسباب داخلية و خارجية نتيجة اختلال موازين القوى بين السلطة الحاكمة و القوى المؤثرة ، و عدم خضوعها لقواعد اللعبة السياسية و الحياد السياسي ، كلها عملت على التراجع عن الديمقراطية مما أدى الى توقيف المسار الانتخابي و منطقيا تعطيل تطبيق عملية التداول السلمي على السلطة ، و دخول البلاد مرحلة جديدة تتسم بالديمقراطية و الحرية السياسية ، و ساهم ذلك في زيادة عملية العنف و أدى الى تأزم الوضع السياسي و الأمني الى جانب تدهور و تولي علي كافي رئاسة المجلس الأعلى للدولة ، الذي جعلته يتراجع عن الازمة السياسية و الأمنية لإعادة الأمور الى نصابها [1] .

–ما يمكن الوصول اليه من خلال ما تتبعنا لهته المرحلتين ان المدة الزمنية بين 1995/1989 و التي شهدت مرحلة بداية التداول و الثانية مرحلة تعطيل التداول ، حيث ان المرحلة الأولى تميزت ببداية تجربة ديمقراطية جديدة مبنية على أسس و آليات قوية كالانتخابات بين الأحزاب و كذلك بروز مختلف الجمعيات ذات الطابع السياسي كأول خطوة نحو التعددية السياسية و الحزبية ، ال انها فشلت و خلقت احداث كبيرة جعلت الجزائر تدخل في المرحلة الثانية و هي دعوة الأحزاب و تدخل الجيش لتعطيل التداول على السلطة و ظهور بعد هاته المرحلة كنتيجة لتوقيفه و تعطيله ظهور العنف اعلان حالة الطوارئ ، و الدخول في مرحلة العشرية السوداء .

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 71–73

المطلب الثاني : عملية التداول على السلطة في ظل دستور 1996

– من خلال الملاحظة لدستور 1996 و التعديلات التي مسته أكدت على تقوية المؤسسة التنفيذية من خلال توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية لتمتد الى اعمال السلطة التشريعية و القضائية ، و اضعاف البرلمان بجعله ذو غرفتين و اخضاع كل القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني تحت موافقة و رقابية مجلس الامة ، تقييد البرلمان بقيود تجعله حبيس و خاضع للمؤسسة التنفيذية في أداء وظائفه ، مما يؤدي الى اهدار السيادة الشعبية و افراغ المؤسسة المعبرة عن سيادة الشعب من فعالياتها و مكانتها .

– و كما يمكن القول ان مجمل التعديلات مست و اثرت على تنظيم السلطة السياسية في الدولة و على عملية التداول على السلطة، حيث ان من اهم مميزات الدستور ، هو تدعيم السلطة التنفيذية ، و ذلك بمنحها حق التشريع بموجب أوامر رئاسية في المجال القانوني ، زيادة على ذلك شهدت السلطة التشريعية كما ذكرنا سابقا انشاء مجلس الامة كغرفة ثانية و الذي حظي بنظام قانوني هيكلي خاص يضمن بمقتضاه استحالة شغور السلطة التشريعية حد ما .

– و الأهم من ذلك عرف النشاط السياسي بتكميل صورته بموجب المادة 42 و التي نصت على حق انشاء الأحزاب السياسية معترف بها و مضمون ، بمعنى ان الاطياف السياسية تمتعت بصفة أحزاب كاملة الحرية و لها ان تمارس تنافسها في الانتخابات البلدية و الولائية و التشريعية و حتى الرئاسية ، مع انشاء لجنة وطنية تسند لها مهمة مراقبة الانتخابات [1] .

– و من بين مميزات دستور 1996 انه في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية سواء بالوفاة او الاستقالة ، فإن من يتولاه هو رئيس مجلس الامة في منصب رئيس الدولة لمدة 45 يوم ، و بعد ذلك تجرى انتخابات جديدة ، في حين سابقا كان يتولى منصب مؤقت لرئيس الدولة هو رئيس المجلس الشعبي الوطني .

– تحديد عهدة الرئيس بمدة زمنية تقدر بعهدتين فقط ، أي تجديد العهدة الرئاسية مرة واحدة فقط ، و هذا لمحاولة تطبيق الديمقراطية و التداول على السلطة ، لكن هذا البند تم تغييره بموجب التعديل الدستوري لسنة 2008 ، و اصبح الباب مفتوحا امام أي رئيس و بدون قيود حول مدة العهدة الرئاسية .

[1] – عمار بوحوش ، مرجع سابق . ص 547

– أما من جانب القضاء ، فتم انشاء مجلس دولة بجانب المحكمة العليا ة كذا محكمة عليا للدولة لمحاكمة رئيس الجمهورية و الوزير الأول في حالة ارتكابهما أخطاء فادحة تمس سيادة الجزائر و تتناقض مع دستور الدولة [1] .

– و المتتبع للمسار الانتخابي منذ إقرار دستور 1996 يستنتج ان الانتخابات لم تسفر عن انتقال حقيقي للسلطة ، بقدر ما اسفر عن تبادل المواقع و الأدوار بين الحزبين ، و المتمثلان في حزب السلطة جبهة التحرير ، و حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، و هذا ما تجسد في الانتخابات التي تم اجرائها من 1997 الى 2007 ، بحيث رجع حزب جبهة التحرير الوطني بقوة و ذلك من خلال احرازه لأغلبية المقاعد ، و هذا الوضع لم يكن له تأثير على طبيعة النظام السياسي [2] .

– يمكن القول ان عدم تأثير و فعالية النشاط الحزبي في تكريس مبدا التداول على السلطة هو تراجع حرية تكوين الأحزاب السياسية الذي ميز قانون 09/97 سواء فيما يتعلق بتقوية صلاحيات وزير الداخلية أثناء مرحلة طلب التصريح او مرحلة طلب الاعتماد او على مستوى الرقابة القضائية ، إضافة الى طول الإجراءات و تقييدها التي اتسم بها هذا القانون .

– هذا ما أدى الى ضعف النشاط السياسي للأحزاب و تقلص عددها ، و استمرار هذا الوضع الى غاية اصدار القانون الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية 04/12 الذي فتح المجال لإنشاء عدد كبير من الأحزاب السياسية الجديدة التي يفتقد معظمها للتجربة و الخبرة في الممارسة السياسية [3] .

– الا انه في الرجوع فعليا الى الجانب العملي التطبيقي ، و بالرغم من كافة النصوص الدستورية و القرارات السابقة ، و التي منحها المؤسس الدستوري من اجل غرس روح و مبدا التداول على السلطة و المتمثلة في ترقية النشاط السياسي من نظام جمعيات سياسية على أحزاب كاملة التكوين بالإضافة الى انشاء غرفة ثانية في المؤسسة التشريعية عن طريق مجلس الامة الذي يضمن التداول السلمي على السلطة او أي انتقال قد تشهده

[1] – نفس المرجع السابق ، ص ص 548 549

[2] – نسيم حجريوة ، ويزة بزينة ، "مبدا التداول على السلطة بين النصوص الدستورية و الواقع السياسي في الجزائر" . مذكرة شهادة الماستر ،(كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، تخصص الجماعات و الهيئات الإقليمية ، جامعة بجاية . 2016) ،ص 79

[3] – نفس المرجع ، ص 81

الدولة دون المساس بالجانب الوجودي لها ، إضافة الى التقييد الفعلي لمدة العهدة الرئاسية ، و مراقبة الانتخابات من قبل المجلس الدستوري .

– على الرغم من كل هذا لم تشهد فعليا تداول كاملا و سليما للسلطة، و ذلك من خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 1996، حيث ان العامل الأول هو عدم احترام المدة الزمنية لعهدة الرئيس ليامين زروال، و التي لم يمر عليها اكثر من ثلاث سنوات و نصف، و بالنظر الى الاطار القانوني و إقرار السلطة السياسية بإقامة انتخابات رئاسية سابقة لوقتها يعتبر مساس بنظام مؤسساتي قائم و عدم تجسيد لمبدا التداول على السلطة [1].

– اما ثانيا ، فان انسحاب المترشحين الخمس في انتخابات 1999 الرئاسية تحت حجة مساندة غير شرعية من جهات قائمة في الدولة للمترشح السادس ، و الذي يعطي عدم تكافئ الفرص بين مختلف المترشحين للوصول الى السلطة ، و هنا يرتبط الانسحاب في حد ذاته و اعتباره العامل القانوني الأساسي الذي يمنع من تكريس مبدا التداول السلمي على السلطة ، و كل هذا بسبب حجة التزوير و التي حصل فيها المترشح عبد العزيز بوتفليقة على 73،79 % من الأصوات المعبر عنها .

– اما بالنسبة للمجالس المنتخبة ، فقد عرفت مبدا التداول على السلطة فعليا ليس الى حد كبير و انما نسبيا ، و ذلك من خلال التمثيل الحزبي ، حيث عرفت تطورا نوعيا لا سيما على مستوى المجالس الشعبية البلدية ، و هذا جراء التحالفات السياسية و الصراع بين النخب السياسية ما جسدت التنافس للوصول الى سدة الحكم و السلطة [2] .

[1] – أحمد أيمن مجد الدين السنوسي ، "مبدا التداول على السلطة في التشريعات الجزائرية" . مذكرة شهادة الماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، تخصص قانون اداري ، 2016) ،ص 49

[2] – نفس المرجع ، ص 49

المطلب الثالث : تعطيل العمل بمبدأ التداول على السلطة

– تمثل التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008 على ثلاث مجالات ، حيث تمثل الأول بالسلطة التنفيذية ، اما الثاني فتعلق برموز الثورة ، في حين تمثل المجال الثالث بترقية حقوق المرأة ، و ما يهمنا من هذا التعديل هو المجال المتعلق بالسلطة التنفيذية ، حيث انه تم فتح المجال امام رئيس الجمهورية المنتخب للترشح لأكثر من عهدتين ، و ذلك خلافا لما تم النص عليه في دستور 1996 ، و الذي جعلها قابلة للتجديد .

– هذا و قد ساند المجلس الدستوري هذا التعديل مبررا إياه على ان ذلك يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه و تجديد الثقة في شخصية رئيس الدولة ، و هو من يقرر بكل حرية ، فالشعب هو مصدر السلطة و القرار و كذلك يمكن للشعب سحب الثقة منه ، و على اسا هذا التعديل تم إقرار انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد عدد العهدات ، حيث أعاد هذا التعديل إعادة تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل ، بتقوية مكانة رئيس الجمهورية ، و توضيح العلاقة بينه و بين الحكومة [1] .

– ان التعديل الدستوري في 12 نوفمبر 2008 و بالخصوص المادة 74 تحضيرا للعهدة الثالثة بالنسبة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة و الذي استلم السلطة في سنة 1999 ، و كذلك الفوز بالانتخابات الثانية سنة 2004 كهدة ثانية ، جعلت الرئيس المرشح لرئاسيات 9 افريل 2009 ، بالبدأ في عملية الحملة الانتخابية مسبقا و قبل الإعلان عنها ، حيث استخدم وسائل الدولة لأغراض حزبية و شخصية .

– و دخل العديد من المترشحين لهته الانتخابات قصد إضفاء الطابع التعددي لا غير و إضفاء كذلك شرعية سير عملية الانتخابات بشكل نزيه ، و بالطبع هذا يخدم السلطة اكثر من الأحزاب المعارضة [2] .

[1] – عمار عباس ، "التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي الى الإصلاح الدستوري الشامل –دراسة لإجراءات التعديل القادم و مضمونه–" . مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد: 12 جوان، 2014 ، ص 100

[2] – حسين مرزود ، "الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989–2010)" . رسالة أطروحة الدكتوراه ،(جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي و اداري ،2012) ، ص 306 307

– و بعد العملية الانتخابية ، و فرزها جاءت النتائج تبين فوز مرشح السلطة بالعهدة الثالثة ، و بقائه على سدة الحكم ، و هذا ما يؤكد التراجع في ترسيخ مبدا التداول على السلطة و تعطيله من خلال فتح عدد مرات العهدات بدون قيود ، ما يؤكد ان التعديل الدستوري جاء لدعم العهدة الثالثة لضمان استقرار النظام الحاكم ، و التعبير التام للتداول على السلطة سلميا ، و عن ازمة التداول عليها على الرغم من وجود أحزاب معارضة الا انها لا ترقى الى التأثير على النظام القائم او حتى ايقافه [1] .

– و عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة من سنة 2010 ، و تميزت بتعديل دستوري عميق ، عملت على تنظيمها السلطة السياسية ، و التي عرفت مساهمة و مشاركة العديد من الفاعلين و عددا كبيرا من الأحزاب و الشخصيات السياسية ، إضافة الى ذلك اشراك الفاعلين الرسميين من منظمات مهنية و مجتمع مدني ، و ذلك لبناء قاعدة تشاركية عامة ، فعمل التعديل الأخير على ادخال مجموعة أفكار التي تعطي للشباب فرصة المشاركة في الحياة السياسية ، حيث ان الدستور يحمي مبدا حرية اختيار الشعب ، و يضفي المشروعية على ممارسة السلطات ، و يكرس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة و نزيهة .

– حيث ان هذا الاعتراف بوجود مبدا التداول السلمي على السلطة هو الأول من نوعه منذ الاستقلال ، الا انه و للأسف لم تطبق هاته الإصلاحات على ارض الواقع بعد ، على الرغم من وجود القواعد القانونية المنصوص عليها من خلال هذا التحديث الملائم لتكريس المبدأ السلمي للتداول على السلطة في المجال السياسي ، من منطلق تحديد العهدة الرئاسية ، و محاولة التسوية بين مختلف الأحزاب ، و إضافة الى ذلك اشراك المعارضة البرلمانية في الحياة السياسية [2] .

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 309

[2] – احمد ايمن مجد الدين السنوسي ، مرجع سابق ، ص ص 50 51

- و هاته بعض المؤشرات التي تبين عملية تعطيل التداول على السلطة في هاته المرحلة و هي :

1- التعددية السياسية و الحزبية : اقتصار التحالف بين الأحزاب على أحزاب السلطة بترقية التحالف الحزبي الى تحالف رئاسي للاستمرارية ، و عدم اعتماد أحزاب جديد يحد من التعددية السياسية و الحزبية .

2- الانتخابات الدورية و الأغلبية : اعتماد الأغلبية للوصول الى منصب رئيس الجمهورية و البرلمان و المجالس المحلية بينما على مستوى الحكومة ظاهري فقط .

3- تحديد عهدة تولي منصب السلطة : التراجع الرسمي عن التداول السلمي على السلطة بتعديل الدستور و فتح مدة العهدات الرئاسية .

4- تقليص حجم الأحزاب : حيث ان معظمها لا يملك مقومات الحزب السياسي سواء داخل البرلمان او على المستوى الشعبي ، و ذلك من خلال النتائج التي تعبر عن ضعفها و عدم تماسكها و بنظرة عامة فان ازمة التمثيل و التداول على السلطة مطروحة على مستقبل التعددية و النظام السياسي في الجزائر [1]

[1] – حسين مرزود ، مرجع سابق . ص 311

المبحث الثاني : دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

المطلب الأول : أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

– ان تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، و ان اختلفت اشكاله و انماطه يبقى مؤثرا في عملية التعددية السياسية و حتى في عملية التحول الديمقراطي ، فغياب التداول السلمي على السلطة ، فان سببها الأول و الأخير بدرجة كبيرة الى الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية و النخبة الحاكمة ، من خلال التدخل في المسار الانتخابي ، سواء بالتوقيف كما حدث في حالة فوز الإسلاميين آنذاك ، او دعم المترشحين في حالة أخرى ، فالمحطات التاريخية لتداول السلطة تظهر لنا المكانة الأساسية، و الدور الفعال و الحاسم للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري [1] .

– ان الجزائر لم تشهد تداولا سلميا حقيقيا على السلطة بل عرفت تعاقب المسؤولين و الرؤساء دون المساس بجوهر السلطة الحاكمة التي ظلت واحدة طيلة عقدين من الزمن ، و لم يحدث عليها أي تطور فعلي ، لان هناك فرق بين تداول الأحزاب و مختلف القوى السياسية على سدة الحكم ، و تعاقب المسؤولين و الرؤساء ، فالأول يعني التداول السلمي الحقيق للبرامج و الأفكار السياسية و الطروحات المتباينة وفق إرادة الشعب ، في حين ان الفرق الثاني فيشير الى ظاهرة استبدال المسؤولين في اطار استمرارية الوضع القائم ، و لو بتغيرات شكلية في الأولويات و الخطط و البرامج و السياسات [2] .

– إن الخلفية التاريخية و المشروعية الثورية التي تتميز بها المؤسسة العسكرية فهو مؤهل لتحمل مسؤولية حماية البلاد في حالة الشعور بالخطر ، و كذلك لتحقيق اهداف الدولة ، حيث ان الماضي السياسي و الحافل بالتدخل في الحياة السياسية دافعا و سببا قويا لمواصلة هذا التدخل حيث ان هذه المؤسسة و منذ الاستقلال و حتى في الفترة الاستعمارية ، كانت تلعب دورا مهما و مؤثرا في الحياة السياسية ، و كذلك صاحبة القرار الحاسم ، هذا ما يزيد من خبرتها في المجال السياسي و يعطيها ثقلا و رمزية حماية هذه الخيارات الاستراتيجية .

[1] – نسيم حجريوة ، ويزة بزينة ، مرجع سابق . ص84

[2] – نفس المرجع ، ص 84

– و من بين الأسباب المهمة لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية سنذكر البعض منها:

- إمكانية حدوث تغيير جذري في النظام السياسي و تجلى هذا السبب بصفة واضحة في عملية وقف المسار الانتخابي ، حيث اعتبر قادة هذه المؤسسة فوز حزب إسلامي مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ من شأنه إقامة نظام ديني ثيوقراطي في الجزائر ، و الغاء التعددية الحزبية المكسب السياسي بعد احداث أكتوبر 1988 ، مما قد يقوض أساس النظام الديمقراطي ، و قد كانت بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تتوان بالجهر بمثل هذه الشعارات ، بل ان اكثرها اعتدالا و هو عبد القادر حشاني لم ينف فرضية الغاء التعددية الحزبية في حال وصول حزبه للسلطة ، و اعتبرها ليست من الثوابت التي تقتصر على الشريعة كمصدر للتشريع ، و الشعب كمصدر للحكم ، وعلى الأحزاب التي لا يقبلها الشعب الا ان تنسحب [1] .

–و من الواضح ان وصول هذه الأحزاب الى السلطة سوف يحدث تطورات و تغييرات على النظام السياسي ، و يهدد اسسه الجمهورية ، و هذا ما دفع الجيش الى التدخل لحل هاته الازمة .

- و من الأسباب كذلك هو التهديد الذي قام به حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، اتجه القادة العسكرية خاصة الأوجه المتشددة فيه ، و كان ذلك واضحا من خلال الخطابات التهديدية التي كان يوق بممارستها هذا الحزب ، و ما ميز هاته التهديدات هو التصريح الذي ادلى به رئيس الحزب علي بلحاج ، برفع السلاح في حالة تهديد مباشر يمس بالحزب في وجه المؤسسة العسكرية ، و التي تعد تهديد مباشر في حق المؤسسة ، و لم يقف الى هذا الحد فقط بل واصل التهديدات الى الدعوة بمحاسبة الجنرالات في المحاكم الشعبية لانهم سبب الازمة ، باعتبارهم أصحاب السلطة منذ استقلال الجزائر ، و هذا طبعا حزب رأي حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و هذا ما اعتبره قادة المؤسسة العسكرية تهديدا مباشرا لوجودهم في حال حيازتهم للسلطة [2] .
- بالإضافة الى سبب آخر و هو الفراغ الدستوري التي تعددت القراءات بشأنه لسبب ما لحق به من شبهة اعتبارها مجرد سيناريو يشرع عملية الدخول في مرحلة انتقالية تبرر توقيف المسار الانتخابي ، حيث ان

[1] – مراد لعبيدي ، مرجع سابق . ص 125

[2] – نفس المرجع ، ص 126

المؤسسة لم تكن لتقبل هذا التقارب ، و الذي يؤدي الى تقوية المؤسسة او السلطة الرئاسية على حساب المؤسسة العسكرية ، فمحاولة تغيير الخارطة السياسية هو ما كان سببا من أسباب تدخل المؤسسة العسكرية و تأثيرها على مسار التحول السياسي [1] .

-إضافة الى اهم سبب و هو الفراغ الدستوري و هو السبب القانوني لتدخل الجيش لكون حالة الفراغ الدستوري التي حصلت بعد استقالة بن جديد و حله للبرلمان ، حيث شكلت معضلة دستورية مما استدعى الامر الى تدخل المؤسسة العسكرية لتسيير هاته المرحلة حتى تعود المؤسسات السياسية الى نشاطها و عملها .

-تردي الأوضاع الأمنية و تصاعد العمليات الإرهابية كان سببا و دافعا قويا لتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي ، باعتبارها هي التي تعرف الوضع الأمني لكونها ذات سلطة لحفظ النظام و الامن و مكافحة الجمعات الإرهابية ، ما جعلها مصدر رئيس و مهم في وضع السياسات العامة التي تهدف الى إحلال السلم و الامن في البلاد على الإرهابيين ، و استرجاع الاستقرار الى البلاد [2] .

[1] – ابتسام ويس ، "دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسيات الأمنية في الجزائر" . مذكرة شهادة ليسانس (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة و التنمية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة . 2016) ص 55

[2] – مراد لعبيدي ، مرجع سابق . ص ص 124 125

المطلب الثاني : أنماط و أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

-بعد إقرار دستور 1989 الذي يعد الاطار القانوني و التأسيسي لمسار التحول الديمقراطي عبرت قيادة المؤسسة العسكرية عن دعمها لمسار الإصلاحات السياسية إن الجيش الوطني الشعبي يحيى و بهذه المرحلة من التطور السياسي لإرادة عبر عنها المواطنون في 23 فيفري 1989 استعدادها لمتطلبات المرحلة المقبلة بصدور تعليمة رئيس أركان الجيش التي أشارت الى الالتزامات الجديدة التي تفرض حياد أفرادها إزاء العمل السياسي .

-لكن من الواضح أن هذا الحياد لم يصمد عند أول امتحان ، حيث عادة المؤسسة العسكرية الى مهمتها و وظيفتها السابقة لتمارس دور الوصاية و التدخل في الشأن السياسي بتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 ، و هو الوضع الذي بقي الى غاية 2004 و من خلال التتبع لأنماط التدخل العسكري في الحياة السياسية تبين وجود نمطين مهمين هما :

1- استعمال حق الاعتراض او النقد (Veto) هذا النمط من التدخل للجيش في الحياة السياسية يسود عموما في حالات عدم الاستقرار السياسي ، اذ يتحول الجيش الى دور المحافظ و الحامي للنظام القائم ، و يحدث ذلك في حالات اتساع المشاركة السياسية في مجتمع يفتقر الى المؤسسات الكفيلة باستيعاب الاعداد الهائلة من الجماهير الراغبة في الانخراط في العمل السياسي و تدخل الجيش بهذه الصفية يكون بحالتين هما :

- الأولى : هي انتصار حزب او حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية
- الثانية : اتباع السلطة القائمة لسياسات راديكالية او اذا حاولت السلطة استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية [1] .
- هذا النمط من التدخل في حالة فوضى او ازمة خطيرة تهدد امن و استقرار البلاد ، فتتدخل المؤسسة العسكرية و تعمل على إقامة الاستقرار و إقامة حكومة شرعية تتماشى مع السلم و الامن ، الا انه لا يعني في حالة الامن و الحياة المدنية ، تنحي المؤسسة العسكرية في السلطة بل تبقى محتفظة بها .

[1] – نور الدين زمام ، القوى السياسية و التنمية –دراسة سوسيولوجية العالم الثالث– . الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2008 ، ص 278

–إن تدخل الجيش في وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 يعتبر واقعا لشكل من اشكال التدخل، و ذلك عندما اجتاحت جبهة الإنقاذ الإسلامية تقريبا لكل المقاعد ، حيث أنه استطاع احتلا حوالي 853 من اصل 1541 مقعدا ، حيث اعتبره القادة العسكرية تهديدا للطابع الجمهوري للدولة و التجربة الديمقراطية الحديثة ، فالجيش في حد قول اللواء محمد تواتي " لا يمكنه ان يبقى مكتوف الايدي اما التهديدات الخطيرة للدولة ، فمن واجب الجيش ان يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة " ، و من هذا المنطلق تدخلت القيادة العسكرية لتعترض عن نتائج الانتخابات و توقيف المسار الانتخابي الذي رات انه يهدد امن الدولة و انحراف للمسار الديمقراطي [1] .

2– اختيار و تزكية القيادات السياسية : يعتبر النمط الثاني من أنماط التدخل العسكري و هو الخيار الثاني للجيش ، و هو الاستمرار في ممارسة الوصاية من خلال اختيار و تزكية القيادات السياسية للحكم ، و هو الوضع الذي تجسد من خلال فوز " مرشح الجيش " المتمثل في شخص وزير الدفاع و رئيس الدولة بأول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995 ، بدعم و تأييد واضح من الجيش فهذه الانتخابات أعطت العسكريين شرعية تمكنهم من قيادة و تسيير المجتمع ، اما نور الدين بوكروح احد المرشحين لتلك الانتخابات فيعتقد ان السلطة قد حلت من خلال هذا الاقتراح مشكلا يستحيل حله و هو تغطية الذهنية الانكشارية بالثوب الديمقراطي ، فالكل كان يعرف بان الجيش جمهوري لكن الآن لا يمكن جهل او نفي ان الجمهورية أصبحت جد عسكرية [2] .

–بعد مرور عام على الانتخابات تم التصديق على التعديل الدستوري في نوفمبر 1996 ، حيث جاء هذا الدستور و كرس مبدا الفص بين السلطات ، و تحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية و بعد إقراره و تراجع دور المؤسسة العسكرية ظاهريا في الحياة السياسية الا انه تم التضييق على رئيس الجمهورية اليمين زروال على الاستقالة المبكرة .

[1] – سناء تريكي ، "دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي –دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر–" . مذكرة شهادة الماستر، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة مقارنة . جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي . 2015) ،ص 55

[2] – مسلم بابا عربي ، مرجع سابق

–و تم اجراء انتخابات رئاسية مبكرة في افريل 1999 ، و التي فاز بها عبد العزيز بوتفليقة و لعله اول شخصية مدنية تصل الى سدة الحكم بدون أي انقلاب عسكري ، و قد حظي عبد العزيز بوتفليقة بدعم من طرف المؤسسة العسكرية ، و لعل التطور الهام الذي شهده تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بعد اقرار دستور 96 هي ابتعاد المؤسسة عن التدخل المباشر في الحياة السياسية ، الا انه بقي كعنصر تأثير في اختيار القادة السياسيين فقط [1] .

–يرى الباحث عدي الهواري ان تعيين عبد العزيز بوتفليقة كمرشح سنة 1999 يعبر عن رغبة المؤسسة العسكرية في التغيير ، فهو مدني يعبر عن الطابع المدني للنظام و ينفي الطابع العسكري ، الا انه بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى منصب الرئيس ، بدأ بقلب موازين القوى ضد العسكريين ، حيث قام بتعيين علي بن فليس رئيس الحكومة ، و قام بإحالة احد اكبر العسكريين نفوذا في الجزائر الى التقاعد و هو الجنرال محمد العماري قائد هيئة الأركان ، و هذا ما نستنتجه و هو بداية حكم السياسيين بدل العسكريين [2].

[1] – سناء تريكي ، مرجع سابق ، ص 56

[2] – نفس المرجع السابق ، ص 56

المطلب الثالث : انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

-لقد أثر تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، حيث انه حمل معه مجموعة آثار و انعكاسات ، و سنذكر أهمها كالتالي :

1- الظهور بمظهر المعرقل لمسار التحول الديمقراطي

- حيث ان قادة الجيش اعترفوا بحقيقة تدخلهم في مسار التحول الديمقراطي ، و التسبب في وقف المسار الانتخابي و على حسب رأيهم لابد من التدخل و ذلك لإنقاذ شرعية و مشروعية السلطة السياسية و الطابع الجمهوري للدولة ، و خاصة إنقاذ الدولة من وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية الى سدة الحكم ، و عملوا جاهدا لإزاحتها من الخلافة خوفا من إقامة الدولة الإسلامية ، و ذلك من خلال تصريحات علي بلحاج القيادي في الحزب " كل ما هو ليس بشريعة إلهية فإننا ندوسه ... الطاعة للدستور و للقوانين النافذة هي عدم طاعة الله و رسوله "

2- السقوط في شبهة القيام بالاغتيالات السياسية

-حيث يعتبر احد اسوا الاثار السلبية لتدخل المؤسسة العسكرية هو اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف ، عن طريق احد حراسه الشخصيين ، و على هذا الحدث قال نزار في مذكراته " و شخصيا فإنه لم يكن بإمكاني تولي زمام أمور البلاد بعد موت بوضياف .. و هذا ببساطة لكون الرئيس بوضياف اغتيل من طرف عسكري عندما كنت وزيرا للدفاع ... كان موت سي الطيب الوطني برصاص احد ضباطنا مأساة حقيقية لنا ..." [1] .

3- الاتهام بانتهاكات حقوق الانسان و تمثلت هاته الانتهاكات في نقطتين رئيسيتين هما :

الاعتقال خارج اطر القانون و رقابة السلطة القضائية ، و ذلك من خلال استحداث مراكز الاعتقال في الجنوب الجزائري و استقبال المعتقلين المنتسبين و الذين يكنون تعاطف و ميل الجبهة الإسلامية و ذلك باعتقالهم بدون محاكمة ، و هذا في حد ذاته انتهاك صريح لحقوق الانسان ، بالإضافة الى سوء المعاملة

[1] - منصور لخضاري ، "الجيش و تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1989-1992)" . دراسات مجلة المستقبل العربي . ص ص 86 87

أثناء عمليات الاستجواب و التحقيق و ما صاحبه غياب دور العدالة التي لم تضمن حقوق هاته الفئة ، و قامت بمحاكمة قادة الجبهة الإسلامية اما المحاكم العسكرية ، و هذا حسب تقرير لجنة حقوق الانسان للاتحاد الأوربي للعدالة بانها " أصبحت جهازا في يد السلطة العسكرية تحركها كيفما شاءت " [1]

– مسالة المفقودين و المتمثلين في مجموعة الأشخاص الذين فقدوا خلال سنوات المأساة الوطنية ، من دون التعرف من كان سببا في فقدانهم ، و لا معرفة مصيرهم .

4– ضعف المشاركة السياسية :

– بدا هذا الانعكاس واضحا من خلال التدخل في المسار الانتخابي و توقيفه ، حيث ان تلك الانتخابات سجلت نسبة مشاركة قدرت ب 58 % رغم التنافس السياسي الكبير ، فإذ بها تزيد في اول انتخابات بعدها و هي الانتخابات الرئاسية سنة 1995 الى نسبة 75 % رغم الظروف الأمنية الغير مستقرة و التي تعد الأسوأ في تاريخ الجزائر إضافة الى المقاطعة من طرف الأحزاب ، مما دخل الشك في المواطنين و الأحزاب السياسية من نزاهة هاته الانتخابات .

– حيث ان الشعب علم ان ذهابهم لصناديق الاقتراع هو مجرد إعطاء التزكية لاختيارات السلطة الحاكمة ، حيث يعلمون انهم خارج حسابات الدولة في اختيار و تقرير مصيرهم و انهم ليسوا مصدر الحكم ، حيث تجلى هذا الفكر من خلال الانتخابات التي أجريت سنة 1997 و هي الانتخابات التشريعية و التي فاز بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي حزب الإدارة ، حيث كانت هاته النتائج محل تشكيك من قبل المواطنين و الأحزاب الأخرى [2]

5– ضعف السلطة السياسية

– و هو سبب قوة المؤسسة العسكرية في المجال السياسي و دورها الكبير فيه ، أي بمعنى وجود سلطة سياسية مزدوجة في الجزائر ، حيث ان السلطة السياسية الأولى أي المدنية تتمثل في المؤسسات المنتخبة ، في حين ان السلطة الفعلية و التي يمكن ان نطلق عليها السلطة الخفية ، و هي المؤسسة العسكرية ، حيث ان الأولى تقوم

[1] – منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص ص 87 88

[2] – مراد لعبيدي ، مرجع سابق . ص 131

بتسيير شؤون الحكم بالعودة الى السلطة الفعلية ، أي تبقى رهينة المؤسسة العسكرية ، فتبقى السلطة السياسية أي المدنية محدودة القرار و تبقى سلطتها ضعيفة و قدرتها على إيجاد الحلول ضئيلة [1] .

6 – استمرار المرحلة الانتقالية

– ان تدخل المؤسسة العسكرية و توقيف المسار الانتخابي قد ساهم في إطالة عمر المرحلة الانتقالية ، على الرغم من تجاوز الجزائر لفترة الأحادية الحزبية ، الا انها لم تصل الى تحقيق الانتقال الصحيح للحياة السياسية الديمقراطية ، القائمة على التعددية ة احترام حقوق الانسان ، و الحريات السياسية و التداول على السلطة .

–لقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا مأثرا في مسار اختيار القيادة السياسية ، حيث يعد سببا في زيادة امد المرحلة الانتقالية و يزيد من عسرة التوجه نحو التجربة الديمقراطية ، التي استكملت اطارها القانوني و التأسيسي لكن دون تجسيدها على الواقع [2] .

[1] – نفس المرجع . ص 132

[2] – مسلم بابا عربي ، مرجع سابق

المبحث الثالث : دور المؤسسات غير الرسمية في الحياة السياسية

المطلب الأول : الأحزاب السياسية و دورها في رسم الحياة السياسية

– شكلت المرحلة من 1989 الى 1992 مرحلة الانفتاح للنظام ، و كانت بمثابة مرحلة انتقالية من الأحادية الحزبية الى التعددية السياسية و الحزبية ، حيث انها أعطت فرصة لكل الاطياف السياسية الموجودة كي تنتظم في مؤسسات ، كانت مرحلتها الأولى عبارة عن جمعيات ذات طابع سياسي .

– و بذلك اعطى الدستور الجزائري سنة 1989 عهد جديد تتميز بالديمقراطية و التعددية و احترام الحريات ، و حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، ليضمن التنظيم و التسيير الحسن ، حيث نصت المادة 02 من دستور 1989 " تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في اطار احكام المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحا و سعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سلمية " .

– بعد الازمة التي عرفتها الجزائر سنة 1992 و توقيف المسار الانتخابي ، بذريعة حماية الدولة و نظامها الجمهوري و الديمقراطي ، و دخولها مرحلة انتقالية مسيرة بمؤسسات انتقالية ، و جاء دستور 1996 ينص على حق تشكيل الأحزاب السياسية ، و توجه النظام السياسي على اثره قدما نحو الانفتاح السياسي ، الذي تجسد ميدانيا بإقرار التعدد الحزبي و التنظيم المفتوح بنصوص دستورية و أخرى قانونية تنظيمية ، و ظهرت العديد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات السياسية المختلفة [1] .

– تساعد الأحزاب على وجوب تنمية الوعي السياسي للمواطنين ، فهي تفتح لهم فرصة الاختيار بوضوح اثناء عملية الاقتراع ، و بدون الأحزاب تبدو الجماهير غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المرشحين ، فتختار الأشخاص البارزين في المجتمع .

[1] – أمينة ركاب ، مرجع سابق .

– الا ان الأحزاب الجزائرية تتصف بضعفها في مجال حشد و توعية المواطنين ، فيرجع سبب عدم صدقيتها الى التصاقها بأشخاص مكونيها و طعنها ببعضها البعض الآخر ، و انقسامها على نفسها يفقدها قدرتها على تحريك الجماهير [1] .

– ان الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران سلميا للنخبة ، حيث ان بقاء القيادات و استمرارهم على راس الأحزاب ، شكل ما يعرف بغياب التناوب على السلطة فهي تذهب الى انتهاج عقلية او طابع الاحتكار، فالأحزاب الجزائرية تنقصها المرونة و التغيير في خطابتها السياسية و تحليلها للوضع القائم في البلاد ، و نتيجة للطابع الرديء لمحتوى الأحزاب السياسية عشيت انعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل الحزب ، حيث اصبح الانشقاق بين تيار تصحيحي و آخر موال للقيادة الحزبية الحالية ، اما الازمات الأخرى فتمثلت في حدوث انقلابات داخل الأحزاب السياسية [2] .

– و عليه ينبغي علينا ان نشير الى ان الأحزاب الوطنية لا تلعب أي دور إيجابي في الحياة السياسية ، و هذا بالطبع عائد الى البيئة التي تحيط به و تتواجد و تعمل فيه ، و سبب عدم نجاح دور الأحزاب صنع او وضع سياسيات عامة في الدولة راجع الى عدة عوامل منها نذكر منها :

- إن إقرار أي حزب يرجع أولا الى ولائه للنظام القائم في البلاد ، بالطبع لان الحكومة هي من تمنح له الترخيص للعمل و القيام بنشاطاته ، بمعنى احباط كل من يريد فرض مبدا التداول على السلطة و منافسة السلطة السياسية الحاكمة
- عدم استقلاليتها ماليا ، فتمويلها يأتي من السلطة الحاكمة و ذلك للقيام بأعمالها و حمالاتها الانتخابية ، و من البديهي من يمول هو من يحكم في الحزب و في نشاطاتها و اعمالها ، و من المعلوم ان التمويل الخارجي او الأجنبي ممنوع و الا يعتبر عميلا لهم .

[1] – زينب بليل ، "موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية –دراسة حالة الجزائر 1989_2012 " . مذكرة شهادة الماستر ،(كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص سياسيات عامة مقارنة ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة . 2013)، ص ص 212 213

[2] – زينب بليل ،نفس المرجع السابق ، ص 213

- ومن اكبر المشاكل التي يعاني منها الأحزاب ينبع من تجمعهم حول كبار قادة أحزاب و ليس حول أفكارهم ، و لهذا فان برامج الأحزاب ضعيفة ، فهي منطقيا تعبر عن اهتمامات القادة و ليس عن انشغالات المواطنين ، و لهذا لا يوجد اجماع حول برامج الحزب او اتفاق شعبي حولها [1] .

–و في الأخير يمكن القول ان هاته الأحزاب لا تملك آليات او ميكانيزمات تغيير او صنع السياسات العامة حيث ان السلطة الحاكمة هي من تحتكر هاته الآليات ، و كما قال السيد مولود حمروش " أن الذين يريدون الإصلاح لا يملكون السلطة للقيام بذلك ، و الذين لهم السلطة لا يريدون الإصلاح " [2] .

– و كحوصلة لدور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية يمكن القول انها باتت تعيش أزمات جديدة ، أهمها التمثيل السياسي ، حيث يمكن القول ان كثرة الأحزاب في الآونة الأخيرة افرغ الظاهرة الحزبية من محتواها و مضمونها تماما ، و قاد الى غياب الثقة في السياسة و الأحزاب ، و من خلال التفتح الثقافي عبر التعدد الإعلامي الداخلي و الخارجي و الذي بدوره سلط الضوء على الحياة السياسية في الجزائر ، و بهذا قد خلق نوع من الوعي السياسي المتعلق بالسلطة بما في ذلك من يحرك حقيقة اللعبة السياسية [3] .

[1] – عمرا بوحوش ، مرجع سابق . ص ص 259 260

[2] – نفس المرجع السابق ، ص 261

[3] – خالد توازي ، " الظاهرة الحزبية في الجزائر" . مذكرة شهادة الماجيستر، (كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية ، تخصص التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر . 2006) ،ص 174

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في الحياة السياسية

-شهدت التطورات السياسية و الاجتماعية و الثقافية بعد الازمات التي حدثت في ظل الثمانينيات ، تحولا كبيرا في مجال المجتمع المدني حيث انه في 1990/12/4 صدر القانون 09/31 و الذي بدوره وسع تأسيس الجمعيات في مختلف المجالات ، بالإضافة الى الدعم المالي لهته الجمعيات ، مما دفع الافراد و النخب الى تأسيس الجمعيات في مختلف الأنواع سواء كانت خيرية او فنية او حقوقية ، و كذلك دينية و مهنية الى غير ذلك الى ان وصل عددها في احصائيات سنة 2002 الى 66231 جمعية ، منها 890 جمعية وطنية ، اذ تعتبر اكبر حصيلة للجمعيات في الوطن العربي ، اذ ان المغرب تحتل المرتبة الثانية ب 30000 جمعية و مصر ب 16000 جمعية [1] .

-حيث ان اصل تأسيس المجتمع المدني في الجزائر يرجع الى احداث أكتوبر 1988 ، حيث امتد نشاط الجمعيات ليشمل العديد من المجالات الاجتماعية و الثقافية و العلمية و الإعلامية و الصحية ، و قد ساهمت في التدخل في الحياة السياسية من خلال النشاطات و التي سنذكر منها ما يلي :

- موضوع المواطنة و المساواة في الحقوق بين الجنسين مطروح في النقاش حول الديمقراطية أي التوعية و التنشئة لأفراد المجتمع .
- المشاركة في البرامج و الأنشطة التوعوية .
- المساهمة في التكفل بالنساء في وضع صعب لإعادة تأهيليهن و ادماجهن و تحسين مؤهلاتهن .
- السهر على تنفيذ المشاريع تمولها الدولة و تشمل خاصة مجالات دعم القروض المصغرة ، محاربة الامية ، توفير التدريب [2] .

[1] -عبد الرزاق مقري ، التحول الديمقراطي في الجزائر . [د.ت.ن]، [د.د.ن] ص35

[2] – سعاد بن قة ، " المشاركة السياسية في الجزائر –آليات التقنين الاسري نموذجا–(1962–2005) ". أطروحة رسالة دكتوراه (كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الاجتماعية ، تخصص علم اجتماع التنمية . جامعة محمد خيضر بسكرة .2012)، ص 135

-الا انه على الرغم من تزايد الجمعيات و تنظيمات المجتمع المدني الا ان فاعليتها غائبة تماما ، حيث ان جمود حركية المجتمع المدني تعود الى محددات عمل التنظيمات المدنية في الجزائر ، و ان كانت الازمة الأمنية احد عناصر تقهر المجتمع المدني الجزائري و غياب تلك العلاقة التي تجمعه بالدولة ، و هذا راجع

الى طبيعة النظام السياسي الجزائري و توجهاته نحو التشكيلات المدنية هي الحاجز الأول لإمكانية الحديث عن مجتمع مدني جزائري يتمتع بالاستقلالية الفكرية و العملية لأنشطته نحو دعم السياسية العامة للدولة [1] .

-ان التدهور الذي مس كيان المجتمع المدني نابع من مجموعة مثبطات و عراقيل تتمثل أهمها في ما يلي :

1- التبعية الجمعوية : تعمل الدولة على تقديم مجهودات و مساعدات كبيرة لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني ، من دعم مادي ، المتمثل في مجموع الإعانات المالية ، و منح الوسائل التكنولوجية الحديثة، إضافة الى تنظيم دورات إعلامية و تدريبية لإطارات الجمعية ، هذا ظاهريا اما عن سبب هذا الدعم فهو وسيلة لينة لإبقاء المجتمع المدني تابعا لها و ابعادها من السلطة ، و هذه المعادلة تنطبق أيضا على توفير منح المقرات و التجهيزات الضرورية ، حيث ان الجمعيات الوطنية تستحوذ على الدعم المالي و التمويل الحكومي اكثر من الجمعيات الحكومية ، لأنها قريبة من المواطنين و في حالة تعبئة دائمة للدولة .

2- تهميش المجتمع المدني : رغم كل التشجيعات و الخطابات السياسية الرسمية لمؤسسات المجتمع المدني لاعتباره ضابط اجتماعي مهم و قاعدة مهمة لبناء الديمقراطية الا ان الواقع يثبت عكس ذلك من خلال العلاقة التي تربط كل من الدولة و المجتمع المدني ، لكون المؤسسات الحكومية تعتمد على استبعاد مؤسسات المجتمع المدني في العديد من المناقشات و القرارات المهمة ، و عليه فالدولة تقوم على تهميش هاته المؤسسات و مشاركتها في الحياة السياسية ، لذلك فان المجتمع المدني لا يلعب دور الوسيط بين المجتمع و الدولة ابدا [2] .

---

[1] – حدة بولافة ، "واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال" . مذكرة شهادة الماجيستر .(كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة . جامعة الحاج لخضر باتنة . 2011) ص ص 115 116

[2] – لطيفة بن عاشور ، " آليات التحول الديمقراطي في الجزائر" . مذكرة شهادة الماستر ،(كلية العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي و اداري ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .2014) ،ص 59

3- غياب الكفاءة القيادية : ان عقلية الجمعيات في الوطن العربي و خاصة في الجزائر ، تقوم على فكرة رئيس الجمعية هو صاحب القرار الأول و الأخير في حين ما على الأعضاء الا التطبيق و تنفيذ الأوامر ، و عليه يغيب دور و عنصر المشاركة في المناخ الداخلي للجمعيات ، و تغيب أيضا روح الفريق او الشفافية ، حيث يتصف رئيس الجمعية بعقلية المهيمن في القرارات المتعلقة بالجمعية ، حيث يسود الاستبداد في معظم قادة الجمعيات ، و هنا يكون التناقض فكيف لهاته الجمعيات بهته العقليات ان تطلب من الدولة بان تكون واضحة و ديمقراطية ، اذا غابت عنها هي بحد ذاتها [1] .

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 60

المطلب الثالث : دور القطاع الخاص في الحياة السياسية

– يعتبر القطاع الخاص من بين اهم الفواعل غير الرسمية التي تلعب دورا مهما في الحياة السياسية و ارتبط دوره في مجال التنمية في الجزائر من خلال التطور الذي عرفه هذا القطاع و اتساع حجمه بالإضافة الى تزايد نشاطاته مما انعكس على دوره في صنع السياسات العامة في الجزائر ، حيث تطورت علاقته مع الدولة على أساس تطور اقتصاد السوق ، و ما زال يتطور في ظل الحرية الاقتصادية الأمر الذي يترتب عليه اتساع دوره في التأثير على اتخاذ القرار السياسي وفقا لمدى الحرية السياسية المتاحة .

– حيث يعتبر صدور قانون 21 اوت 1982 بداية ظهور نظام جديد و الذي جاء من اجل إعادة تنظيم الاقتصاد و المجتمع على أساس التنمية ، و عبر هذا القانون نية السلطة في ادماج القطاع الخاص في عملية التنمية ، حيث جاء في النص : "... تحديد الاطار القانوني الذي يقتضي مشاركة و مساهمة ارباب العمل الخواص في جهود التنمية الوطنية ، في نشاطات لا يمكن للقطاع العام التكفل بها" .

– يظهر انه بعد هذا القانون بدأت بوادر تطور العلاقة بين القطاع الخاص و الحكومة من خلال تعاقدهم بعقد اجتماعي و اقتصادي ، و أصبحت هاته العلاقة مبينة على الاستشارة و الحوار ، و بهذا يستطيع القطاع الخاص لعب دور المؤثر في النشاط الاقتصادي و كذلك في اتخاذ القرارات السياسية سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة [1] .

– و يتبين من خلال هاته العلاقة التي تجمع بين القطاع الخاص و الحكومة مشاركة فعالة في السياسة العامة و ذلك من خلال ما يلي :

1– الاستثمار : ان الاستثمار الذي يقوم به هو استثمار خاص ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف و العامل و امنه الوظيفي ، و تراعي كذلك المهنة او الحرفة التي يمارسها [2] .

[1] – ابتسام قرقاح ، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989–2009" ، مذكرة شهادة الماجيستر ، (جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011) ص 98

[2] – مهدي زغرات ، "دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر" ، مذكرة شهادة الماستر،(جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014) ص 67

– و بالحديث عن الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص في الجزائر فإنه يعرف تزايد كبير فحسب احصائيات 2006 ارتفعت عدد المشاريع الى 6975 مشروع موزعة على فروع النشاطات الاقتصادية ، الا ان الحصة الكبيرة للمشاريع كانت لحساب فرع النقل و المواصلات أي حوالي 72 ، و احتل قطاع البناء و الاشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة 10،5 ، في حين بلغت نسبة الصناعة الغذائية 4،2 ، و مجال الكيمياء و البلاستيك بنسبة 1،6 ، و مجال الحديد و الصلب بنسبة 1،5 ، في حين يحتل كل من فرع الخدمات للمؤسسات و مواد البناء المرتبة الأخيرة بنسبة 1،2 .

– و هذا ما يجسد قوة و ضخامة حجم الاستثمارات في فرع النقل و المواصلات ، و كذلك فرع البناء و الاشغال العمومية ، و المقصود به هو بناء القاعدة التحتية باعتبارها قاعدة هشة و ضعيفة ، و كذلك تطوير البنية التحتية من طرقات و اتصالات ، و مياه باعتبارها هي الأساس لتحقيق التنمية [1] .

2– التمويل : و الذي يتمثل في كل الموارد المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل المشاريع بصورة تحقق اكبر معدلات التنمية غبر الزمن ، حيث يمكن للقطاع الخاص ان يسهم في السياسة التنموية من خلال التمويل حيث يشارك في تمويل المشاريع والاعمال و الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة و الإسكان و العمران .

3– تحمل المسؤولية الاجتماعية : على السياسة التنموية للقطاع الخاص ان تسعى الى انتاج نظيف و ان تقلل التلوث بمختلف انواعه ، و ان تؤمن الاستمرارية لهذه السياسات و توفر الدعم الشعبي و الرسمي حيث ان مهمته الأساسية هي التطوير الاقتصادي و التنموي .

4– إقامة مراكز بحوث : ان وضع الأبحاث و الدراسات يؤسس نقلة نوعية في اتجاه التطور و التقدم في السياسة العامة ، حيث بدا القطاع الخاص بافتتاح جامعات بالإضافة الى إقامة مراكز بحوث صناعية و تمويل ابحاثها .

5– المشاركة في المؤتمرات : ان المشاركة في المؤتمرات و امضاء المعاهدات من اللوازم لأنها بتبادل الآراء من اجل رسم خارطة سياسية و تنموية إضافة الى مشاركة الحكومات و القطاع الخاص [2] .

[1] – ابتسام قرقاح ، مرجع سابق ، ص ص 100 101

[2] – مهدي زغرات ، مرجع سابق ، ص 68

– على الرغم من مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة مع الحكومة ، الا انه يعتبر محدودا حيث ان تدخله او مشاركته تكون غير مباشرة في الحياة السياسية ، و انما دوره ينحصر في عملية التأثير في صنعها ، حيث انه لا يتدخل في الأمور السياسية التي لا تعني له شيئا كمحاولة تغيير الطاقم الحكومي ، و الترشح للانتخابات ، حيث انه لا يسعى للسلطة ، و انما يسعى لتحقيق مصالحه فقط .

– نؤكد في الاخير أن سياسة الدولة الجديدة في ضرورة إشراك القطاع الخاص على الساحة الاقتصادية تماشيا مع نظام السوق وما يفرضه من أفكار ليبرالية، تحررية تدعو إلى تشجيع المبادرات الفردية وإنجاز مشاريع استثمارية ومؤسسات اقتصادية خاصة تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية لا يعني بأي حال من الاحوال إلغاء دور الدولة، ولكن يقتضي إعادة تحديد دور الدولة وإقامة شراكة فاعلة بينها وبين القطاع الخاص من خلال تولي الدولة ترسيخ قاعدة الامن والقانون وإرساء البناء المؤسسي وتأمين شروط الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما يساهم في توفير بيئة ملائمة و محفزة على الاستثمار [1] .

[1] – ليليا بن صويلح ، " قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر" . مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد: 08 ، 2012 ، ص 90

المطلب الرابع: دور الإعلام في الحياة السياسية .

-إن الإعلام بشكلٍ عام هو:" العمليات التي تعتمد على مجموعة الوسائل الحركية التي تساعد الجماهير على معرفة الوقائع والأحداث من خلال مجموعة الأخبار والمعلومات الدقيقة والصحيحة، وذلك لإبداء الرأي فيها".[1] تتعدد وتختلف وسائل الاعلام تبعًا للتطور التاريخي الذي يشهده العالم، فمنها ما يتصل بالوسائل التقليدية كالصحافة المكتوبة التي هي:" أداة التي تمد الرأي العام بأكثر الأحداث الآنية، وذلك في سلسلة قصيرة ومنتظمة إلى عدّة أنواع منها اليومية والأسبوعيّة، المحليّة والدوليّة، العامة والخاصة"، والتلفزيون الذي يعدُّ بمثابة الوسيلة الناقلة للصوت والصورة عن طريق الأقمار الصناعيّة، ومنها ما يتعلق بالوسائل الالكترونيّة التي ترتبط بظهور ما يسمّى بالعولمة، بحيث تتصل هذه الوسائل بالإنترنت وبالهاتف بمختلف تقنياته. [2]

-وعليه فقد كان لدستور الجزائر 23 فيفري 1989، الأثر البالغ في الاعتراف بحرية التعبير، وهذا ما نصت عليه المادة 31 من نفس الدستور، بقولها:" الحريات الأساسيّة وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة"، وجاءت المادة 95 لتحمي الصحافة والصحفي من كافة أشكال التعسف الإداري، بحيث يكون للصحفي الضمانة الكافيّة للوقوف أمام القضاء فقط لا غير، مع ضمان حقه في الدفاع عن نفسه [3].

- وفي نفس السياق، جاء قانون الإعلام لسنة 1990، ليواكب ما نصت عليه المادة 23 من دستور الجزائر لسنة 1989م، والذي فتح المجال لتبني فكرة التعددية الإعلاميّة بعد صدور المنشور رقم: 04، لرئيس الحكومة "مولود حمروش" بتاريخ: 19 مارس 1990م، ممّا أثمر عليه منح الإعلاميين الضوء الأخضر للتواجد على الساحة الإعلامية، وقد تم كذلك إعادة بعث المجلس الأعلى للإعلام الذي كان تم تأسيسه سنة 1984م، بحيث نصت المادة 91 منه على حرية ممارسة المهنة الإعلامية في خضم التعددية الحزبية، كما وتميّز هذا القانون بخروجه عن قاعدة مركزية التوجيه، ومنح القطاع الخاص إمكانيّة امتلاك وسائل الإعلام، هذا ما دفع عجلة المجتمع الجزائري نحو الاعتقاد بأمل التمتع بإعلام موضوعي وديموقراطي يتسم بالشفافية والمصداقيّة [4].

---

[1]- مهدي زغرات، نفس المرجع السابق ، ص71.

[2]- نفسه ، ص ص71-72.

[3]- حدة بولافة، مرجع سابق ،ص91.

[4]- فرحات مهدي، "دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر "جريدة الشروق اليومي نموذجًا"، مذكرة ماجيستير، (جامعة وهران، المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010)، ص 97.

–وبعد ولوج الجزائر إلى مرحلة التحوّل الديموقراطي، فإنّ ملامح هذا التحول ظهرت من خلال قانون الإعلام لسنة 1990م، والذي كرس المبادئ التاليّة:

1– الحق في الإعلام: تم كفالة هذا الحق من خلال مضمون المادة 2 من هذا القانون التي تنص على:" الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعيّة على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقًا للمواد 35، 36، 39، 40 من الدستور"، والمادة 3، التي جاء فيها:" يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني".

2– تكريس التعددية الإعلاميّة: حددت المادة 4 من قانون الإعلام مختلف الوسائل التي يمكن ممارسة حق الإعلام بها وهي:

- عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام.
- العناوين والأجهزة التي تمتلكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري.
- أي سند اتصال كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزي.

3– استقلالية الصحفي: من خلال المادة 28 من قانون الإعلام لسنة 1990م، جرى تحديد المقصود بالصحفي المحترف، والتي قالت:" الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحفي الذي يتخذه مهنته المنتظمة ومصدرًا رئيسيًا لدخله"، يتضح من خلال هذه المادة أن هذا القانون أسس لعهد جديد قوامه ضمان استقلال الصحفي عن أي تبعية لأجهزة الدولة أو الحزب، على العكس تمامًا مما جاء في قانون 1982.

4– تأسيس المجلس الأعلى للإعلام: تناول الباب السادس من قانون الإعلام كل ما يتعلق بالمجلس الأعلى للإعلام بوصفه جهاز قائم بذاته، فنجد المادة 59 منه والتي قالت بـ:" يحدث مجلس أعلى للإعلام، وهو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنويّة والاستقلال المالي، تتمثل مهمتها في السهر على احترام هذا القانون" [1] .

[1]– صبيحة بخوش ، "تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990–2015"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 23، 2016، ص ص 59–60.

وممّا لا شك فيه أن الإعلام في الجزائر بعد التعددية الحزبية مرّ بمرحلتين:

1- **مرحلة التعددية الأولى (1989-1992):** وهذه المرحلة تسمى العصر الذهبي للصحافة الجزائرية، بحيث كانت الجزائر قد خرجت من نظام الحزب الواحد، ودخلت نظام التعددية الحزبية، وبعد دخول أكثر من 60 حزب سياسي الساحة السياسية بموجب قانون الأحزاب السياسية لسنة 1989م، فكان لابدّ من إنشاء تعددية إعلاميّة تليق بالمجريات السياسيّة، وبعد صدور قانون الإعلام الجديد ظهر الفضاء الإعلامي الجديد في حلته الجديدة بالجزائر، ومنه أُفرزت الملامح التاليّة:

- صحافة القطاع العام: بمثابة مؤسسات إعلاميّة عرفتها الجزائر قبل التعددية الحزبيّة، بحيث واصلت هذه الصحافة تبعيتها لوزارة الإعلام والثقافة والجهات الحكوميّة الرسميّة الأخرى.

- احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري: لأنّ قانون 1990م، شمل الصحافة فقط، بحيث يمكن للأفراد امتلاك الصحف فقط لا غير، واحتفظت الدولة باحتكار القطاع السمعي البصري.

- الصحافة الخاصة: ذاع صيت الصحافة المستقلة في هذه الفترة، إذ كان يطلق عليها تسميّة المرحلة الذهبية للصحافة الجزائرية، وكان عدد اليوميات المستقلة 30 جريدة، وكانت جريدة الخبر التي تصدر باللغة العربية توزّع إلى 400 ألف نسخة، في حين كانت جريدة الوطن التي تصدر باللغة الفرنسية توزّع إلى 150 ألف نسخة، بالإضافة إلى عناوين أخرى، لكن معظم الصحافة الخاصة شهدت مختلف الاختلالات التي عانت منها الأحزاب السياسية رغم العدد الكبير للعناوين المستقلة الجديدة، فكان على سبيل المثال أغلب الجرائد الخاصة متشابهة في الشكل وفي المضمون.

- الصحافة الحزبيّة: لم يكن لهذه الصحافة الصدى الكبير ضمن الفضاء الإعلامي الجزائري، ولأنّ العناوين كانت قليلة وظهرت على شاكلت أحزاب، فقد انهارت واندثرت بشكل تدريجي، وهذا نتيجةً لضعف العمل السياسي، لأنّ معظم الأحزاب السياسية كانت تفتقر للثقافة الحزبية وللقاعدة الجماهيريّة، ومن بين أهم الصحف الحزبية التي شهدتها تلك الفترة نجد؛ المنقذ والفرقان (الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ)، التجمع من أجل الثقافة والديموقراطيّة، التقدم (الحزب الديموقراطي الاشتراكي)، المنبر (الجمعيّة الشعبية للاتحاد والعمل)، صوت الشعب (حزب الطليعة الاشتراكية)، جريدة النشرة (حزب الأمة)، الإرشاد (الإرشاد والإصلاح) [1].

[1]- محمد قيراط، "حرية الصحافة في ظل التعددية الحزبية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد (3+4)، 2003، ص ص 122-125.

2- **مرحلة التعددية الثانيّة (1992 إلى الحاضر):** حيث قيل أنّ شهر عسل الصحافة الجزائرية لم يدم طويلاً، وشهدت الفترة التي تليه موجة من القيود والرقابة على الصحافة، فبعد إعلان حالة الطوارئ من خلال مرسوم حالة الطوارئ 09 فيفري 1992م، كان ملامح الأمل تندثر لمستقبل الصحافة الجزائرية، وبعد سنتين من اصدار قانون الطوارئ، جاء مرسوم الإعلام الأمني، والذي قيّد أعمال الصحف بالرقابة على كل ما يُنشر، أضف إلى ذلك أنّ جميع مطابع الصحف كانت تملكهم السلطة وكان عددها أربع مطابع، بالرغم من اقتناء جريدة الخبر والوطن لمطبعة خاصة سنة 2001.

-ومن ذلك الحين تقلص دور الصحافة في المجتمع الجزائري وقلّ اهتمامها بالمسائل الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة وغيرها من المشاكل التي يتخبط فيها الكثر من فئات المجتمع الجزائري، وكان السبب وراء ذلك هو انعدام الأمن والاستقرار في المجتمع وبسبب الظروف الاقتصاديّة الصعبة التي مرت بها جزائر.

-ولأنّ الصحافة الجزائرية في فترة من الزمن مرت بمختلف الصعوبات والمشكلات والضغوطات (اغتيال 100 صحفي وعامل في المجال الإعلامي) إلى أنّ هناك ثلاث إنجازات سجلها تاريخ الصحافة الجزائرية وهي؛

-إسقاط حكومة بلعيد عبد السلام سنة 1994م.

-الضغط على الرئيس اليمين زروال إلى أن تخلّى عن الحكم قبل انتهاء عهدته الرئاسية وذلك تبعًا لحملة إعلاميّة قوية ضد مستشاره العسكري محمد بتشين لأنّه كان متورطًا في فضائح ماليّة وخلقيّة.

-ساهمت في الافراج عن الكثير عن المتهمين بالاختلاسات، خاصةً منهم كبار المسؤولين في السلك الاقتصادي للدولة، والذين تم سجنهم دون محاكمة ودون إثبات كافيّة [1].

[1]- محمد قيراط، مرجع سابق، ص 126-128.

خلاصة الفصل الثالث :

- في حين ان المرحلة الثانية التي بدأت منذ بداية الثمانيات الى غاية 1988، والتي تميزت بانهيار شرعية النظام السياسي، فقد كانت ثقافة سياسية تابعة ذلك ان مؤسسة الرئاسة خففت قليلا من الضغط على المجتمع، فأظهرت المعارضة خاصة الاسلامية البربرية .
- عرفت هاته المرحلة ظهور بعض القوى الغير رسمية من تنظيمات و بعض الأحزاب السياسية ، بالإضافة الى مختلف أطياف المجتمع المدني و ظهور ما يعرف بالسلطة الرابعة الا و هي وسائل الاعلام كمحاولة من النخبة الحاكمة لإضفاء بعض الشرعية على النظام السياسي بعدما فقد ثقته من طرف الشعب ، الا ان مجمل هاته الإصلاحات تميزت بطابع التبيعة للسلطة الحاكمة و هيمنة هاته الأخير على كل السبل السياسية ، ما جعلت منها ثقافة سياسية منغلقة ، لان كل هاته التنظيمات كانت تخضع للسلطة التنفيذية التي كانت في يد رئيس الجمهورية .
- بعد مجيئ عبد العزيز بوتفليقة على رأس هرم السلطة سعى الى تحييد دور المؤسسة العسكرية بصفة رسمية و قال " لا اريد ان أكون ثلاثة أرباع رئيس " و هذا مفاده انه يريد ان تكون له كل الصلاحيات حتى على المؤسسة العسكرية تصبح تحت سيطرته و ان لا يعيد نفس أخطاء الرؤساء السابقين .
- نصل الى ان الثقافة السياسية في هاته الفترة عرفت منذ البداية نوعا من الانفتاح السياسي و إضفاء طابع المشاركة السياسية عليها من خلال فتح المجال لبعض الفواعل غير الرسمية بصنع و تنفيذ السياسة العامة في الجزائر ، الا انها ما بدأت تعود لسابق عهدها و ذلك بالضغط عليها و تهميشها و فرض السيطرة عليها حيث دخل في نظام سياسي مغلق لا يعترف الا بالسلطة الحاكمة (النخبة الحاكمة)

الخاتمة

الخاتمة :

- إن الثقافة السياسية تؤثر في الحياة السياسية والسلوك السياسي بصورة عامة وعلى النظام السياسي القائم بصورة خاصة ، لذلك فان القوى السياسية المختلفة بما فيها قوى النظام السياسي تعمل على تحريك وصياغة مواقف المواطنين والأفراد انطلاقا من المعطيات الثقافية السائدة في المجتمع ومدى تأثيرها في سلوك المواطنين والأفراد والجماعات، و أن كل ما تقدم يتوقف نجاحه على وجود تنشئة اجتماعية – سياسية للمجتمع موازية للثقافة السياسية التي يروج لها النظام السياسي .
- نستخلص في الأخير الى ان النظام السياسي الجزائري مر بمرحلتين في تاريخه أو بالأحرى نوعين من الثقافة السياسية ، حيث ان الأولى شهدتها ما بعد الاستقلال الى سنة 1988 أي التوجه الاشتراكي و الأحادية الحزبية ، حيث ان المتتبع للشأن السياسي يرى بان هاته المرحلة كانت الثقافة السياسية فيها شبه منعدمة ان لم نقل غائبة تماما و ذلك لإقصاء دور الشعب فيها و حتى الفواعل غير الرسمية الأخرى و الدليل على ذلك انه لم يتوفر للشعب مجلس شعبي منتخب كأداة لإيصال صوته و التعبير عن آرائه حول الحياة السياسية ، حيث و ان هاته الثقافة السياسية هي ثقافة ضيقة تقتصر على تلقي مخرجات النظام السياسي و لا يستطيع فيها المواطن ان يصدر أي احتجاج و مطالبة او عزوفه عن المشاركة السياسية .
- لقد تزعمت النخبة الحاكمة المتمثلة في نظام الحزب الواحد و انفردت بتسيير مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الاجتماعية و الثقافية حيث انها قامت على أساس الاحتكار ، و هذا ما أدى الى تهميش و اقصاء الطرف الآخر ، حيث انه لعب دورا رئيسيا منذ الاستقلال و منع ظهور أي قوى سياسي الى غاية احداث 5 أكتوبر 1988 .
- إضافة الى دور المؤسسة العسكرية في هاته الفترة في ظل الأحادية الحزبية ، و ظهورها كقوة مسيطرة على الجانب السياسي و ذلك لما عرفته هذه الفترة من انقلابات عسكرية على رؤساء الدولة، و كذلك وقوفها في وجه التغيير السلمي و السلس للسلطة ، من خلال تدخلها في وقف المسار الانتخابي ما أدى الى دخول البلاد في ازمة سياسية خانقة ، ما نتج عنها انتاج مؤسسات تفتقد

للشرعية حيث نصل الى ان الجيش او المؤسسة العسكرية قادت هذه المرحلة لصالحها و كانت هي المحرك الرئيسي للحياة السياسية و النظام السياسي على حسب ارادتها .

- نصل الى خلاصة ان الثقافة السياسية في ظل الأحادية الحزبية كانت ضيقة خانقة الى درجة ما فقد كان ينظر الى الدولة على انها الفاعل الوحيد و الضامن لحقوق الافراد ، و كانت تقصي جميع الفواعل الأخرى في صنع السياسة العامة للدولة ، و هذا يعود الى غياب الوعي السياسي للفرد الجزائري و ما خلفه الاستعمار من جهل و فقر و بنى تحتية مهدمة مثل التعليم و الصحة ..الخ بالإضافة الى غياب ثقافة المشاركة السياسية من طرف التنظيمات الحزبية و المجتمع المدني و كان الكل يدعم و يساند السلطة باعتبار غياب المعارضة و الحل البديل للنخبة الحاكمة .
- أما المرحلة الثانية فقد عرفت الساحة السياسية في الجزائر نوعا من الانفتاح السياسي و ذلك عقب احداث 5 أكتوبر 1988 و التي تمثلت في انهيار شرعية النظام السياسي الحاكم ، و ظهور مختلف القوى المعارضة للنخبة الحاكمة حين تم إقرار التعددية الحزبية و فتح المجال لمختلف التنظيمات بالتعبير عن رأيها و محاولة إيصال صوت الشعب و إحلال مبدا المشاركة السياسية للوصول الى حل يرضي جميع الأطراف و ذلك بعد فقدان الثقة بين الشعب و النخبة الحاكمة .
- حيث عرفت هذه المرحلة جملة إصلاحات سياسية مثل إقرار مبدا التداول السلمي على السلطة ، و اجراء انتخابات شفافة ديمقراطية على المستوى البلدي و الولائي و حتى الرئاسي ، و بذلك ظهور أحزاب سعت للوصول الى السلطة كقوى على الساحة السياسية و كسبت تأييد شعبي كبير خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الا انها عرفت تدخل الجيش و وقف المسار الانتخابي و قمع المحتجين ما أدى الى دخول الجزائر منحنى آخر بين مؤيد لفوز الجبهة و من هو معارض لها و دخول في السنوات السوداء في تاريخ الجزائر كمحاولة للتحول الديمقراطي .
- في هاته الفترة غيبت كل الفواعل غير الرسمية عن الساحة السياسية من أحزاب و مجتمع مدني من خلال الصراعات و الانشقاقات الداخلية التي عرفتها و غياب دورهم كعامل أساسي في التنشئة السياسية و انارة الراي العام ، و ولائها للنخبة الحاكمة هذا ما يؤكد غياب للثقافة السياسية و ما نتج عنه لتهميش كل هاته التنظيمات و كذلك اخضاع كل الأحزاب و المجتمع المدني الى النخبة الحاكمة ، و حتى السلطة التشريعية اصبحت خاضعة لها و تحت سلطتها ، و زيادة على ذلك

السيطرة على وسائل الاعلام و تحكمها في المعلومات و الاخبار المرسلة للشعب كنوع من محاولة لتظليل الراي العام و نشر ما تريده النخبة الحاكمة .

- و خلاصة ما نصل اليه من خلال تتبعنا لفترة التعددية الحزبية و مجموعة الإصلاحات المعلنة تعبر على ان الثقافة السياسية في هاته الفترة هي هشة و سطحية و ثقافة تابعة ، حيث قام النظام السياسي الجزائري باحتكار جميع السبل السياسية المختلفة لصالحه في ظل غياب معارضة سياسية قوية تقوم بمحاولة التأثير على النخبة الحاكمة ، و هذا راجع الى المستوى الضعيف لأغلب النخب و أطياف المجتمع المدني و خاصة الأحزاب السياسية من عنف لفظي و غياب المؤهل الدراسي لشغل هذه المناصب بالإضافة الى الخطابات الخارجة عن المضمون و التي لا ترقى الى مستوى النقاش و الحوار على جميع الأصعدة ، و هذا كله راجع الى تغييب و تهميش دور النخب القوية ، ما يدفعنا للقول ان هناك قطيعة كبيرة بين النخبة الحاكمة و النخبة المحكومة .
- و كنتيجة عامة لابد على النظام السياسي الحاكم ان يعيد النظر في ثقافته السياسية الفاقدة للشرعية و المشروعية من طرف الشعب و هذا ما أدى الى دخول الجزائر في دوامة الاحتجاجات و المظاهرات اللامتناهية ، و ان تبحث عن مصادر أخرى ترتكز عليها من اجل التغيير بعيدا عن ثقافة الشرعية الثورية و الذهاب نحو تبني ثقافة سياسية تقوم على المشروعية الشعبية.
- إن آفاق الوصول الى ثقافة سياسية مؤثرة في أداء النظام السياسي ترتكز على مجموعة نقاط كالآتي:

1- إعادة تشكيل الوعي السياسي للفرد الجزائري و ذلك لمعرفة جميع حقوقه و واجباته ، و يتم باستعادة الأحزاب السياسية لدورها الحقيقي المنوط بها و المتمثل في التنشئة السياسية الحقة ما يؤدي الى ظهور رؤية سياسية واعية .

2- الاهتمام أكثر بدور الاسرة و المدرسة و جميع العناصر الفاعلة في تشكيل ثقافة سياسية ما للمجتمع الجزائري بهدف الوصول الى تنشئة اجتماعية فعالة و غرس روح المواطنة في المجتمع .

3- محاولة التخلص من قضية تهميش و اقصاء مختلف القوى السياسية الجزائرية الفاعلة و المؤثرة في الساحة السياسية من منظمات المجتمع المدني ، و أحزاب سياسية ، و منح حرية وسائل الاعلام في إيصال صوت الشعب و جعلها حلقة وصل بينها و بين المجتمع إشراك جميع القوى غير الرسمية في عملية رسم و تنفيذ السياسيات العامة ، كخطوة نحو إقرار مبدا التداول السلمي على السلطة ، و تعزيز المشاركة السياسية .

4- عدم تدخل المؤسسة العسكرية (الجيش) و تحييد دورها و ابعادها عن التدخل في الحياة السياسية ، و ذلك من اجل استمرار النظام السياسي في نهجه وفق أسس ديمقراطية الذي يرمي الى إحلال السلم و الأمن و الشرعية ، دون أي تأثير من المؤسسة العسكرية و بقائها في مهمتها الوحيدة المتمثلة في حماية الحدود و أن تكون مرافقا لأي انتقال ديمقراطي لا مؤثرا فيه .

5- اجراء جملة من الإصلاحات في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، خاصة الإصلاحات الإدارية و القضائية ، و تفعيل مبدا الرقابة و كذا مبدأ الفصل المرن بين السلطات و إحقاق دولة القانون .

6- تشكيل ثقافة سياسية جامعة نابذة لكل الصراعات الطائفية والقَبَلية والعشائرية و الأثنية و تغليب المصلحة العامة على الخاصة و بناء الدولة الواحدة، وتحقيق العيش المشترك وفق أسس الديمقراطية بعيدا عن الثقافة التسلطية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ / مصادر رسمية :

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الميثاق الوطني الجزائري سنة 1964 .

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني .

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور : 1976 .

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور : 1976 .

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1963.

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 96-1976 .

7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

ب/ الكتب :

8) أبو ناشية وسيم وآخرون، اوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة . فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،2013.

9) اسعيد محمد فايز عبد ، الاسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي. ط:2 ، بيروت :دار الطليعة ،1988 .

10) إشتي فارس ، مدخل إلى علم السياسة. (د ب ن) : بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، 2002.

11) الأقداح محمد هشام ، سيكولوجية النخبة العليا و الزعامة .الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2009 .

12) بدوي ثروت ، النظم السياسية . القاهرة : دار النهضة العربية ،1994 .

13) بركات نظام ،الرواف عثمان ، الحلوة محمد ، مبادئ علم السياسة .ط:2 ،الرياض مكتبة العبيكات،2001 .

14) بو الشعير سعيد ، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة –النظرية العامة للدولة والدستور طرق ممارسة السلطة . ط:3 ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1986 .

15) بوتومور توماس بيرتون ،الصفوة و المجتمع –دراسة في علم الاجتماع السياسي– . تر : محمد الجوهري و اخرون ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ،1988 .

16) ثابت عادل ، النظم السياسية – دراسة للنماذج الرئاسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية و النظام السياسي الاسلامي . الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2007 .

17) الجاسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة. دار لاوي للنشر و التوزيع، 2003.

18) الجوهري عبد الهادي ، دراسات في علم الاجتماع السياسي . القاهرة : دار زهرة الشرق . 1984،

19) حمداوي جميل ، سوسيولوجيا النخب – النخبة المغربية انموذجا .(د–ب–ن) –(د–د–ن) ،2015

20) الخزرجي ثامر محمد كامل ،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجد لاوي للنشر و التوزيع ، 2004

21) دوفرجيه موريس ، علم اجتماع السياسة. تر : سليم حداد ، ط:2. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر 2001.

22) دينيس أليكساندروفيتش تشيكالوف ،فلاديمير أليكساندروفيتش كوندراشوف ، تاريخ الثقافة العالمية . تر: عماد طحينة ، أبو ظبي : هيئة ابوظبي للسياحة و الثقافة ، 2011 .

23) الربيعة المالكي فهد بن عبد الله ، الربيعة مبارك بن عبد الله ، مختصر الثقافة السياسية ، الاردن : دار الجوزي ، 2013 .

24) رعد حافظ سالم ، مبادئ الثقافة السياسية .الاردن : زمزم ناشرون و موزعون ، 2012 .

25) زايد احمد ، عروس الزوبير، النخبة السياسية الاجتماعية :حالة الجزائر ومصر . القاهرة : مكتبة مدبولي، (د–ت–ن) .

26) الزبيري العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1991 .

27) زمام نور الدين ، القوى السياسية و التنمية –دراسة سوسيولوجية العالم الثالث– . الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2008 .

28) زين الدين بلال أمين ،الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة دراسة مقارنة .الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2013 .

29) الساعاتي سامية حست ، الثقافة و الشخصية –بحث في علم الاجتماع الثقافي . ط:2 ، بيروت: دار النهضة العربية ،1983 .

30) السالم سعيد مؤيد ، نظرية المنظمة :مداخل وعمليات ،بغداد : مطبعة شفيق ،1988 .

31) سعد اسماعيل على ،المدخل الى علم الاجتماع السياسي ، بيروت : دار النهضة العربية ،1989 .

32) سعد اسماعيل على ،علم الاجتماع السياسي بين السياسة و الاجتماع ،الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1999 .

33) سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري . ط:2 ، الجزائر : دار الهدى للنشر ، 1983 .

34) سليمان عصام ، مدخل الى علم السياسة . ط:2 ، بيروت : دار النضال ، 1989 .

35) السويدي محمد ،علم الاجتماع السياسي :ميدانه و قضاياه . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1991 .

36) شرابي هشام ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي . بيروت :الدار المتحدة للنشر، 1975 .

37) الشرقي عبد المجيد ، المؤسسة الدينية في الاسلام . تونس: منشورات مركز الدراسات والتكوين ،1993 .

38) شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي ، ط 4 الجزائر : دار هومة ،2014 .

39) صاغرو هشام ، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية –الواقع و الرهانات . الجزائر : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014 .

40) صالح جواد الكاظم ،علي العاني غالب ، الانظمة السياسية . بغداد: دار الحكمة ،1991 .

41) عادل ثابت ، النظم السياسية . الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ،2001 .

42) عبيد حسين ، الانظمة السياسية دراسة مقارنة . بيروت : دار المنهل اللبناني ،2013

43) عرب هاني ، مبادئ علم السياسة –مدخل موجز لدراسة العلوم السياسية .(د–ب–ن)،(د–د–ن) ،(د، ت، ن) .

44) العسيري بسام ، جبهة التحرير الوطني الجزائري. بيروت : دار النفائس ، 1990 .

45) العليوي خالد ، الثقافة السياسية في السعودية . المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2012 .

46) عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 الى يومنا هذا . الجزائر : دار البصائر الجديدة ، 2014 .

47) غليون برهان ، مجتمع النخبة . بيروت : معهد الانماء العربي ، 1986 .

48) الكردي منال ، جلال العبد ، مقدمة في نظم المعلومات الادارية :النظرية–الادوات–التطبيقات . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002 .

49) الكيلاني عثمان ، هلال البياتي ، علاء السالمي ، المدخل الى نظم المعلومات الادارية . عمان : دار المناهج للنشر ،2000 .

50) لشعب محفوظ ، التجربة الدستورية في الجزائر . الجزائر : المطبعة الحديثة للفنون المطبعية ، 2000 .

51) لونيسي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين . الجزائر: دار المعرفة للنشر، 2000 .

52) مارتيناز لويس، الحرب الاهلية في الجزائر . تر: محمد يحياتن ، الجزائر: منشورات مرسى ، 2005

53) المغربي عبد الحميد ، نظم المعلومات الادارية :الاسس والمبادئ . مصر : المكتبة العصرية ، 2002 .

54) المغربي محمد زاهي بشير ، قراءات في السياسة المقارنة . بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، (د.ت.ن).

55) مقري عبد الرزاق ، التحول الديمقراطي في الجزائر . [د.ت.ن]، [د.د.ن] .

56) مهري عبد الحميد ، الجيش و السياسية و السلطة في الوطن العربي – تجربة الجزائر– . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

57) ناجي عبد النور ، المدخل الى علم السياسة . عنابة : دار العلوم للنشر ، 2007 .

58) اليوت توماس ستيرينز ، ملاحظات حول تعريف الثقافة . تر: شكري عياد ، مصر : دار التنوير للنشر ، 2014 .

ج/ المجلات :

59) بخوش صبيحة، "تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990–2015". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد : 23 ، 2016 .

60) بلعور مصطفى ، "حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الاصطلاحات السياسية في الجزائر" . مجلة الباحث، العدد:4 ، 2006.

61) بن صويلح ليليا ، " قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد: 08 ، 2012 .

62) بوسقيمة سليم ، " الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها" . مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد:11 ، مارس 2015 .

63) سرور عبد الناصر محمد ، "دور الخطاب الديني في التعبئة السياسية في عهد الرئيس عبد الناصر" . مجلة جامعة الازهر بغزة ، سلسلة العلوم الانسانية ، العدد:1 ، المجلد :13 ،2011 .

64) سعود الطاهر ، ادوات الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر. مجلة سياسية عربية ، العدد 24، كانون الثاني ، يناير، 2017 .

65) سويقات أحمد، " التجربة الحزبية الجزائرية 1962 – 2004" . مجلة الباحث ، العدد 04 ، ورقلة 2006 .

66) علاق امينة ، "نخبة ام نخب :قراءة في المفهوم ،الأدوار و الإشكاليات" . مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ،عدد :28 مارس ، 2017 .

67) عمار عباس ، " التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي الى الإصلاح الدستوري الشامل –دراسة لإجراءات التعديل القادم و مضمونه–"" . مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد: 12 ، جوان 2014 .

68) قيراط محمد ، "حرية الصحافة في ظل التعددية الحزبية في الجزائر". مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد (3+4) ، 2003.

69) كبار عبد الله ،"النخبة الجامعية و المجتمع المدني في الجزائر –قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع و الممارسة" . مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد :11 ، جوان 2013 .

70) لخضاري منصور ، "الجيش و تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1989–1992)" . دراسات مجلة المستقبل العربي ، (د.ت.ن) .

71) ليندور محمد ، " اليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر– الاطار المؤسساتي–" . المجلة العربية للعلوم السياسية ، د.ع.ن.د.ت.ن .

72) مساعدية لزهر ، "في مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها (العادات، التقاليد، الاعراف)". مجلة الذاكرة. العدد :9 ، جوان 2017.

73) ناضور احمد ، " لنظام السياسي وجدلية الشرعية و المشروعية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد :24 ،العدد :الثاني .

74) وطفة على اسعد ، "في مفهوم النخبة : مقاربة بنائية". مركز نقد و تنوير للدراسات الانسانية ، العدد 1 ، ماي 2015 .

هـ/ الدراسات غير المنشورة :

75) بليل زينب ، "موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية –دراسة حالة الجزائر 1989_2012 " . مذكرة شهادة الماستر ،(جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص سياسيات عامة مقارنة ،. 2013)

76) بن عاشور لطيفة ، " آليات التحول الديمقراطي في الجزائر" . مذكرة شهادة الماستر ،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي و اداري ،.2014)

77) بن عبو عائشة ، جباري رقية ، " تاثير العملية الانتخابية في التداول السلمي على السلطة في الجزائر" . مذكرة شهادة الماستر، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ، .2016)

78) بن قفة سعاد ، " المشاركة السياسية في الجزائر –آليات التقنين الاسري نموذجا–(1962–2005)" . أطروحة رسالة دكتوراه ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الاجتماعية ، تخصص علم اجتماع التنمية ..2012)

79) بوخرصة ياسين، "العوامل المؤثرة في الدستور والنظام السياسي الجزائري" . مذكرة شهادة الماستر ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق ، تخصص قانون دستوري ، 2011)

80) بورايو محمد ، "السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية" . أطروحة دكتوراه ، (جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية الحقوق، تخصص :قانون عام،2012)

81) بوروني زكريا ،"النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي –دراسة حالة الجزائر". مذكرة شهادة الماجيستر ، (جامعة قسنطينة ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ،2010)

82) بوضياف محمد ، "مستقبل النظام السياسي الجزائري". اطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،2008)

83) بولافة حدة ، " واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال" . مذكرة شهادة الماجيستر ، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة .. 2011)

84) تريكي سناء ، "دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي –دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر–" . مذكرة شهادة الماستر ،(جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة مقارنة . 2015)

85) تمبكتو أحمد ،" اثر التعديلات الدستوري على النظام السياسي في الجزائر". مذكرة شهادة الماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال ، 2015)

86) توازي خالد ، "الظاهرة الحزبية في الجزائر" . مذكرة شهادة الماجيستر ،(جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية ، تخصص التنظيم السياسي و الإداري ،. 2006)

87) جعالي صليحة ، "دراسة وسيكولوجية للمدارس الخاصة وعلاقتها بإنتاج النخبة". مذكرة شهادة الماستر (جامعة الجلفة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ،2017)ص73

88) حجريوة نسيم ، ويزة بزينة ، "مبدا التداول على السلطة بين النصوص الدستورية و الواقع السياسي في الجزائر" . مذكرة شهادة الماستر (جامعة بجاية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، تخصص الجماعات و الهيئات الإقليمية ،. 2016)

89) الخامس بن ناصر، محمد التجاني حاج سعيد ، "التعديل الدستور في الجزائر واثره على مكانه السلطة التشريعية 1996 –2008". مذكرة شهادة لسانس ، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسة تخصص تنظيمات سياسية ادارية ، 2013)

90) خبار خديجة ، " الآليات السياسية لإدارة الازمة بين الطرح النظري و الممارسة العملية–دراسة حالة الجزائر مع التركيز على ميثاق السلم و المصالحة الوطنية 1999_2015 " . مذكرة شهادة الماستر (جامعة الجيلالي بونعامة لخميس مليانة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص رسم سياسات عامة ، 2015)

91) رابح سعاد ، "المركز القانوني لرئيس الحكومة" . مذكرة شهادة الماجسيتر ،(جامعة تلمسان ،ابو بكر بلقايد ، كلية الحقوق ،2008)

92) رحاب عواطف ،"دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية –تركيا نموذجا– " . مذكرة شهادة الماستر ،(جامعة بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية 2015)

93) رحالي محمد ،"النخبة السياسية المحلية ومسالة التنمية" .مذكرة شهادة الماجستير ،(جامعة وهران ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية 2013)

94) روابحي رزيقة ، "اثر الثقافة السياسية على اداء النظام السياسي –دراسة حالة الجزائر 2000– 2014 ". مذكرة شهادة الماجيستير ،(جامعة محمد بو ضياف المسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2015) .

95) زغرات مهدي ، "دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر" . مذكرة شهادة الماستر ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014)

96) سلام سامية ، قنون منى ،"اشكالية دوران النخب في النظام السياسي الجزائري" . مذكرة شهادة الماستر (جامعة بومرداس ، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ،2015)

97) السنوسي أحمد أيمن مجد الدين ، " مبدا التداول على السلطة في التشريعات الجزائرية" . مذكرة شهادة الماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، تخصص قانون اداري ،. 2016)

98) شريط وليد ، " السلطة التشريعية من خلال التطور الدستوري الجزائري " . أطروحة شهادة دكتوراه (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، تخصص: القانون العام ، 2012)

99) شلي آمال ، " التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956 " . شهادة مذكرة ماجيستر(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، تخصص تاريخ حديث و معاصر . 2006)

100) صقر وسام محمد جميل ،"الثقافة السياسية وانتكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005 – 2009 ". مذكرة شهادة ماجيستر (جامعة الازهر غزة ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ،2010) .

101) فرحات مهدي، "دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر "جريدة الشروق اليومي نموذجًا". مذكرة شهادة ماجيستير، (جامعة وهران، المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010)

102) فرحي فيصل ،"الاتصال الجماهيري و النخبة في الجزائر دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي الاقتدار على عينة من الاساتذة الجامعيين" أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم علوم الاعلام و الاتصال ،2013)

103) فكرون عبد الحق ، " أزمة القيادة في الوطن العربي واشكالية الصراع بين السياسي والعسكري – دراسة حالة الجزائر–" . رسالة أطروحة دكتوراه ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولة تخصص : تنظيم سياسي اداري جامعة محمد خيضر بسكرة .2014)

104) قرقاح ابتسام ، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009" . مذكرة شهادة الماجيستر ، (جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011)

105) لعبيدي مراد ، "المؤسسة العسكرية في الجزائر 1990-2017" . مذكرة شهادة الماستر(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية وعلاقات الدولية ،تخصص الانظمة السياسية مقارنة وحوكمة ، 2017)

106) لقوي بوخيس، " العلاقات العامة في الحزب السياسي-المكتبة الولائية لحزب جبهة التحرير الوطني بسكيكدة" . مذكرة ماجيستير (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، تخصص علم اجتماع و الاتصال و العلاقات العامة ، 2012)

107) محنان طارق ،"ازمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير" . مذكرة ماجسيتر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ،تخصص العلوم والديناميكيات الاجتماعية والمجتمع ،2012)

108) مرزود حسين ، " الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989-2010) " . رسالة أطروحة الدكتوراه (جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي و اداري ..2012)

109) مزيانة عبيد ، " تطور نظام الاحزاب في الجزائر" ، مذكرة شهادة الماستر(جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق السياسية، قسم الحقوق، قانون اداري، - 2017)

110) ويس ابتسام ، " دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسيات الأمنية في الجزائر" . مذكرة شهادة ليسانس (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص السياسات العامة و التنمية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة . 2016)

111) بوجلال عمار ، " النظم السياسية المقارنة " . محاضرة (القيت على طلبة سنة الثالثة ،قسم الدعوة و الاعلام و الاتصال، كلية أصول الدين ، تخصص صحافة، جامعة قسنطينة للعلوم الإسلامية .2012)

112) حافظ دياب محمد ، " الثقافة الشخصية و المجتمع" . محاضرة (القيت على طلبة المستوى الاول ،قسم الاجتماع ،كلية الآداب ،جامعة بنها)

113) عبد العالي عبد القادر ، " النظم السياسية المقارنة" . محاضرة (القيت على طلبة علوم سياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة مولاي الطاهر.2008)

و / مواقع الانترنت :

114) ثنيو نور الدين ، " الاحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية" ، مأخوذ من موقع: WWW.ALJAZEERA.NET

115) الجيش الوطني الشعبي ، " من جيش التحرير الوطني الى الجيش الوطني الشعبي" ، متحصل عليه من موقع : http://www.mdn.dz

116) ركاب أمينة ، " عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر" . مجلة منازعات الاعمال ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، متحصل عليه من موقع : http://www.politics.dz.com

117) سيرين الحاج حسين ، " النخبة الحاكمة –تشارلز راية ميلز –حكمة – " متحصل عليه من موقع : النخبة الحاكمة– تشارل زرايت –ميلز–مراج/hemah–arg /

118) الشمري جميلة بنت عيادة ، " مفهوم الثقافة في الفكر العربي و الفكر الغربي" ، متحصل عليه من الموقع www.alukah.net

119) الصيداوي رياض، " صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب ، الجيش، الدولة" ، الحوار المتمدن. العدد1876 سنة 2007. مأخوذة من موقع : www.ahewar.org

120) عبد الواحد سعيد إبراهيم ، " مفهوم الثقافة" . منتدى الكتاب العربي ، متحصل عليه من موقع www.arabworldbooks.com

121) محمود خليفة جودة محمد ،"اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة" ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية متحصل عليه من موقع :http://democraticac–de

122) موسوعة الجزيرة ، " حزب جبهة التحرير الوطني" ، مرجع من موقع www.aljazeera.net

123) الموسوعة السياسية ، " اقتراب الجماعة " . مرجع ماخوذ من موقع : https://political–encycl.org

124) الموسوعة السياسية ، " اقتراب تحليل النظم –الاقتراب النسقي–" ، مرجع مأخوذ من موقع : https://political–encyclopedia.org

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر و تقدير	
المقدمة	أ–ذ
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة	
تمهيد	11
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للثقافة السياسية	12
المطلب الأول : تعريف الثقافة السياسية	12
المطلب الثاني : أنواع الثقافة السياسية و خصائصها	15
المطلب الثالث : محددات الثقافة السياسية	18
المطلب الرابع : الثقافة السياسية و أيديولوجية النظام السياسي	19
المبحث الثاني : مفهوم النظام السياسي	21
المطلب الأول : تعريف النظام السياسي	21
المطلب الثاني : مكونات النظام السياسي	24
المطلب الثالث : أنواع الأنظمة السياسية	27

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لعمل النظام السياسية	33
المطلب الأول : نظرية الثقافة السياسية	33
المطلب الثاني : نظرية النخبة	35
المطلب الثالث : نظرية النظم (المدخل النسقي)	41
المطلب الرابع : نظرية الجماعة	45
خلاصة و استنتاجات	47
الفصل الثاني : طبيعة النظام السياسي الجزائري قبل التعددية	
تمهيد	49
المبحث الأول : المؤسسات الدستورية (المؤسسات الرسمية)	50
المطلب الأول : المؤسسات في ظل دستور 1963	50
المطلب الثاني : المؤسسات في ظل دستور 1976	55
المبحث الثاني : المؤسسة العسكرية	60
المطلب الأول : نشأة المؤسسة العسكرية	60
المطلب الثاني : المكانة الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية	63
المطلب الثالث : الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في فترة الأحادية الحزبية	66

المبحث الثالث : حزب جبهة التحرير الوطني	70
المطلب الأول : الخلفية التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني و أهدافه	70
المطلب الثاني : حزب جبهة التحرير الوطني حزب الطليعة الوحيد	73
المطلب الثالث : دور الحزب في النظام السياسي (62-89)	75
خلاصة و استنتاجات	79
الفصل الثالث : واقع أداء النظام السياسي الجزائري بعد التعددية	
تمهيد	81
المبحث الأول : التداول السلمي على السلطة و الوصول اليها	82
المطلب الأول : مبدا التداول السلمي على السلطة في دستور 89	82
المطلب الثاني : عملية التداول على السلطة في ظل دستور 96	85
المطلب الثالث : تعطيل العمل بمبدأ التداول على السلطة	88
المبحث الثاني : دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية	91
المطلب الأول : أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية	91
المطلب الثاني : أنماط و أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية	94
المطلب الثالث : انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية	97

المبحث الثالث : دور المؤسسات غير الرسمية في الحياة السياسية	100
المطلب الأول : الأحزاب السياسية و دورها في رسم الحياة السياسية	100
المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في الحياة السياسية	103
المطلب الثالث : دور القطاع الخاص في الحياة السياسية	106
المطلب الرابع : دور الاعلام في الحياة السياسية	109
خلاصة و استنتاجات	113
الخاتمة	ر – ص
قائمة المراجع	129-119
فهرس المحتويات	
الملخص	134

الملخص :

الثقافة السياسية هي مجموعة من القيم و المبادئ و المفاهيم التي تشكل الحياة و العملية السياسية و تعطيها جوهرها و تؤثر في السلوك السياسي و المجتمعي ، حيث يتمثل دورها في توزيع التوجهات السياسية و القيم و المشاعر و المعلومات، و كذا تؤثر في سلوك و تصرف المواطنين و السياسيين في النظام السياسي الجزائري و تحدد موقفهم منه .

تطرقنا إلى تحليل النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية الحزبية و التأثير الكبير للنخبة العسكرية في مقاليد الحكم خاصة في الفترة الممتدة من 1962 الى 1988 ، و وصلنا إلى نتيجة مؤداها أن الثقافة السياسية في ظل الأحادية الحزبية كانت ضيقة و مغلقة ، معتمدة على فكرة الإقصاء و التهميش .

و عالجنا تحليل واقع النظام السياسي بعد التعددية السياسية التي عرفتها الدولة من خلال دستور 1989 ، و وصلنا إلى نتيجة مفادها بداية الانفتاح السياسي و إضفاء طابع المشاركة السياسية و ما انجر عنه من تداعيات ، إلا أنها ما بدأت تعود الى سابق عهدها بفرض السيطرة عليها من طرف النخبة الحاكمة .

و كنتيجة عامة لابد على النظام السياسي الحاكم ان يعيد النظر في ثقافته السياسية الفاقدة للشرعية و المشروعية من طرف الشعب و هذا ما أدى الى دخول الجزائر في دوامة الاحتجاجات و المظاهرات اللامتناهية ، و ان تبحث عن مصادر أخرى ترتكز عليها من اجل التغيير بعيدا عن ثقافة الشرعية الثورية و الذهاب نحو تبني ثقافة سياسية تقوم على المشروعية الشعبية.

الكلمات المفتاحية : الثقافة السياسية ، الأداء ، النظام السياسي .

Summary :

Political culture is a set of values, principles and concepts that shape our life, as well as the political process, as well as its essence and influence on the behavior of society, both political and sociel. Where its role is to distribute political currents, values, feelings and information, as well as to conduct the behaviors of politicians and citizens, and determine their positions, through the political system in Algeria.

We touched the analysis of the political system Algerian under the one-party system and the great influence of the military elite on governance from 1962 to 1988, We came to the conclusion that political culture under unilateralism was narrow and closed, based on the idea of exclusion and marginalization.

We treated analyzes the reality of the political system after the political pluralism defined by the state through the Constitution of 1989, We also came to the conclusion that the beginning of political openness and political participation and its repercussions, but it began to revert to the former control by the ruling elite.

As a general result, the ruling political system must rethink its political culture that lacks legitimacy by the people. This has led to Algeria entering a cycle of endless protests and demonstrations and seeking other sources on which to depend on a change of culture of legitimacy. And the pursuit of a political culture based on popular legitimacy.

The Keywords: political culture, performance, political system.